وزارة التعليـــــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID– El–Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2022/2021

قســـم: العلوم الاقتصادية

مذكـرة مقدمـة في إطـار متطلبات نيـل شهـادة المـاستر

تحـت عنـوان:

تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتاحة في الجزائر

– دراسة للفترة 2011–2021–

تخصـص: إقتصاد نقدي وبنكي

– تحـت إشـراف:

د. نوري سميحة

مـن إعـداد الطـالبتـين:

- دهامشة نريمان
- بوعباز أمال

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي *
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً
مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم أهم التقنيات و الطرق المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، مع تقديم دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر والتطورات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري في ظل التحولات الراهنة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية أنه رغم تعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية، إلا أن الاعتماد المستندي هي أهم التقنية المتعامل بها. كما قامت الجزائر بإجراءات وإصلاحات عديدة كالتحرير الجزئي للتجارة الخارجية، ما استدعى توفير مصادر تمويلية مختلفة مع فرض الاعتماد المستندي كآلية وحيدة وحتمية سنة 2009، لكن سرعان ما أجرت بعض التعديلات وأضافت آليتي التحصيل المستندي والتحويل الحر، لكن بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتطور الذي شهده قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، إلا أن قطاع النفط لا يزال هو المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، تقنيات التمويل ، اعتماد مستندي.

Abstract :

The study aims to present the most important techniques and methods used in financing foreign trade, with an analytical study of the foreign trade sectorin Algeria and the developments in the Algeria trade balance in light of the current transformations, the stud reached the following conclusions that despite the multiplicity of foreign trade financing thechniques, documentar credit is the important technique used Algeria has also undertaken many measures and reforms, such as partial liberalization of foreign trade, which necessitated the provision of various financing sources with the imposition of documentary credit as the only and inevitable mechanism in 2009, but soon made some amendments and added the mechanisms of documentary collection and free transfer, but despite the reforms that the Algerian economy knew and the development that The foreign trade sector witnessed in Algeria, but the oil sector is still the main driver of foreign trade.

Keywords: Foreign Trade, Financing Techniques, Documentary Credit .

الإهداء والشكر

الإهـــــداء

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

أفضل الصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا النذير البشير

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الذي وهبني كل ما يملك، إلى من قربه لا يشترى بالمال والنقود، إلى مدرستي الأولى في الحياة **أبي الغالي** على قلبي أطال الله في عمره.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى أعز إنسان في الوجود وقدوتي في الحياة **أمي الغالية** على قلبي أطال الله في عمرها.

إلى من وجودهم يجري في عروقي، يلمع بذكرياتهم فؤادي، معهم أكون وأنا بدونهم لا شيء، إلى رفيقة دربي **نسرين** وتوأم روحي **سميرة** وإلى سندي في الحياة **محمدي ووسيم**.

أهدي عملي المتواضع إلى روح أجدادي وإلى كافة عائلة **دمامشة ولوشان**.

إلى من شاركتني هذا العمل **أمال**.

إلى صديقات العمر : **سندس، إحسان ورجاء**.

دون أن أنسى أن أهدي ثمرة عملي هذا إلى روح إبن عمي

"رسيم" جعلك الله طيرا من طيور الجنة

روح صديقتي الغالية وشهيدة العلم "**حبيبة صايفية**" رحمها الله.

إلى كل من علمني حرفا فكنت له عبدا في كل مراحل دراستي.

نريمان

الإهداء:

يسعدني أن أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين أمي وأبي حفظهما الله ورعاهما، ورجاء بركة دعائهما.

{وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا }

وإلى زوجي الغالي **مرزوقي هشام** على جميل صبره ودعمه.

{رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ}

إلى أولادي الغاليين على قلبي: **ريتاج، بهاء وسيرين.**

إلى إخوتي وأخواتي وكافة عائلة **بوعباز ومرزوقي.**

كما أهدي هذا العمل كذلك إلى كل من يؤمن بأن العلم نور ويسعى لنيله وطلبه.

تعلم يا فتى فالعلم نورا وكنزا في الحياة وفي الممات

وسل من ربك التوفيق فيه ينير لك الطريق إلى النجاة

أمال

شكر وعرفان:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعلمون خبير﴾

صدق الله العظيم.

أول الشكر والحمد إلى الله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام

أكرمنا بنعمة الإسلام والعقل ويسر لنا سبيل العلم وأمدنا بالعزيمة والإرادة،

فله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا.

بعد تمام الشكر للمولى العلي القدير،نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "نوري سميحة" لقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحها وملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها الدائمة.

كل الشكر لأساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

شكرا جميعا وجازاكم الله خيرا

قائمة الأشكال، الجداول،

المختصرات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (1-01)	طريقة التمويل بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز	(26)
شكل رقم (1-02)	التمويل غير المباشر	(31)
شكل رقم(1-03)	سير عملية الاعتماد المستندي	(35)
شكل رقم (1-04)	سير عملية التحصيل المستندي	(39)
شكل رقم (2-01)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)	(66)
شكل رقم (2-02)	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)	(71)
شكل رقم (2-03)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2011-2021)	(75)
شكل رقم (3-01)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)	(89)
شكل رقم (3-02)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)	(93)
شكل رقم (3-03)	تطور الاعتمادات المستندية في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2021)	(99)
شكل رقم (3-04)	تطور حجم الاعتمادات المستندية في بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	(102)
شكل رقم (3-05)	تطور حجم الاعتمادات المستندية في لبنك الجزائر الخارجي بنك خلال الفترة (2011-2021)	(105)
شكل رقم (3-06)	تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2005-2009) قبل فرض تقنية الاعتماد المستندي	(116)
شكل رقم (3-07)	تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2009-2011) بعد فرض تقنية الاعتماد المستندي	(117)

شكل رقم (3-08)	تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2011-2021) بعد إدخال تقنية التحصيل المستندي والتحويل الحر	(**119**)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1-01)	حجج كل من مؤيدي السياستين	(22)
جدول رقم (1-02)	أطراف الاعتماد المستندي	(34)
جدول رقم (1-03)	أطراف التحصيل المستندي	(38)
جدول رقم (1-04)	مزايا وعيوب قرض المورد	(44)
جدول رقم (2-01)	أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات لعام 2020	(64)
جدول رقم (2-02)	تطور الصادرات الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)	(68)
جدول رقم (2-03)	أهم الدول المستورد منها	(68)
جدول رقم (2-04)	تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2011-2021)	(69)
جدول رقم (2-05)	العوامل المؤثرة في الميزان التجاري	(73)
جدول رقم (2-06)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2011-2021	(74)
جدول رقم (3-01)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)	(88)
جدول رقم (3-02)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)	(92)
جدول رقم (3-03)	تطور الاعتمادات المستندية في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2021)	(98)
جدول رقم (3-04)	تطور حجم الاعتمادات المستندية في بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	(101)
جدول رقم (3-05)	تطور حجم الاعتمادات المستندية في لبنك الجزائر الخارجي بنك خلال الفترة	(102)

	(2011-2021)	

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
CAGEX	La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات
ALGEX	AGENCE NATIONALE DE LA PROMOTION DU COMMERCE EXTÉRIEUR	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
CACI	Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie	الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة
SAFEX	Société Algérienne des Foires et Exportations	الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير
FSPE	Fonds spécial pour la promotion des exportations	الصندوق الخاص لترقية الصادرات
SONACOME	Société nationale des véhicules industriels	الشركة الوطنية للعربات الصناعية

فهرس المحتويات

فهـرس المحتــويات

المحتـــــــوى	الصفحة
ملخص	**(II)**
Résumé	**(III)**
إهداء	**(V)**
شكر وعرفان	**(VII)**
قائمة الأشكال	**(IX)**
قائمة المنحنيات	**(X)**
قائمة الجداول	**(XI)**
قائمة المختصرات	**(XIV)**
قائمة الملاحق	**(XV)**
فهرس المحتويات	**(XVII)**
المقدمة	(**2**)
الفصل الأول: الإطار النظري لتقنيات تمويل التجارة الخارجية	(-)
تمهيد	(**08**)
المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية	(**08**)
المطلب الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	(09)
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	(09)
الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها	(11)
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	(14)
المطلب الثاني: عمليات التجارة الخارجية	(15)
الفرع الأول: إجراءات التصدير	(15)
الفرع الثاني: إجراءات الاستيراد	(17)
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	(19)
الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية	(19)
الفرع الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية	(21)
الفرع الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	(22)
المبحث الثاني: أساسيات حول تمويل التجارة الخارجية	(**25**)
المطلب الأول: عموميات حول التمويل التجارة الخارجية	(25)

الفرع الأول: مفهوم تمويل التجارة الخارجية	(25)
الفرع الثاني: أهمية تمويل التجارة الخارجية	(26)
الفرع الثالث: أهداف تمويل التجارة الخارجية	(27)
المطلب الثاني: مصادر التمويل	(28)
الفرع الأول: المصادر الداخلية للتمويل	(28)
الفرع الثاني: المصادر الخارجية للتمويل	(29)
المطلب الثالث: أشكال التمويل	(30)
الفرع الأول: التمويل المباشر (توافق الرغبتين)	(30)
الفرع الثاني: التمويل غير المباشر	(31)
الفرع الثالث: التمويل المحلي والدولي	(31)
المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية	(**33**)
المطلب الأول: تقنيات تمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية	(33)
الفرع الأول: تقنية الاعتماد المستندي	(33)
الفرع الثاني: تقنية التحصيل المستندي	(37)
الفرع الثالث: الفرق بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي	(40)
المطلب الثاني: تقنيات التمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية	(41)
الفرع الأول: تقنية قرض المشتري	(41)
الفرع الثاني: تقنية قرض المورد	(42)
الفرع الثالث: تقنيات أخرى للتمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية	(45)
المطلب الثالث: الضمانات البنكية الدولية لتمويل التجارة الخارجية	(47)
الفرع الأول: مفهوم الضمانات البنكية الدولية	(47)
الفرع الثاني: أنواع الضمانات البنكية الدولية	(48)
الفرع الثالث: أهمية الضمانات البنكية الدولية في التجارة الخارجية	(50)
خلاصة الفصل	(**52**)
الفصل الثاني: التجارة الخارجية في الجزائر	(-)
تمهيد	(**54**)
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	(**55**)
المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية	(55)

الفرع الأول: الرقابة على الصرف	(55)
الفرع الثاني: الرسوم الجمركية	(55)
الفرع الثالث: نظام الحصص للاستيراد	(56)
المطلب الثاني: مرحلة احتكار التجارة الخارجية	(56)
الفرع الأول: تأميم الاستيراد	(56)
الفرع الثاني: نظام الرخص الشاملة أو الإجمالية للاستيراد	(57)
الفرع الثالث: احتكار الصادرات	(57)
المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة	(58)
المبحث الثاني: تحليل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2011-2021	(**60**)
المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011- 2021	(60)
الفرع الأول: التحفيزات الممنوحة للتصدير في الجزائر	(60)
الفرع الثاني: أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات	(63)
الفرع الثالث: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2021	(65)
المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2021	(67)
الفرع الأول: أهم احتياجات السوق الجزائري	(67)
الفرع الثاني: أهم الدول المستورد منها	(68)
الفرع الثالث: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2021	(69)
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2011-2021	(72)
الفرع الأول: التوازن والاختلال في الميزان التجاري	(72)
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري	(72)
الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2011-2021	(74)
المبحث الثالث: إستراتيجيات مواجهة نقاط الضعف للتجارة الخارجية الجزائرية	(**76**)
المطلب الأول: بناء إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات	(76)
الفرع الأول: بناء قطاع الصناعة التحويلية	(76)
الفرع الثاني: بناء القطاع الزراعي	(77)
المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات	(78)
الفرع الأول: دوافع تفعيل الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر	(78)
الفرع الثاني: أهداف تفعيل القطاع الخاص في الجزائر	(79)

الفرع الثالث: سبل تفعيل الاستثمار في القطاع الخاص من أجل ترقية التجارة الجزائرية خارج المحروقات	(80)
المطلب الثالث: المنهج المتكامل لتنشيط الصادرات في الأسواق الدولية	(81)
الفرع الأول: السياسات الحكومية	(81)
الفرع الثاني: على مستوى الإدارة في الشركات الجزائرية	(82)
الفرع الثالث: على مستوى غرفة التجارة والصناعة	(82)
خلاصة الفصل	(**84**)
الفصل الثالث: نماذج عن تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتاحة في الجزائر	(-)
تمهيد	(**86**)
المبحث الأول: تحليل التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية في الفترة (2011-2021)	(**87**)
المطلب الأول: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر في الفترة من (2011-2021)	(87)
المطلب الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة من (2011-2021)	(91)
المطلب الثالث: إجراءات لتقليص فاتورة الاستيراد ودعم المنتج المحلي	(95)
الفرع الأول: اعتماد نظام الرخص لحماية المنتج المحلي	(95)
الفرع الثاني: منع استيراد بعض المنتجات المصنعة محليا كإجراء لخفض فاتورة الاستيراد	(95)
المبحث الثاني: نماذج عن بعض البنوك في تطبيق الاعتماد المستندي في الجزائر	(**97**)
المطلب الأول: تحليل دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية لبنك البركة الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)	(97)
الفرع الأول: نشأة بنك البركة الجزائري	(97)
الفرع الثاني: تطور الاعتمادات المستندية في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2021)	(97)
المطلب الثاني: تحليل دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	(100)
الفرع الأول: لمحة عن بنك السلام الجزائر	(100)
الفرع الثاني: حجم الاعتمادات المستندية في بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	(101)
المطلب الثالث: تحليل دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2011-2021)	(103)
الفرع الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي	(103)
الفرع الثاني: تطور حجم الاعتمادات المستندية في لبنك الجزائر الخارجي بنك خلال الفترة (2011-	(104)

2021)	
المبحث الثالث: اثر تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية على حجم التصدير والاستيراد	(106)
المطلب الأول: الاعتماد المستندي كتقنية وحيدة وحتمية للدفع في التجارة الخارجية الجزائرية	(106)
الفرع الأول: أسباب فرض الاعتماد المستندي كحتمية للدفع في التجارة الخارجية الجزائرية	(106)
الفرع الثاني: استثناء بعض المعاملات الخارجية من استعمال الاعتماد المستندي (قانون المالية لسنة 2010)	(108)
الفرع الثالث: انعكاسات فرض الاعتماد المستندي كحتمية للدفع في التجارة الخارجية الجزائرية	(109)
المطلب الثاني: التعديلات المدخلة على تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	(110)
الفرع الأول: إدراج التحصيل المستندي والتحويل الحر في تمويل التجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي لسنة 2011)	(110)
الفرع الثاني: تعديلات أخرى على طرق تمويل التجارة الخارجية	(113)
الفرع الثالث: فتح المجال لتعدد طرق تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	(114)
المطلب الثالث: أثر تقنيات التمويل المعتمدة على تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	(116)
الفرع الأول: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2005-2009) قبل فرض تقنية الاعتماد المستندي	(116)
الفرع الثاني: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2009-2011) بعد فرض تقنية الاعتماد المستندي	(117)
الفرع الثالث: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2011-2021) بعد إدخال تعديلات أخرى على تقنيات تمويل التجارة الخارجية	(118)
خلاصة الفصل	(**120**)
خاتمة	**(122)**
قائمة المراجع	**(126)**

مقدمة

تعتبر التجارة الدولية من أهم المقومات الرئيسية للاقتصاد الوطني، ودول العالم مهما اختلفت أنظمتها ودرجة تقدمها الاقتصادي. فهي تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج المحلي الزائد. كما أنه مؤشر مهم لقياس الطاقة الإنتاجية لكل دولة وقدرتها على الاستيراد والتصدير. كما تجلب التجارة الدولية فوائد عديدة من بينها الحصول على سلع تكلفتها أقل من تلك المنتجة محليًا. كذلك تعمل على جلب وتبادل التكنولوجيا والمعلومات.

ومع ذلك ، فإن أكبر عقبة أمام التجارة الدولية هي التمويل، حيث أصبح الوصول إلى الأسواق الدولية ومعاملاتها ترتبط بشكل أساسي بالتمويل والتسهيلات التي تقدمها البنوك أو جهات الإصدار بالنسبة لعملائها الأجانب، حيث كان عمل البنك في الماضي يقتصر على العمل كوسيط بين الطرفين، لكن نظرًا للمنافسة العامة والتحول الاقتصادي أصبح يقدم مجموعة من الخدمات تتمثل في تقديم معلومات حول الأسواق الدولية والأوضاع التجارية لعملائهم وغيرها من الخدمات الأخرى، كما سعوا أيضًا لإيجاد تقنيات ووسائل تمويل ودفع جديدة تتوافق مع التطور الحالي للتجارة الخارجية، مما يمنحها مزيدًا من الثقة والشعور بالأمان، سرعة تنفيذ المعاملات، وحماية حقوق ومصالح كل من المستوردين والمصدرين.

يعد اختيار تمويل التجارة الخارجية وطرق الدفع أساسًا مهمًا لمعاملة تجارية ناجحة ولكل منها مزاياه الخاصة. لكن رغم كل الجهود المبذولة لإنجاح المعاملات الدولية، تبقى معرضة للعديد من المخاطر التي قد تعيق عملية التجارة الخارجية، والتي تتطلب تدخل مصرفي للتخفيف من هذه المخاطر من خلال تقديم ضمانات بنكية للأطراف المشاركة في عمليات التبادل التجاري، يتم استخدام تقنيات مختلفة لتمويل التجارة الدولية بين تقنيات تمويل متوسط وقصير الأجل وتقنيات تمويل طويلة الأجل.

والجزائر كغيرها من الدول تأثرت بما يشهده العالم من تغيرات على مستوى التجارة الخارجية، حيث أصبحت التجارة الخارجية من المتطلبات الضرورية في الاقتصاد الجزائري، وهذا أدى لضرورة تطوير المنظومة التمويلية للتجارة الخارجية في الجزائر عن طريق تفعيل مختلف الآليات المعتمدة في هذا المجال خاصة تقنية الاعتماد المستندي التي تعتبر من أنجع التقنيات لتسوية عمليات التبادل التجاري بالنسبة للبنوك في الوقت الراهن.

❖ إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة تقنيات التمويل في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر ؟

على ضوء السؤال الرئيسي ومن أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

1. فيما تتمثل تقنيات تمويل التجارة الخارجية؟
2. ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر ؟
3. ما مدى مساهمة تقنيات تمويل التجارة الخارجية على تطوير حجم التصدير والاستيراد الجزائرية؟

❖ فرضيات الدراسة

على ضوء السؤال الرئيسي ومن أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

1. فرض التعامل بالاعتماد المستندي يؤدي إلى مراقبة دقيقة للتجارة الخارجية ويساعد على تحكم الدولة في حجم الصادرات والواردات؛
2. تطور تقنيات تمويل التجارة الخارجية يرفع حجم التصدير والاستيراد في الجزائر؛
3. يعاني قطاع التجارة الخارجية في الجزائر من العديد من المشاكل رغم جهود الدولة في ترقية القطاع.

❖ أهمية الدراسة

في ظل الأهمية المتزايدة لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، فقد جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على مختلف التقنيات المستعملة لتمويل التجارة الخارجية في الجزائر.

كما تكمن أهمية الدراسة في أن تقنية الاعتماد المستندي من أهم التقنيات المستعملة من الطرف البنوك الجزائرية كأداة دفع وتسوية في مختلف المبادلات الدولية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

❖ أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- تقديم أهم التقنيات و الطرق المستعملة في تمويل التجارة الخارجية؛
- التطرق إلى مسار وواقع التجارة الخارجية في الجزائر؛
- تقديم دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر وأهم التطورات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري في ظل التحولات الراهنة.

❖ حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية والمكانية فيما يلي:

الحدود الزمنية للدراسة اقتصرت على الفترة الممتدة من 2011-2021، أما الحدود المكانية فاقتصرت على بنك البركة، بنك السلام وبنك الجزائر الخارجي.

❖ أسباب اختيار الموضوع

تم اعتماد هذه الدراسة لأسباب شخصية وموضوعية نذكر منها:

- ✓ أن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص؛
- ✓ موضوع حديث الساعة؛
- ✓ الرغبة الذاتية في التعرف على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع؛
- ✓ المكانة التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية على المستوى الوطني والدولي وخاصة في المرحلة الراهنة؛
- ✓ النقص في الأعمال المعالجة لهذا الموضوع.

❖ المنهج المتبع في الدراسة

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وأيضا اختبار صحة الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع اعتمدنا على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع وهي:

- ✓ **المنهج الوصفي**: سمح لنا هذا المنهج باستيعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية لتقنيات تمويل التجارة الخارجية، إضافة إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ **المنهج التحليلي**: من خلال تجميع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر المتوفرة على المواقع الالكترونية الرسمية بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري للفترة الممتدة من (2011-2021).

❖ صعوبات الدراسة

كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل المتواضع بعض الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم تفصيل الإحصائيات الخاصة بالبنوك؛
- التناقض في الإحصائيات المعروضة في المواقع الالكترونية.

❖ **أدوات الدراسة**

- الكتب، أطروحات دكتوراه، المجلات، والملتقيات والمؤتمرات؛
- الجريدة الرسمية الجزائرية؛
- التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، بنك الجزائر، مديرية الضرائب، وزارة المالية، وزارة التجارة المتاحة على الموقع الالكتروني الخاص بها.

❖ **الدراسات السابقة**

- **الدراسة الأولى: شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة(2018-2000 م)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، جامعة باتنة1، 2020.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كل من وضعية الميزان التجاري في الجزائر والعلاقات التجارية للجزائر من خلال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية. ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تحسين وضعية الميزان التجاري لا يتوقف أساسا على فك القيود الجمركية المفروضة على تبادل السلع فقط، وإنما هو التنويع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري من جهة والتخصص الذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات من جهة أخرى.

- **الدراسة الثانية: دراسة حمشة عبد الحميد بعنوان دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.**

حيث كان يهدف من خلال بحثه إلى معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات ومحاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار النفط.

- **الدراسة الثالثة: بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.**

حي حاولت الباحثة في هذه الدراسة إبراز كيفية تمويل التجارة الخارجية وأهم التطورات التي عرفتها الجزائر، وتوصلت إلى اعتماد تمويل عمليات التجارة الخارجية يرتكز على ثلاث تقنيات وهي: التمويل قصير الأجل، المتوسط الأجل والتمويل طويل الأجل.

❖ **ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة**

يمكن توضيح ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

- ركزت دراستنا على مدى مساهمة تقنيات تمويل التجارة الخارجية في تطوير التجارة الخارجية الجزائرية؛

- ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة أننا تطرقنا في الجانب التطبيقي إلى العلاقة المباشرة بين تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتاحة في الجزائر وتطوير حجم الصادرات الجزائرية.

❖ هيكل الدراسة

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا العمل البحثي إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول تم فيه تقديم مدخل لتقنيات تمويل التجارة الخارجية والذي قسّم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تم في المبحث الأول تناول أساسيات حول التجارة الخارجية، كما تم التطرق في المبحث الثاني لتمويل التجارة الخارجية، أما المبحث الثالث فقد تم فيه التطرق إلى تقنيات تمويل التجارة الخارجية.

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى التجارة الخارجية في الجزائر، والذي قسّم بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول عبارة عن تطور التجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل البنية التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2011-2021، كما تم التطرق إلى إمكانية مواجهة نقاط الضعف للتجارة الخارجية ضمن المبحث الثالث.

الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة بعض نماذج تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية المتاحة في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، قمنا في المبحث الأول بتحليل التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية في الفترة 2011-2021، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى بعض من نماذج البنوك الجزائرية في تطبيق تقنية الاعتماد المستندي، أما المبحث الثالث فقد ت تخصيصه إلى دراسة أهم التقنيات التي استعملتها الجزائر في تمويل تجارتها الدولية، انطلاقا من فرض الاعتماد المستندي كتقنية وحيدة للدفع والتمويل في التجارة الخارجية، وصولا إلى إدخال بعض التعديلات على هذا القرار مع تبيين العلاقة بين تقنيات التمويل المعتمدة وتطور حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وفي الأخير تنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن اختبار للفرضيات، وأهم النتائج التي توصل إليها ومختلف التوصيات، وبالإضافة إلى آفاق الدراسة في المستقبل.

الفصل الأول

تمهيد

لقد اتسم العقدان الأخيران من القرن العشرين بحدوث تغيرات اقتصادية عالمية أدت إلى خلق المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وأكدت على عالمية السوق بحيث تزايدت حركة تصدير السلع والخدمات ورؤوس الموال على نحو هائل وزادت ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية التي فتحت الباب واسعا أمام كافة البلدان المتقدمة والنامية للممارسة المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولا يمكن لأي اقتصاد مهما كانت موارده وإمكانياته أن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي فهو بحاجة إلى تصريف فائض إنتاجه نحو العالم الخارجي واستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد.

ويعتبر تمويل التجارة الدولية من أهم العمليات وأحد الانشغالات الرئيسية في مختلف الدول خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة الخارجية الركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة. فالكل يحاول أن يجد الأسلوب التمويلي الملائم لظروفه واحتياجاته وعن مصادر التمويل المناسبة وتكييفها حسب الاحتياجات التمويلية.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: أساسيات حول تمويل التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية

لقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية مع مرور الوقت نظرا لتوفر فوائض في دول ونقصها في دول أخرى، وهي تقوم بمهمة تبادل الفائض بحاجيات مطلوبة، وهذا ما استدعى ظهور في عصرنا الحالي تخصص دولي يستهلك القليل من إنتاجه ويقوم بمبادلة الفائض منه.

المطلب الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي دورا مهم لقدرتها على توفير احتياجات البلاد من السلع والخدمات الغير متوفرة، لذا تحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا أنها ساعدت العديد من الدول في نمها الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث تعتبر هذا المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، لذلك وجب التعريف بالطبيعة الخاصة بها وذكر أهميتها.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت الصيغ المختلفة لمفهوم التجارة الخارجية نذكر منها:

- عرفت تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السمع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"[1].
- عرفت التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي "بتبادل السلع فيما بين الدول في العالم وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطن الصناعة".[2]

[1] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019، ص 3.

[2] شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2012، ص 10.

- عرفت أيضا على أنها "تعبير عن أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في كل صادرات وواردات".[1]

ومن خلال التعاريف السابقة **نستنتج** أن التجارة الخارجية هي:" **عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات ورأس المال غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل**".

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية، فإنه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بأن تكتفي ذاتيا من كل المنتجات كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، وهذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفراده، وعليه فإنه يوجب على الدولة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير أو تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية وتقوم باستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى التي لا يمكنها أن تنتجه لتخصصها في أنواع معينة. ويمكن القول أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى،" ففي الدولة الصناعية الكبرى الأعلى تطور فهي تكاد تسيطر على تجارة العالم"، وتشمل كل من بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان حيث يبلغ نصيبها حوالي ثلثي قيمة التجارة العالمية.

من خلال ما سبق يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية في ثلاث نقاط التالية:

- تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى، فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة؛

[1] مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)**،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور، بالجلفة، الجزائر، 2019، ص 385.

- يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية " الأسواق الخارجية " بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة والادخار الناتج عن هذا الفائض يعمل على زيادة الإنتاج إذا ما وجه للاستثمارات المنتجة؛

- تؤدي التجارة الخارجية إلى إمكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة(اتجاه الدافع للمنافسة، تحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج ورؤية التكنولوجيا الحديثة) ومحاولة تطبيقها وسميت الفائدة الناتجة عن تلك الأرباح بديناميكية التجارة؛

- إن التجارة الخارجية عموما أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية في الوقت الحالي سواء بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو التي لا زالت بعد في أولى مراحل التنمية ولقد أصبح في حكم المستحيل أن تستغني دول ما عن التبادل الدولي وتعيش في عزلة عن بقية دول العالم[1].

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عدة أسباب وكلها تهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصّص الأقاليم بسبب وجود موارد معيّنة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصّص معقولاً ومربحًا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددًا قليلاً من السكان نسبيًا، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيرا من العمال الماهرين ورأس المال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجًا صناعيًا أفضل، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

[1] سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2003، ص 11.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة. ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وجود فائض في الإنتاج؛
- الحصول على أرباح؛
- رفع مستوى المعيشة؛
- التخصص الدولي :إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم؛
- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية :إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى :يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن؛
- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي؛

- اختلاف الميول والأذواق :فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة[1].

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي: [2]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح .إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد؛
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية؛
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة؛
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البني التحتية للدولة؛
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات؛
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 27- 28.

[2] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

أولا: انتقال الأيدي العاملة

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى :والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول؛
- الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة؛
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال؛
- درجة التقدم الاقتصادي :ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة؛
- العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

ثانيا: رأس المال

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع؛
- سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال؛
- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

ثالثا: التكنولوجيات

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية، الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثّرت على التجارة الدّولية.[1]

[1] زيتوني عبد الكريم، بديار احمد، **اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990–2019 دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 1، جامعة غليزان، الجزائر، 2022، ص 85.

المطلب الثاني: عمليات التجارة الخارجية

تعتبر الصادرات والواردات أساس التبادل التجاري بشكل عام ويظهر ذلك من خلال ما تصدره الدول لتوسيع سوقها الخارجي وما تستورده لتحقيق الاكتفاء فيما تحتاجه.

الفرع الأول: إجراءات التصدير

تتمثل إجراءات التصدير فيما يلي:

أولا: اتخاذ القرار

يتم اتخاذ قرار التصدير بناء على ما سبق ذكره في الفصل الذي يتحدث عن أشكال الدخول للأسواق الأجنبية إلا أنه في هذه المرحلة يقوم المصدر وبعد تحديد الأس واق المستهدفة والمحتمل التعامل معها في الدول الخارجية بمجموعة من الإجراءات أهمها:

- البدء في التخطيط بحملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف وذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه الأسواق لأول مر؛.
- إرسال عينات من السلع التصديرية إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية أو عن طريق إرسال مندوبي البيع للاتصال مباشرة بالعملاء وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية مبينا بها مدة سريان هذه العروض والشروط المطلوبة وكذلك الأسعار التي سيتم الاتفاق عليها وعلى طريقة الدفع بها؛
- القيام بالاستفسار منذ البداية عن أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو موصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو أية تحفظات أخرى؛
- الحصول على رخصة للتصدير من قبل الجهات المعنية، ورخصة التصدير شخصية وتصدر باسم مقدم الطلب، ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر أو تحويلها للغير.

ثانيا: الاستراتيجية

تقوم الشركة ببناء استراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها والرد عليها من قبل المستوردين وذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين ولشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة بحيث يمكن أيضا إجراء مفاوضات بناء على هذه المعلومات مع المستوردين الممكن التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة وتحقيقها لأهدافها، وفي هذه

المرحلة يبدأ المصدر أيضا بإعداد وتجهيز البضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها ومن الممكن تنفيذها أي المبرمجة الفعلية لأهداف واستراتيجيات الشركة والشروط التي تم التوصل إليها لغايات الاتفاق النهائي مع المستورد.

ثالثا: العقد

بناء على إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات (الشراء والبيع) يتم تثبيت بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.

رابعا: إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير

ويمكن إجمال هذه المستندات فيما يلي:

- **إصدار الفاتورة الأولية** :بعد استلام أمر الشراء يقوم المصدر بإعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها وتحتوي عادة هذه الفاتورة على اسم العميل المرسل إليه البضاعة، البلد المصدر إليها الكمية الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة، طريقة الشحن، طريقة الدفع، ثم ترسل هذه الفاتورة وصورا عن شهادة المنشأ وقوائم التعبئة إلى المستورد طالبا منه متابعة الإجراءات الرسمية والائتمانية المتفق عليها.
- **قائمة التعبئة** :وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبأة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة والمصداقية.
- **شهادة صحية** :وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر.
- **إذن الشحن**: ويصدر عن التوكيل الملاحي، ويعتبر بمثابة أمر من التوكيل الملاحي لقبطان الباخرة باستلام البضائع المطلوب شحنها على الباخرة[1].

خامسا: إعداد المستندات النهائية

وهذه المستندات يتم إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن و التي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الاعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية وأهم هذه المستندات ما يلي:

- **بوليصة الشحن** :وتعتبر بمثابة إيصال من قبطان الباخرة أو الوكيل الملاحي بصفته وكيل عن ملاك الباخرة يفيد استلامه للبضاعة وتعهده بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بها؛

[1] محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 191 .

- **الفاتورة التجارية** :يقوم المصدر بإصدار الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة والتي تقدم نسخة عنها إلى الشاحن لإصدار بوليصة الشحن استنادا إلى المعلومات الواردة فيها، أما النسخة الأصلية فتقدم إلى الهيئات القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ والتي يتم المصادقة عليها أصوليا لغايات قبولها في بلد المستورد؛
- مستندات ووثائق أخرى أهمها قائمة التعبئة، شهادة المنشأ، وشهادة معاينة وأية مستندات أخرى يطالبها المستورد من المصدر لإجراء التلخيص.

سادسا: المتابعة والاتصال

إن مسؤولية المصدر قد تنهي في إيصال البضاعة إلى بلد المستورد و ربما إلى مخازنه وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة ويبقى على اتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

سابعا: الخطابات الختامية

بعد استلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة يتبادل الخطابات الختامية مع المستورد إذانا بابتداء مرحلة عمل جديد.

الفرع الثاني: إجراءات الاستيراد

تتمثل إجراءات الاستيراد كالاتي:

أولا: اتخاذ القرار

قرار الاستيراد يتم اتخاذه بناء على مجموعة من المعلومات التي تفرضها طبيعة المشروع (تجاري أو صناعي) كذلك طبيعة السلعة و المواد التي يتم التعامل بها و المسموح التعامل بها وفقا لقوانين الدولة، فمثلا هل الاستيراد من أجل عملية التصنيع أو الاستيراد لعادة التصدير أو من أجل التوزيع و البيع في السوق المحلي.

لذا لابد من دراسة الطلب واحتمالات توقعه " التنبؤ به " وتحديد الطلب أيضا يختلف باختلاف طبيعة المشروع، فمثلا إذا كان مشروعا صناعيا يقوم بأعمال التصنيع فإن الطلب يمكن تقديره حسب الطرق التالية:

- دراسة السوق المحلي وحاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي والمستقبل عن طريق القيام ببحوث السوق؛
- طلبات الزبائن الذين يزورون المصنع أو معارضه؛

- جداول الإنتاج ومعدل دوران المخزون؛
- من خلال العطاءات التي تطرحها بعض المنشآت العامة أو الخاصة يمكن التعرف على المواد المطلوبة ومواصفتها.

ثانيا: دراسة أسواق التصدير

وفي هذه المرحلة يتم البحث عن مصادر التوريد المناسبة في الأسواق الخارجية، وأهم مصادر الحصول على أسماء الموردين ومعلومات عنهم :الملحقون التجاريون لسفرات بعض الدول، (القوائم) التي تصدرها الشركات العالمية، أو عن طريق وزارة الصناعة والتجارة، و الغرف التجارية وتجرى دراسة مفصلة لأسواق الموردين من اختيار الموردين المناسبين والمؤهلين للتوريد، وكذلك يجري الاتصال مع الموردين الذين تم اختيارهم وطلب عروضهم وبيان شروط البيع والتسليم والدفع، وربما يطلب منهم أحيانا عينات من السلع التي ينتجونها.

ثالثا: الاستراتيجية

بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين تبدأ الشركة بوضع استراتيجية الاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين الأول طبيعة السوق المحلية وقدرته الاستيعابية وحاجته لهذه السلع، والآخر إمكانات وموارد الشركة ومدى قدرتها على التفاوض وقبول شروط الموردين سواء الإمكانات المالية أو التسويقية أو أية عناصر أخرى.

رابعا: البرامج

وفي هذه المرحلة تترجم السياسات والأهداف إلى نواحي عملية حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه السياسات والاستراتيجيات بمعنى آخر تقوم الشركة بتوزيع المعلومات والبيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين يوضع به أسماء وعناوين الموردين، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع والتسليم... الخ، وبعد ذلك يجري ترتيب الموردين حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها وسياستها.

خامسا: العقد

وفي هذه المرحلة تقوم الشركة بالاتصال والتفاوض مع الموردين الذين تم اختيارهم من أجل تحديد شروط الدفع والتسليم والبيع وأية شروط أخرى، وفي حالة الاتفاق يجرى تنظيم العقد حسب الشروط المتفق عليها وتوقيعه.

سادسا: التراخيص

لا يسمح بإنجاز معاملة جمركية لأية بضاعة يتعلق استيرادها أو تصديرها على إجازة أو رخصة أو شهادة أو أية مستند آخر قبل الحصول على المستند.

سابعا: التمويل والائتمان

تختلف شروط الدفع والتسليم والتمويل، حسب شروط الاتفاق ما بين المستورد والمصدر وحسب وحدة النقد الصرف، وأهم الطرق المستخدمة بالدفع في التجارة الخارجية المبادلة (المقايضة)، الدفع المقدم، الدفع لأجل، الكمبيالات المستندية والاعتمادات المستندية.

ثامنا: بوالص الشحن

ويختلف نوع البوليصة حسب الجهة التي تصدرها واختلاف وسيلة النقل والبوليصة عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن أو وكيله ويثبت استلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة وشهادة المنشأ وأية وثائق أخرى مطلوبة إلى البنك لغايات التحصيل.

تاسعا: ميناء الوصول

عند وصول البضاعة إلى ميناء الاستيراد يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضائع إلا لمن يحمل البوليصة الأصلية أو من كتبت باسمه أو بواسطة وكيل يقدمها إلى وكلاء الشحن للحصول على إذن استلام يبين حالة البضائع عند وصولها موجهة لدائرة الجمارك للتخليص على البضاعة.

عاشرا: التخليص

عندما يتسلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمارك.[1]

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

بين مؤيد لفكرة أتركه حرا ومؤيد لتجارة مقيدة اختلف الاقتصاديين فيما بينهم مما أدى إلى ظهور مفهوم السياسات التجارية .

الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تعددت صيغ مفهوم سياسة التجارة الخارجية كثيرا، نذكر منها:

[1] شيلالي حكيم، منان منور، **صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص 16-18.

✓ تعبر السياسات التجارية عن "مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف ، واختيار وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) ، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق".

✓ كذلك هي "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإنها السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاتها التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق".[1]

✓ وتعرف سياسة التجارة الخارجية أو السياسة التجارية بأنها "اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقتها مع الخارج (سواء كانت حرية أو حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق".[2]

✓ يقصد بالسياسة التجارية "أنها مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبنية، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج".[3]

من خلال التعاريف السابقة **نستنتج** تعريفا للسياسة التجارة الخارجية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات و الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معين.

[1] بلقاسم طراد، حدة رايس، **سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، ص 84- 85.

[2] ألفت ملوك، **سياسة التجارة الخارجية**، محاضرات التجارة الزراعية الدولية، ص 1.

[3] دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص 24.

الفرع الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية

توجد حالتان مختلفتان يمكن لأي دولة إتباع إحداهما في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية والتحكم فيها.

أولا: سياسة حرية التجارة الخارجية

يمكن تعريف حرية التجارة بأنها "عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة".

كما تسمى أيضا السياسة التحررية أو الحرية التجارية، وهي بمعنى إطلاق "الحرية للتبادل وعدم تدخل الدولة فيه، حيث أن تطبيق هذه السياسة يعني قيام التخصص وتقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية، أي على أساس الكفاءات النسبية أو المميزات النسبية، وتتخصص دولة ما في إنتاج سلعة أو السلع التي تنخفض لديها نفقات إنتاجها نسبيا، يعني أن الموارد الاقتصادية قد وضعت في الاستخدامات الممكنة لها داخل الاقتصاد ومن ثم تتحقق أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج، وبالتالي تحقيق أكبر ناتج وطني".

ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع و الخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى، و إنما يتوقف ذلك على نوعية السلع[1].

ثانيا :سياسة حماية التجارة الخارجية

يقصد بسياسة حماية التجارة الخارجية أن تقوم الدولة بوضع مجموعة من القوانين والسياسات بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية لأنشطتها المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية وهناك مجموعة أخرى من الإجراءات غير الجمركية التي تحقق نفس الهدف. [2]

فيما يلي جدول يوضح حجج كل من مؤيدي السياستين:

[1] شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2006، ص 28.

[2] بوشايب حسينة، **واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001 ،ص 31-32.

جدول رقم (1-01): حجج كل من مؤيدي السياستين

حجج مؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية	حجج مؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية
الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج	حماية الصناعات الناشئة
الحرية تؤدي إلى انخفاض الأسعار الدولية	جذب رؤوس الأموال الأجنبية
الحرية تحد من قيام الاحتكارات	الحماية بغرض تنويع الإنتاج
الحرية تشجع التقدم الفني	السياسة التجارية الإستراتيجية
الحرية تؤدي إلى توازن الإنتاج	معالجة البطالة
الحرية تؤدي إلى المنافسة الدولية	تحسين شروط التبادل الدولي
الحماية تؤدي إلى إفقار الغير	الحصول على إيرادات لتمويل خزينة الدولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصادر مختلفة.

الفرع الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

تعتمد الدول المنتهجة لسياسات التجارة الخارجية على العديد من الأدوات لضبط وتنظيم تجارتها الخارجية ونذكرها كالتالي:

أولا :الأدوات السعرية:

- **الرسوم الجمركية** :و هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو واردات .فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها .و ظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.

أما رسم الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، و إما في الحصول على مورد مالي. والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة و المصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج.

- **الإغراق**: و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية و ينقسم إلى ثلاثة فروع:

- **الإغراق العارض** : و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.
- **الإغراق قصير الأجل والمؤقت** :الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.
- **الإغراق الدائم** :المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية[1].
- **الإعانات:** و تتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة.

فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود . وبهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، والحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.

- **تخفيض سعر الصرف:** تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات. فبهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، و في نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية.

ثانيا: الأدوات الكمية: تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج و هي:

- **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولي حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة.
- **تراخيص الاستيراد:** يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد و الهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، و هي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.

ثالثا: الأدوات التنظيمية

و هي الوسائل و الإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها و هي:

[1] دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- **المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري.

- **الاتفاقات التجارية:** هي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير و استيراد و طريقة سداد الديون و المستحقات و ذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، و تحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.

- **اتفاقات الدفع:** ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان.

- **التكتلات الاقتصادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول .و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة.

- **الحماية الإدارية:** والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية[1].

[1] دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، مرجع سبق ذكره، ص 33-35.

المبحث الثاني: أساسيات حول تمويل التجارة الخارجية

يعتبر موضوع تمويل التجارة الخارجية من المواضيع الجديرة بالاهتمام من قبل الدول في ظل الوقت الراهن وفي إطار التغيرات الحديثة على صعيد العلاقات التجارية الدولية، في ظل العولمة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والعاملات الخارجية، بحيث يشكل موضوع التمويل إحدى أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول لأن عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل.

المطلب الأول: عموميات حول التمويل التجارة الخارجية

حتى تقوم المؤسسة بوظائفها هي بحاجة إلى تمويل، كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية حتى تتم عمليات التصدير والاستيراد فهي بحاجة إلى التمويل، حيث سنستعرض في هذا المطلب عموميات حول تمويل التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم تمويل التجارة الخارجية

اختلف المتخصصون في وضع تعريف موحد للتمويل حيث تعددت هذه التعاريف نذكر منها:

عرف بأنه حاجة إليها " الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها".[1]

عرف أيضا على أنه" توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام".[2]

يعرف التمويل على انه " توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات حاجة إليها إذ انه يخصص المبالغ النقدية وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب، وطالما يشمل التمويل الجانب النقدي والمالي الذي يتزامن انسياب السلع والخدمات ولذا يندرج ضمن البعد الثاني، ولان البعد الأول يشمل الجانب السلعي للاقتصاد الدولي".[3]

---

[1] كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **مداخلة بعنوان: دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية– حالة مؤسسة SNVI–**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 2.

[3] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى،1999، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الاردن، ص 29.

من خلال التعاريف السابقة **نستنتج** أن تمويل التجارة الخارجية عبارة عن **"نوع من أنواع الأنشطة المالية التي تعتمد على الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجية"**.

الفرع الثاني: أهمية تمويل التجارة الخارجية

يكتسي التمويل أهمية في عمليات التسوية خاصة التجارة الخارجية حيث أدت إلى التوفيق بين المصدر في السداد الفوري ورغبة المستورد في نفع المؤجل إلى أنواع مختلفة من الائتمان القصير ومتوسط و الطويل الأجل، وتهدف هذه السياسية إلى التوسيع في تقديم الائتمان للمصدر من خلال توفير السيولة اللازمة له لشراء مستلزمات الخاصة بعمليات الإنتاج بغرض التصدير.

وقد أدت المنافسة في الأسواق الدولية إلى الاتجاه نحو إعطاء مزيد من التسهيلات في الدفع للمستورد الأجنبي فلم تعد منافسة مقتصرة على الأسعار و الجودة بل أصبحت التسهيلات في الدفع أحد أهم عناصر التسويق الخارجي ومن أجل توفير الضمان للمصدرين ضد المخاطر عدم الدفع سواء كانت راجعة إلى ظروف المستورد الأجنبي التجارية أو لأسباب سياسية.[1]

الشكل رقم (1-01): طريقة التمويل بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه.

[1] منصورية غازي، **تقنيات بنكية في تمويل التجارة الخارجية : دراسة حالة بنك لولاية مستغانم BEA 104** ،مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017، ص 12-13.

الفرع الثالث: أهداف تمويل التجارة الخارجية

يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية ونختصر أهدافه فيما يلي:[1]

- البحث والحصول على السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بإمداده بالتجهيزات اللازمة؛

- توزيع التدفقات النقدية والمالية على القطاعات والأعوان الاقتصادية الأخرى بكل موضوعية؛

- دراسة فعالة لتكاليف المشروع الاستثماري ومحاولة تغطية جزء منها؛

- تلزم الصناعة للتمويل التجاري وجود أطراف تضم المخاطر (المصاريف المركزية) ويضبطها (وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات)؛

- التعاون بين الأطراف الاقتصادية المنتجة مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الخارجية.

[1] عبد القادر خليل، **الاقتصاد البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017، ص 9-10.

المطلب الثاني: مصادر التمويل

تمثل مصادر التمويل مختلف الأمكنة أو الموارد التي يمكن الحصول من خلالها على الأموال المطلوبة اللازمة لمزاولة مختلف الأنشطة في مختلف المجالات (الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات... الخ) والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: المصادر الداخلية للتمويل

نقصد بالتمويل الداخلي، مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى مصادر من الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة استغلال المؤسسة، وتتمثل أساسا في الادخارات الطوعية، ويشمل التمويل الداخلي مايلي:[1]

وهي الإدخارات التي يحققها الأفراد والمؤسسات طواعية وتشمل:

أولا: ادخارات القطاع العائلي

يشمل هذا القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة عادة ما يقاس حجم الإدخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها، والإنفاق الخاص على الاستهلاك، وتتضح هذه الفجوة بين الإدخارات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ففي البلدان المتقدمة يشكل القطاع العائلي المصدر الرئيسي للادخارات المحلية؛

ثانيا: ادخار قطاع الأعمال

يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تهدف إلى تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدر للادخارات وتنقسم إلى نوعين: ادخارات قطاع الأعمال الخاص وتتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها الشركات المساهمة وبالتالي تزداد ادخاراتها كلما ازدادت أرباحها. وادخارات قطاع الأعمال العام التي تتمثل بارباح المشروعات التي يملكها القطاع العام، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة السلع لديهم بطريقة إلزامية. ومنها:

- **الادخارات الحكومية:** وتجسد هذه الإدخارات بالمعنى الواسع الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة، وهي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات العامة؛

[1] عبد القادر خليل، **الاقتصاد البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017، ص 11.

- **الإدخارات الجماعية:** هي التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة اجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة بقانون.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للتمويل

يعرف بأنه عملية تمويل الاستثمارات الجديدة، بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية من حيث عمليات البحث و دراسة الأسواق و تمويل الصفقات الكبيرة كذلك المستحقات في الخارج و التي تعتبر قروض قصيرة الأجل، كذلك يمكن تمويل الأصول الثابتة التي يتجاوز عمرها الاقتصادي 10 سنوات.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع، وهذا الاستثمار المباشر يمكن أن يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات وتشغيلها تحت إشرافهم، ومن أبرز أمثلتها شركات النفط الأجنبية التي مارست استخراج النفط وتسويقه وشركات استخراج الثروات الطبيعية وإنتاج المواد الأولية.

وبما أن الاستثمار المباشر يعتبر شكل أساسي من أشكال التمويل الدولي فإن المستثمر في هذا الشكل يتحمل مخاطرة هذا الاستثمار وأعباء عدم نجاحه أو فشله، وفي حالة النجاح يتحمل الاقتصاد أعباء تحويل الربح، التي مثلت في حالات ليست بالقليلة أضعاف حجم الاستثمارات.

ثانيا: الديون الخارجية

لعبت الديون دورا هاما في التمويل الدولي، وكانت شكلا أساسيا من اشكال هذا التمويل ومازالت كذلك وكانت السندات الأداة للديون والتمويل الدولي. وفي فترة ما بين الحرب العالميتين الأولى والثانية أصبحت أمريكا المصدر الرئيسي للديون والتمويل الدولي، ومولت الكثير من اصدارات السندات وبالذات حكومات الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية.

ثالثا: المنح والمساعدات (الهبات)

وتعني تلك التي تمنحها هيئات حكومية الى هيئات حكومية أخرى، وكذلك تلك التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وتشمل هذه المؤسسات الدولية والإقليمية، كالمنح والمساعدات التي قدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصناديق التنمية الإقليمية في دول أوبيك والدول الأوروبية وبعض وكالات الأمم المتحدة.

رابعا: البنوك والمؤسسات المالية

لا يمكن لأي مؤسسة كانت تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة، مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل مختلف المشاريع والاستثمارات والصفقات الكبيرة وكذلك المستحقات في الخارج التي تعتبر قروض قصيرة الأجل، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها.

المطلب الثالث: أشكال التمويل

تبعا لتعدد مصادر التمويل، وكذا دور مؤسسات التمويل، نكون أمام وضعيتين في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز وبقنوات مختلفة، ففي حالة وجود وسيط مالي نكون أمام (تمويل ذات، وتمويل مباشر)، وفي حالة وجود وسيط مالي نكون أمام تمويل غير مباشر.

الفرع الأول: التمويل المباشر (توافق الرغبتين)

نعني به تحويل المدخرات إلى أصحاب العجز في التمويل، أي علاقة مباشرة بين المقرض والمقترض دون وجود وسيط مالي، و أحيانا يكون الوسيط لكن لفترة وجيزة، وذلك بإصدار أوراق مالية، يتم شراؤها من قبل أصحاب الفائض، بمساعدة السماسرة وتجار الأوراق المالية، وتعرف هذه الأوراق باسم " الأوراق المالية الأولية " ويطلق على تداول الإصدارات الجديدة منها اسم " السوق الأولية".

حيث يتولى بيع الأوراق المالية عن الجهة المصدرة أحد السماسرة أو التجار الأصول المالية بشكل منفرد في حالة الإصدارات الصغيرة نسبيا، وأيضا يقوم بها مجموعة سماسرة أو تجار الأصول المالية بتكوين ما يسمى " مجموعة استثمارية". يأخذ التمويل المباشر ثلاث صور وهي:

- **الأفراد:** كمبيالات وسندات؛

- **المؤسسات:** قرض تجاري، أسهم وسندات، تمويل ذاتي، قروض مباشرة من البنوك؛
- **الحكومات:** سندات و أذونات الخزينة.

الفرع الثاني: التمويل غير المباشر

نعني به التدفقات المالية و المستندية التي تتم بين أصحاب الفائض في التمويل و أصحاب العجز في التمويل، بشكل غير مباشر عن طريق " الوسطاء الماليين "، أي أنو تمويل يتم من خلال وجود وسطاء ماليين، حيث يقوم الوسطاء الماليون بشراء الأوراق المالية التي يصدرها أصحاب العجز (تسمى أوراق مالية أولية)، ومن ثم تشغيليها بتغطية قيمة هذه الأوراق عن طريق إصدار أوراق مالية خاصة بهم تسمي(الأوراق المالية الثانوية)، يتم بيعها لأصحاب الفائض في المال[1].

ونوضح ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم(1-02): التمويل غير المباشر

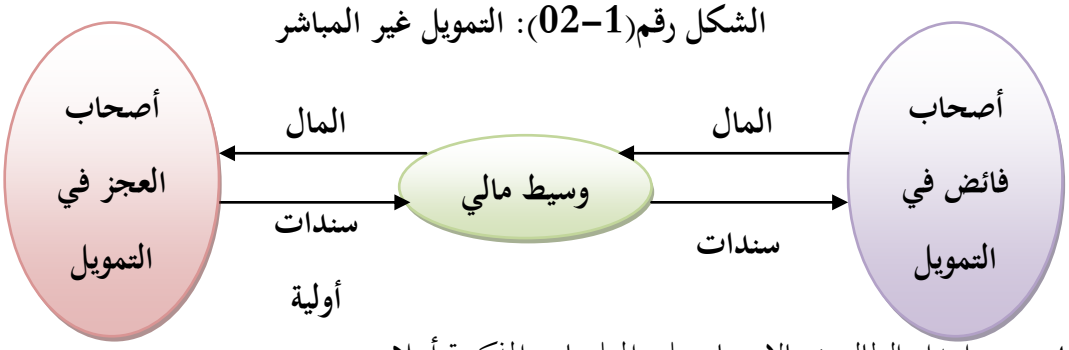

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه.

الفرع الثالث: التمويل المحلي والدولي

أولا: التمويل المحلي

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشر ة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها الخ...) و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية، وتقسم هذه المصادر إلى نوعين من الادخار وهما:

[1] بوضياف فاطمة، **آليات البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 23-24.

- الإدخارات الطوعية: وهي الإدخارات التي يحققها الأفراد والمؤسسات بشكل طوعي وتشمل: ادخارات القطاع العائلي وادخارات قطاع الأعمال.
- الإدخارات الإجبارية: "وهي الإدخارات التي تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات بشكل إلزامي، وحيث تخصم من الدخول المتحققة لديهم بطريقة إجبارية وتشمل: الإدخارات الحكومية والادخارات الجماعية.[1]

ثانيا: التمويل الدولي

يشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، وليس المقصود بتحركات رؤوس الأموال انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات وأصول مختلفة, فهذا يدخل في مجال التجارة الدولية للسلع، ولكن المقصود بهذه التحركات هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض واقتراض بين الدول المختلفة، ويشير الأمر الأخير إلى تأثير هذه التحركات الرأسمالية في تغير الحقوق والالتزامات المترتبة عليها. فإذا قام أحد المستثمرين أو إحدى المؤسسات أو إحدى الحكومات بطرح سندات للبيع في أسواق المال بألمانيا، وقامت المؤسسات بنوك ومواطنون في ألمانيا بشراء هذه السندات فإن ذلك يعتبر انتقال لرأس المال على المستوى الدولي ويحدث بذلك حقوقا لهؤلاء الذين اشتروا السندات والتزامات أجنبية لهؤلاء الذين قاموا بطرح هذه السندات للبيع, غير أن استخدام حصيلة بيع هذه السندات في دفع فاتورة الواردات من السلع الاستثمارية يدخل ضمن التجارة الدولية في السلع والخدمات[2].

[1] أكبر عمر محي الدين الجباري، **التمويل الدولي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك، 2009، ص 11.

[2] وصاف، **التمويل الدولي وعناصره**، سلسلة محاضرات في التجارة الدولية، جامعة يسكرة، الجزائر، 2020، ص 01.

المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية

على رغم الجهود المبذولة من قبل البنوك إلا أن عملية تمويلها للتجارة الخارجية تكون وفق تقنيات متبعة و مقيدة، مما تطلب ضرورة تدخل هذه الأخيرة من أجل ضمان السير الحسن لهذه العلاقات من خلال ضمان حقوق الأطراف التجارية المختلفة من مصدرين ومستوردين. وتعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك.

المطلب الأول: تقنيات تمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية

تعددت وتنوعت تقنيات تمويل التجارة الخارجية ومن أهم هذه التقنيات نجد تقنية قصيرة الأجل التي تستخدم بكثرة و بصورة واسعة.

الفرع الأول: تقنية الاعتماد المستندي

يعتبر الاعتماد المستندي من أهم التقنيات المستعملة في تمويل وضمان التجارة الخارجية .

أولا: مفهوم الاعتماد المستندي

إن الاعتماد المستندي باعتباره من أهم الطرق شيوعا في إتمام عمليات التجارة الخارجية لجميع الدول و تأتي هذه الأهمية الفائقة على تقليل المشاكل و العقبات التي تتعرض المتعاملين من مصدرين ومستوردين إلى الحد الذي تختفي معه تماما أية منازعة إذا نفذت الأطراف المعنية التزاماتها المحددة وعليه يمكن تعريف الاعتماد المستندي على النحو التالي:

هو " تعهد خطي يصدر من البنك فاتح الاعتماد بناءا على طلب زبونه (المستورد) يتعهد بموجبه بدفع و/أو قبول سحوبات أو سفتجة مسحوبة من المستفيد أو يفوض بنكا أخر ليقوم بالدفع نيابة عنه مقابل استفاء كامل الشروط و التعليمات الواردة في الاعتماد"[1].

اما المشرع الجزائري فاخذ بالقواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، وذلك حسب المادة 32 من نظام الصرف ،وهو ما ذهب إليه نظام بنك الجزائر بحسب المادة 46، وقد تم تعديل هذه المادة بموجب المادة 44 المتضمن قانون المالية التكميلي 2010 واستثنى المشرع بعض الواردات الخاصة بمواد الصنع وقطع الغيار وكذا الواردات الخاصة بالخدمات وعدلت أيضا بموجب المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ،ونص

[1] زقاي حفيظة، معمر حيتالة، **أهمية الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 7، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 120.

المشرع الجزائري على الاعتماد المستندي تحت مسمى الائتمان المستندي بموجب المادة 69 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 واعتبرها الوسيلة المعتمدة إجباريا في الدفع مقابل الواردات في التجارة الخارجية لكل البنوك الجزائرية[1] بنصها:"يتم الدفع مقابل الواردات إجباريا بواسطة الائتمان المستندي[2]".

ثانيا: أطراف الاعتماد المستندي

جدول رقم (1-02): أطراف الاعتماد المستندي

الأطراف	دورها
طالب فتح الاعتماد أو المستورد	هو الزبون المستورد الذي يطلب فتح الاعتماد المستندي بالشروط والمتطلبات التي يراها مطابقة لاتفاقية البيع المعقود بينه و بين المستفيد.
البنك فاتح الاعتماد	هو بنك الزبون المستورد الذي يفتح (يصدر) الاعتماد طبقا لشروط الواردة في طلب فتح الاعتماد.
المستفيد أو المصدر	هو البائع المصدر الذي يتم فتح الاعتماد لصالحه.
البنك المعطي أو الدافع	هو البنك الذي يقوم بدفع قيمة المطالبة المقدمة إليه من البنك المبلغ أو البنك المطالب بالتغطية وذلك في خالة عدم وجود حساب للبنك فاتح الاعتماد لدى البنك المبلغ.
البنك متداول المسندات	هو البنك المخول بتداول المستندات والذي يقوم بتدقيقها حسب شروط الاعتماد ودفع قيمتها إلى المستفيد، ثم يقوم بإرسال المستندات إلى البنك فاتح الاعتماد بعد أن يسحب قيمة الاعتماد من البنك المغطي.
البنك المعزز	هو البنك الذي يلتزم بدفع قيمة المستندات حال تقديمها مطابقة لأحكام وشروط الاعتماد بغض النظر عن استلامه أو عدم استلامه لقيمة المستندات من البنك فاتح الاعتماد.

المصدر:كتاب الاعتماد المستندي، المتاح على الموقع: https://books-library.net المطلع عليه بتاريخ: 2022/03/21.

[1] قسوري فهيمة، **المسؤولية المدنية في الاعتماد المستندي**، أطروحة دكتورة في الحقوق،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014، ص 20-21.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 44، المادة 69 من القانون رقم 01/09 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي 2009، ص 15.

ثالثا: أهمية الاعتماد المستندي

يعتبر الاعتماد المستندي أفضل وسيلة وأنجحها لتمويل التجارة الخارجية نظرا لتحقيق مصلحة جميع الأطراف من مصدرين ومستوردين وضمان حقوقهم بواسطة تدخل البنك الوسيط المعتمد ومبادرته الشخصية لضمان حقوق أطراف البيع الدولي فتساهم في تمويل التجارة الخارجية بوسيلة الاعتماد المستندي كما تساهم في جلب المتعاملين الاقتصاديين الدوليين نظرا لثقتهم التامة بحفظ حقوق الطرفين وعدم إتلافها[1].

فيما يلي شكل يوضح سير عملية الاعتماد المستندي:

الشكل رقم (1-03): سير عملية الاعتماد المستندي

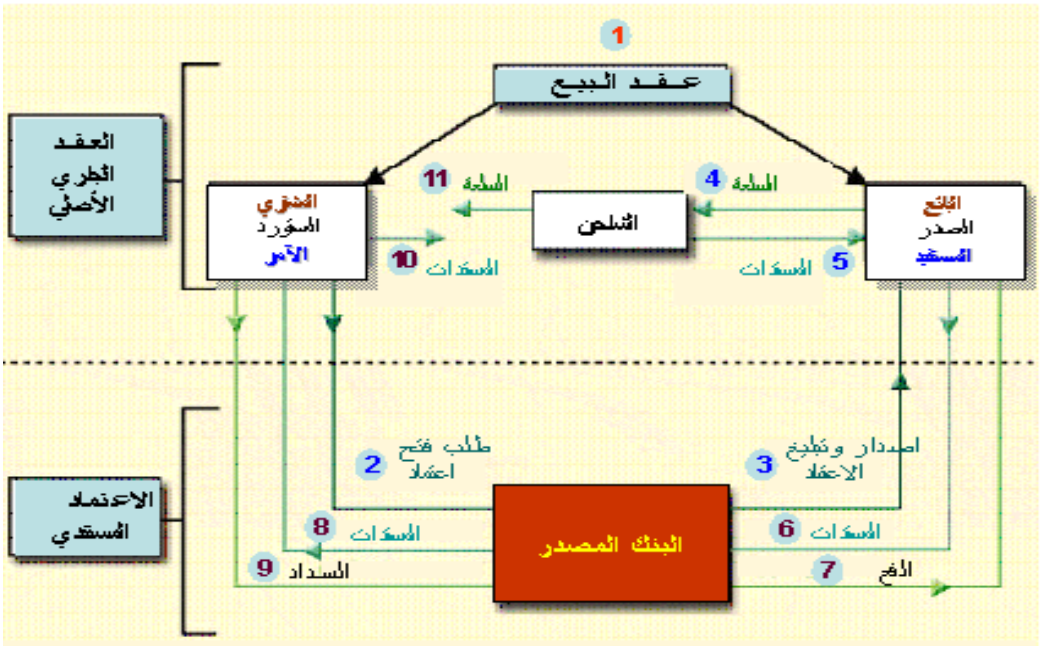

المصدر: كتوش عاشور، ڤورين حاج ڤويدر، مداخلة بعنوان: دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية- حالة مؤسسة SNVI-، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 11.

[1] علودة نجمة دامية، **دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص 75-76.

يمكن شرح مراحل سير عملية الاعتماد المستندي في النقاط التالية:

(1): إبرام عقد تجاري بين المصدر والمستورد؛

(2): يطلب المستورد من بنكه فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر؛

(3): افتتاح الاعتماد المستندي من طرف بنك المستورد ويشعر بنك المصدر بذلك؛

(4): يبلغ بنك المصدر بافتتاح الاعتماد المستندي؛

(5): تحضير الوثائق من طرف المصدر والشروع في إجراءات إرسال البضاعة؛

(6): يرسل المصدر الوثائق لبنكه؛

(7): بعد فحص بنك المصدر للوثائق بدقة يقوم بإرسالها هو الآخر لبنك المستورد؛

(8): يراقب بنك المستورد الوثائق التي يسلمها للمستورد؛

(9): يقدم للمستورد أمر التحويل لبنه يف حالة الدفع الفوري من أجل الدفع؛

(10): عند استلام بنك المستورد أمر التحويل لبنكه في حالة الدفع الفوري يرسل المستندات؛

(11): يستلم المستورد البضاعة.

الفرع الثاني: تقنية التحصيل المستندي

يعتبر التحصيل المستندي ذو أهمية بالغة في عمليات التجارة الخارجية وذلك لما يتسم به من سرعة ومرونة وانخفاض في التكلفة.

أولا: مفهوم التحصيل المستندي

للتحصيل المستندي عدة تعاريف نذكر منها:

- ✓ يقصد بالتحصيل المستندي تلقي بنك ما أمرا من مصدر (بائع للبضائع أو الخدمات) بأن يحول مستندات الشحن إلى المستورد (المشتري) في بلد أخر مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء تم ذلك نقدا أو مقابل توقيع كمبيالة تستحق في وقت الحق.
- ✓ ويعرف أيضا على أنه آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة وتجدر الإشارة في التحصيل أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ.[1]
- ✓ إن المادة الثانية في فقرتها أ من النشرة رقم 522 المنظمة للتحصيل المستندي أعطت تعريفا للتحصيل من خلال أغراضه، فالتحصيل يعني تعامل المصارف بالمستندات بموجب التعليمات التي استلمها من أجل:
  - الحصول على دفع قيمة المستندات أو قبول المسحوب عليه؛
  - تسليم المستندات مقابل دفع قيمتها أو قبول الكمبيالة؛
  - تسليم المستندات وفقا لشروط أخرى.

فيقصد بالتحصيل المستندي تلقي بنك أمر ما من مصدر البضائع أو الخدمات بأن يحول مستندات شحن إلى مستورد في بلد آخر مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء ذلك نقدا أو مقابل توقيع على سفتجة تستحق في وقت لاحق، لقاء عمولة يدفعها العميل.

[1] عمر حمودي، عبد العزيز ميلودي، **دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق التحصيل المستندي – دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة 2018–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 30-31.

ثانيا: أهمية التحصيل المستندي

ومن خلال ما سبق تظهر أهمية التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية كونه:

- أكثر ضمان في المبادلات التجارية الدولية؛
- الطمأنينة في التعامل بالتأكد أن المستورد باستطاعته الدفع؛
- الوسيلة الأكثر استعمالا بين المتعاملين الاقتصاديين الدوليين لتسهيل المعاملات الجارية لسهولة إجراءاته.

فعملية التحصيل المستندي تعد وسيلة دفع حديثة تجرى عبر القنوات المصرفية سواءا بنكا أو مؤسسة مالية المعتمدة في الجزائر، فتتدخل هذه المؤسسات لتنفيذ هذه الوسيلة المدرجة في نص المادة 18 في فقرتها الثانية من النظام رقم 07-01 بنصها :" كل وسيلة وأداة دفع مقومة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة مهما كانت الأداة المستعملة[1]".

ثالثا: أطراف التحصيل المستندي

نستعرض في الجدول التالي أطراف التحصيل المستندي:

جدول رقم (1-03): أطراف التحصيل المستندي

أطراف التحصيل المستندي	دوره
- **المصدر(البائع)**	هو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل كما يقوم كذلك بتسليم المستندات إلى البنك الذي يتعامل معه مرفقا بأمر التحصيل.
- **البنك المخول**	هو البنك الذي يتكفل بعملية التحصيل لمصلحة الآمر.
- **البنك المحصل**	مكلف بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إليه نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة.
- **المستورد**	هو الذي يكون في العلاقة التعاقدية مع البائع في عقد التصدير والاستيراد للبضاعة، وبالتالي يقدم له مستندات لتحصيل الثمن أو التوقيع على الورقة التجارية.

المصدر: لوناس حجيلة، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، مذكرة ماستر في القانون الخاص، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2016، ص 77.

[1] رقية جبار، **التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات القانونية، العدد02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2021، ص 03-04.

فيما يلي شكل يوضح سير عملية التحصيل المستندي:

شكل رقم (1-04): سير عملية التحصيل المستندي

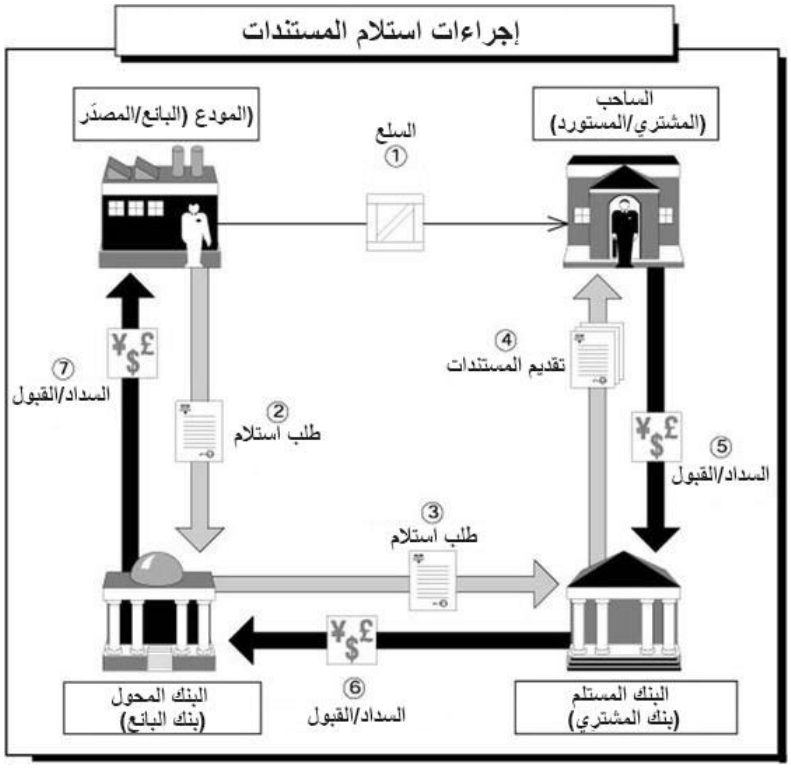

المصدر: عمليات التحصيل، مرشد تنفيد تيسير التجارة، الأمم المتحدة.

تتم سري عملية التحصيل المستندي كما يلي:[1]

(**1**): موافقة المشتري والبائع على شروط بيع السلع؛

(**2**): ويعد البائع ويقدم (يحول) رزمة المستندات إلى مصرفه (البنك المسؤول عن التحويل)؛

(**3**): ويرسل البنك المحوّل رزمة المستندات عبر البريد أو البريد الخاص إلى البنك المعين المحصّل/مقدم المستندات للتحصيل في بلاد المشتري بتعليمات مفادها تقديم المستندات إلى المشتري (المسحوب عليه) والحصول على السداد؛

(**4**): ويقوم البنك الذي يقدم المستندات للتحصيل (البنك المحصّل) بما يلي: مراجعة المستندات للتأكد من اتساق المستندات مع أمر التحصيل؛ إخطار المشتري بشأن النصوص والشروط الواردة في أمر التحصيل؛ الإفراج عن المستندات عند الوفاء بشروط السداد؛

[1] عمليات التحصيل، مرشد تنفيد تيسير التجارة، الامم المتحدة، المتاح على:
https://tfig.itcilo.org/AR/contents/collections.htm المطلع عليه: 2022/04/1.

(**5**): ويقوم المشتري بما يلي: بالسداد نقداً (بالتوقيع على الكمبيالة)، أو إن سمح أمر التحصيل بالتوقيع على القبول (الوعد بالسداد في تاريخ آجل)؛ واستلام المستندات وحيازة الشحنة؛

(**6**): ويسدد البنك المحصّل للبنك المحوّل فوراً أو عند حلول أجل الاستحقاق قيمة الكمبيالة المقبولة؛

(**7**): ويقوم البنك المحوّل بعد ذلك بسداد المبلغ للبائع؛

الفرع الثالث: الفرق بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي

نتطرق فيما يلي الفرق بين تقنية الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي

أولا: الفرق بالنسبة للاستخدام

التحصيل المستندي هو وسلة تم بموجبه إرسال ورقة السحب المستندية التي يرفقها البائع مع مستنداته إلى المصرف الذي يتعامل معه في بلده ، ويوكله بإرسال هذا السحب والمستندات إلى مصرف المشتري ليرسلها بدوره إلى العميل كي يقوم بدفع قيمتها أو قبولها حسب المتفق عليه في عقد البيع ، فإذا دفع العميل قيمة السحب أو وضع قبوله عليه سلمه المصرف المستندات ، وإذا رفض الدفع أو القبول أخطر بذلك البائع أو مصرفه ، وانتظر حتى تلقيه تعليمات جديدة بشأن هذه المستندات، ومركز المصرف في هذه العميلة أنه يعتبر وكيل عن البائع ، ولا يلتزم بأي التزام شخصي، هذا وإن عملية تسليم المشتري مستندات البضاعة مقابل قبوله السحب المستندي لا يشكل ضمانة كافية للبائع في إستيفاء الثمن لأنه ليس كمبيالة مقبولة مضمونة الدفع.

أما الاعتماد المستندي فهو هو عقد يلتزم بمقتضاه المصرف بدفع مبلغ من المال إلى البائع (المستفيد)، الغرض منه فتح اعتماد مستندي لأمر البائع لتوريد مادة معينة، من خلال المصرف المتعهد ليقوم بتغطية كافة الالتزامات المالية، وفقا لتعليمات وشروط (طالب فتح الاعتماد) على أن يستلم المصرف مستندات محددة يجب أن تتطابق مع الشروط المتفق عليها.

ثانيا: الفرق بالنسبة للبنك

المصرف في عملية التحصيل المستندي يكون وكيل عن البائع ولا يلتزم بأي التزام شخصي، ولكن في الاعتماد المستندي يكون المصرف ملتزماً ومسؤولاً شخصياً عن الدفع، لذا فإن الاعتماد المستندي يكون كأداة وفاة للإطراف المتعاقدين ووسيلة وفاء أفضل من التحصيل المستندي لأن حق البائع تجاه المشتري في عملية التحصيل المستندي غير مضمونة بالكامل، و المصرف لا يضمن حقه في استرداد ما يدفعه للبائع.

وبالرغم من الشبه بين التحصيل المستندي والاعتماد المستندي ، إلا أن هذا الأخير يمتاز بأن المصارف تلتزم بالدفع للمستفيد من الاعتماد المستندي ما يعطيه ضمانة أوفر، على عكس التحصيل المستندي ذلك بأن البائع بقوم بشحن البضاعة من دون الحصول على التزام غير مشروط بالدفع، لكن بالمقابل فإن التحصيل المستندي يعطي المشتري الأفضلية وبالتالي فإن عمليات التحصيل المستندي لا تتم إلا بين أطراف لها كامل الثقة ببعضها.

تلك ابرز أوجه والاختلاف ما بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي ، وذلك لتوضيح الصورة التي يكون عليها الاعتماد المستندي[1].

المطلب الثاني: تقنيات التمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية

تحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها، والهدف منها جميعا هو توفري وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية.

الفرع الأول: تقنية قرض المشتري

يعتبر قرض المشتري من بين آليات التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية، فهو وسيلة تساعد عل ربط العلاقات الاقتصادية بين دول مختلفة، ويمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات من حيث المبلغ.

أولا:مفهوم قرض المشتري

قرض المشتري هو آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من البنوك المتخصصة في بلد المصدر بمنح قرض مباشرة للمشتري الأجنبي(المستورد) لكي يدفع مستحقات البائع (المصدر) نقدا، بدلا من أن ينتظر المصدر وصول آجال التسديد الممنوح للمشتري الأجنبي، ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا ويلعب المصدر في هذه الآلية دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المانحة بغرض إتمام عملية القرض هذه، وتجدر الإشارة هنا أن كال الطرفين (المصدر، المستورد) يستفيدان من هذا النوع من القروض على النحو التالي:

- يستفيد المستورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضائع مع تحمل إرجاع القرض والفوائد المترتبة عنه عند حلول آجال الاستحقاق؛
- كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة؛

وقد لجأت الدول المتطورة لخلق هذا النوع من الآليات في ظل ما يسمى بقروض الصادرات بهدف تشجيع المصدريين والمحافظة على الأسواق العالمية في ظل المنافسة الدولية[2].

و يتيح قرض المشتري في الواقع المجال لإبرام عقدين، يتعلق العقد الأول بالعملية التجارية مابين المصدر والمستورد تبين فيه نوعية السلع و مبلغها وشروط تنفيذ الصفقة، بينما يتعلق العقد الثاني بالعملية المالية الناجمة عن ذلك التي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض، ويبين هذا العقد شروط إتمام القرض وانجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة، ويلاحظ أن العقد المالي الذي يفسح المجال لمنح قرض للمستورد إنما يرتبط

[1] إيناس جواد حسن أملاعبي، **آلية التعامل بالاعتمادات المستندية لدى المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015، ص 16-17.

[2] عبد المالك هبال، **محاضرات في مقياس تقنيات تمويل التجارة الدولية**، السنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 3-4.

عضويا بوجود العملية التجارية ما بين المصدر والمستورد، وغني عن البيان القول أن انتفاء هذه العملية التجارية يلغي بالضرورة وجود العملية المالية المتمثلة في قرض المشتري.

و يمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة، والسبب في ذلك أن تمويل صفقات بمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ، ما أن المصدر بدوره لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة، وعلى هذا الأساس، فإن تدخل البنوك يعطي دائما للمصدر والمستورد كليهما.[1]

ثانيا: مميزات قرض المشتري

مما يميز قرض المشتري أنه يحتوي على عقدين متميزين هما:

- **العقد التجاري:** خاص بالعملية التجارية يتم فيه تبيان نوعية السلع ومبلغها وشروط تنفيذ الصفقة.
- **العقد المالي:** يتعلق بالعملية التي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض ومن أهم الشروط الموجودة في هذا العقد نذكر:
- **مدة القرض:** أكثر من 18 شهرا.
- **قاعدة القرض:** تعبر عن المبلغ المقروض وهي تمثل 58 %من مبلغ الصفقة موضوع التمويل.
- **تكلفة القرض:** وهي تمثل: الفائدة المطبقة عن القرض، إضافة إلى العمولات مثل (عمولات التسيير والالتزام)، تكلفة التأمين.
- **ضمان القرض:** وهذا من خلال تأمين القرض ضد كل المخاطر لدى هيئات التأمين، وتختلف نسبة تأمين القرض باختلاف نوع الخطر) سياسي، اقتصادي، طبيعي(، ومن أهم مؤسسات تأمين قروض الصادرات على المستوى العالمي نذكرC.O.F.A.CE الفرنسية، أما في الجزائر فتتولى الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات CAGEX تأمين الصادرات في الجزائر[2].

الفرع الثاني: تقنية قرض المورد

يهدف ائتمان الموردين، الذي تم إنشاؤه من خلال ممارسة الأعمال المصرفية والصناعة في البلدان المتقدمة، إلى تحسين قدرة المبيعات للمصدرين في مواجهة المنافسة الشرسة في الأسواق الدولية.

---

[1] خالدي ابراهيم، **تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل دراسة تطبيقية حول تطبيق أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل في بنك الجزائر الخارجي و بنك البركة –وكالة بسكرة–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 49.

[2] عبد المالك هبال، **محاضرات في مقياس تقنيات تمويل التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

أولا: مفهوم قرض المورد

يوجد عدة تعاريف لقرض المورد نذكر منها:

- ✓ هو قرض مصرفي متوسط أو طويل الأجل يمنح للمصدر الذي يمنح الآخر مهلة تسديد لزبونه (المستورد) وتتراوح مدة التسديد التي منحت للمستورد من طرف المصدر 18 شهرا، وهو عملية تمويل صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتمادا على موارده المالية أو الاعتماد على أحد المصارف عن طريق خصم مستحقاته(سندات الدفع أو الكمبيالة)لدى المصارف، وفي هذه العملية تقوم علاقة مباشرة بين المصدر وهذا المصرف الذي يوفر التمويل اللازم لصفقة التصدير وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلا بين المصدر والمستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة سداد الكمبيالة من المستورد[1].
- ✓ هو عبارة أيضا عن صيغة تمويل متوسط أو طويل الأجل للتجارة الخارجية ، و يتمثل في منح قرض للمصدر من طرف بنك هذا الأخير لتمويل صادراته بعد أن يقوم المصدر بمنح مهلة للتسديد لفائدة المستورد مما يعني أن المصدر يقوم بسداد دينه لبنك على أقساط موازاة مع تحصيل هذا الدين من المستورد.[2]
- ✓ هو أيضا قيام المؤسسة البنكية بمنح قرض للمؤسسة المصدرة لتمويل صادرتها بسبب مهلة التسديد التي تمنحها المؤسسة المصدرة لفائدة المؤسسة المستوردة. فالقرض المشتري يمنح للمستورد بوساطة من المصدر أما قرض المورد فيمنح للمصدر الذي منح مهلة للمستورد. [3]

ويختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل، فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بوساطة من المصدر، فإن قرض المورد يمنح للمصدر بعد منح هذا الأخير مهلة للمستورد، أما الوجه الثاني للاختلاف وهو المهم فيتمثل أن قرض المشتري كما سبق ذكره يتطلب إبرام عقدين، في حين أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها، وهذا ما يعني أنه يتضمن العقد المالي أيضا.

[1] حفاف وليد، **مطبوعة دروس في مقياس تقنيات تمويل التجارة الدولية**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021، ص 52.

[2] نصيرة أرفيس، عبد العظيم زبيري، **تقنيات تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة تقنيات قصيرة الأجل في بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة المسيلة 047**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 28.

[3] مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، وآخرون، **تنوع العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية ما بين التقليدية والإلكترونية**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، لمركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص 165.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قرض المورد يتطلب قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه، وهذه الكمبيالة قابلة للخصم عادة لدى الهيئات المالية المختصة حسب الطرق والإجراءات المعمول بها في كل دولة.[1]

ثانيا: مزايا و عيوب قرض المورد

يمكن تلخيص مزايا وعيوب قرض المورد في الجدول التالي:

جدول رقم (1-04): مزايا وعيوب قرض المورد

الرقم	المزايا	العيوب
01	يتم قرض المورد بإصدار وثيقة واحدة وهي العقد التجاري وبذلك يكتسب الوقت؛	يضطر المورد ان يواجه ويتحمل المخاطر التجارية والسياسية إذا لم يغطي نفسه مع مؤسسة التامين ومن أهم هذه المخاطر عدم التسديد من طرف المستورد
02	يتمتع المورد بحرية التصرف بما أنه الشخص الوحيد الذي يفاوض المستورد	لا يمكن للمستورد فصل شروط التمويل عن شروط العقد التجاري، حيث أن الكثير من المستوردين يعطون أهمية أكبر لشروط التمويل مقارنة بعناصر العملية الأخرى
03	يتحمل المستورد تكاليف التأمين والتحويل أي أنه أقل تكلفة بالنسبة للمورد	يواجه المستورد خطر الزيادة في الأسعار من طرف المورد من اجل تغطية التكاليف والرسوم.

المصدر: امال دوخ، **دور البنوك في تمويل العقود الدولية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة متاحة على الموقع: www.memoireonline.com المطلع عليه بتاريخ: 2021/03/22.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 154 – 152.

الفرع الثالث: تقنيات أخرى للتمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية

بالإضافة إلى تقنيات التمويل المتوسط وطويل الأجل التي ذكرناها سابقا يمكن التطرق إلى عدة تقنيات أخرى تساهم وبشكل كبير في تطوير التعاملات التجارية الخارجية. نذكر من بينها التمويل الجزافي، القرض الإيجاري الدولي ويمكن التطرق إليها كالآتي:

أولا: التمويل الجزافي

نعرف التمويل الجزافي كالتالي:

- ✓ يعتبر التمويل الجزافي أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية، و التي تتضمن بيع سندات أو كمبيالات ذات استحقاقات آجلة إلى بنك معين أو مؤسسة تمويل متخصصة للحصول على تمويل نقدي فوري.
- ✓ ويعرف بأنه "ذلك التمويل الذي يتم فيه خصم الأوراق التجارية بدون طعن، أي أنه آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، بمعنى هي عملية شراء لديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات".

من هنا يتضح لنا وجود خاصيتين أساسيتين ، حيث تتمثل **الخاصية الأولى** في أن هذا النوع من القروض يمنح لتمويل عمليات الصادرات و لكن فترات متوسطة ، **أما الثانية** وهي أن مشتري هذا الدين يفقد كل الحق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بتوقيع هذه الورقة (أي ممتلكو هذا الدين).

إن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة أعلى نسبيا تتماشى مع طبيعة الأخطار المحتملة من طرف مشتريه لأنه يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة، هذه الفائدة تؤخذ عن فترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة حتى تاريخ استحقاقها.

يمكن حصر **مزايا التمويل الجزافي** التي يمنحها للمصدر في ما يلي:

- استفادة المصدر من قيمة المبيعات الآجلة التي قام بها نقدا، بحيث يستطيع تغذية و تحسين وضعيته المالية؛
- يتخلص المصدر من تسيير الشائك لملف الزبائن ، يتعهد بهذا التسيير البنك الذي قام بشراء الدين؛

- تجنب المصدر للأخطار المحتملة المرتبطة بطبيعة العملية التجارية كما ذكرنا سابقا خاصة أخطار الصرف الناجمة عن تذبذبات أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة التجارية و تاريخ التسوية المالية.[1]

ثانيا: القرض الإيجاري الدولي

يتمثل القرض الإيجاري الدولي في عملية بيع من طرف مصدر ما في دولة ما لبعض المعدات التي ينتجها لشركة تأجير في نفس الدولة، وقامت هذه الأخيرة بتأجير هذه المعدات إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى، غير أنها تظل مملوكة لشركة التأجير طوال مدة عقد الإيجار، وهذا تعتبر عملية التأجير هذه كأنها تصدير معدات استغرقت سداد قيمتها مدة عقد الإيجار، ويحدث التأجير التمويلي عبر الحدود في حالة وسائل النقل، كما هو الحال بالنسبة للطائرات والبواخر التي تستأجرها بعض الدول من دول أخرى. كما تستخدم هذه الآلية في تمويل العمليات الكبيرة مثل تمويل أنابيب النفط والغاز وبناء السفن.

وهنا نستعرض مراحل سير عملية القرض الإيجاري الدولي كما يلي:

- طلب القرض الإيجاري؛
- إرسال الطلب من شركة التأجير المحلية إلى شركة التأجير الأجنبية ؛
- بيع الآلة للمصدر؛
- إرسال الآلة للمستورد المؤجر؛
- تسديد قيمة الآلة؛
- عقد القرض الإيجاري بين المؤجر المستورد وشركة التأجير الأجنبية ؛
- تسديد الإتاوات عل الإيجار من قبل المؤجر المستورد[2].

[1] بلحوسين عفيف، **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2016/2010**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 19-20.

[2] قبيل صالح، **آليات تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أولاد جلال**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020، ص 42.

المطلب الثالث: الضمانات البنكية الدولية لتمويل التجارة الخارجية

تعتبر الضمانات البنكية الدولية وسيلة تسمح للعملاء الحصول على تمويلات من طرف البنك من جهة أخرى أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله فهي توفر و تحقق الأمان و مبدأ لحماية للمتعاملين.

الفرع الأول: مفهوم الضمانات البنكية الدولية

قبل أن نعرف الضمانات البنكية الدولية نتطرق إلى تعريف الضمان البنكي أولا.

- ✓ الضمان هو "تجسيد تعهد بالدفع مقدم للدائن من طرف المدين أو شخص آخر تحت شكل التزام بتخصيص لصالحه حسب طرق مختلفة إما أن يكون حق رهن على منقولات أو عقارات مملوكة من طرف الذي قدم الالتزام"[1].
- ✓ عرف كذلك الضمان البنكي على انه: "ذلك الالتزام الذي يأخذه البنك على عاتقه بالدفع في حالة عدم قدرة المورد على تطبيق بنود العقد اتجاه المشتري".[2]
- ✓ وحسب المادة 644 من القانون المدني الجزائري الذي يعرف الضمان على أنه: "عبارة عن عهد بمقتضاه شخص يلتزم ويتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام في حالة ما إذا لم يف به المدين نفسه"[3].

أما **الضمانات البنكية الدولية** فتعرف على أنها "تعهد صادر من البنك لصالح الزبون، (عادة ما يكون المستورد) يضمن للطرف الآخر ألا وهو المستفيد (عادة ما يكون المصدر) سداد التزاماته المالية أو التجارية في التواريخ المحددة، ويمكن أن يكون أيضا ذلك الضمان الذي يقدم من طرف الزبون لتأمين سداد القرض وفوائده وبالتالي توفير الحماية والاطمئنان لكل من المتعاملين ضد مخاطر محتملة الوقوع".[4]

---

[1] آسيا قاسيمي، **تحليل الضمانات في تقييم حلول تقديم القروض في البنك، حالة القرض الشعبي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 111.

[2] هدروق ماليكة، **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص 42.

[3] المادة 644 من القانون المدني الجزئري، 2007، ص 114.

[4] أمينة ايدري، **دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، بورقلة، الجزائر، 2012، ص 22.

ومن مجمل التعاريف والمفاهيم السابقة يمكننا تعريف **الضمانات البنكية الدولية** على أنها: **"التزام من البنك بناء طلب عميله بضمان للطرف الآخر، بأن يلتزم العميل بجميع شروط العقد المالية والتجارية وفي الآجال المحددة"**.

الفرع الثاني: أنواع الضمانات البنكية الدولية

تعددت أنواع الضمانات البنكية الدولية في معاملات التجارة الخارجية ومن بين هذه الضمانات نجد:

أولا:الضمان التعهدي

يتدخل هذا الضمان في فترة ما قبل الإمضاء هدفه حماية المستورد من الضرر، حيث ترفض الشركة المتعهدة للصفقة المتفق عليها الالتزام الواجب، فالمشتري (المستورد) يبحث دائما عن ضمان ضد التعهدات المشكوك فيها أو غير المقيدة. وبما أن هذا النوع من الضمانات يستحق المشاركة في المناقصات الدولية، يطلب المشتري ضمانا تعهديا من مورده حتى يضمن عدم انسحابه من المناقصة، بحيث يمكن له الحصول على تعويض في الحالتين:

- إذا رفض المصدر التوقيع رغم اختياره للمناقصة من طرف المشتري؛
- إذا لم يف المصدر في المواعيد المحددة بالتزاماته عند العقد.

ومبلغ هذا الضمان يتراوح ما بين 1 % إلى 5% من المبلغ المعروض، وهذا الضمان يتمثل تعهد غير قابل للإلغاء.

ثانيا: ضمان استرجاع التسبيق

في التعاملات التجارية الدولية يفرض المورد على المستورد تسديد قيمة تتراوح من % 15إلى 20 % من مجمل الصفقة، لتغطية النفقات الأولية، وهذا يتطلب من المستورد أن لا يدفع التسبيق إلا إذا تحصل على ضمان إعادة أو استرجاع التسبيق في حالة تخلى المورد على التزاماته التعاقدية، وتنتهي صلاحية هذا الضمان عند تسليم البضاعة.

ثالثا: ضمان التنفيذ الجيد

هو التزام يقدمه الضامن بالدفع في حالة عدم احترام المورد في تنفيذ التزاماته، أي بواجباته الإنتاجية أي في تسليم البضاعة في العقد التجاري، ويمثل مبلغ ضمان التنفيذ الجيد 10 % من ثمن العقد، وهذا الضمان يصبح ساري المفعول عند إصداره ويبقى مستعملا إلى غاية الاستقبال النهائي للسلع. [1]

رابعا: ضمان القبول المؤقت

هو الضمان المحدد لصالح الجمارك من طرف البنك (الضامن) عند قيام المقاول الأجنبي باستيراد مجموعة من الآلات مؤقتا، ثم إعادتها للبلد المصدر دون دفع الحقوق والرسوم الجمركية، ويظهر دور الضمان في حجز قيمته في حالة عدم خروج الآلات آو عدم دفع تلك الحقوق الجمركية.

خامسا: ضمان تحرير اقتطاع الضمان

هذا الضمان موجه لتفادي الاقتطاع المطبق من طرف المستورد على مبلغ العقد، من اجل التأكد من التعويض إذا كانت الأعمال المنفذة من دون المستوى المتفق عليه، ويتراوح نسبة هذا الضمان من 5 % إلى 10 % من مبلغ العقد، وتحرير هذا الضمان يكون في الاستلام النهائي قانونيا مؤكدا بشهادة موقعة من كلا الطرفين.

سادسا: ضمان الدفع

هو ضمان بأمر المستفيد من البنك لكل المبالغ التي تعود له في إطار القروض (قروض المستورد أو قروض المورد)، الممنوحة من البنك أو عدة بنوك في بعض المعاملات التجارية لمستورد اجتبي، وهو ضمان يبدأ تاريخ صلاحيته منذ إصداره، وضمانات الدفع تكون سارية المفعول عند تاريخ إرسالها، وتبقى صحيحة للضمانات التي تعطى للقروض الخارجية إلى غاية التسديد الكلي للقروض الذي من اجله أرسل، وقيمة الضمان مساوية لسعر البيع الكلي.

[1] آسيا قاسيمي، **تحليل الضمانات في تقييم حلول تقديم القروض في البنك، حالة القرض الشعبي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

سابعا: رسالة القرض

يتم ببنوك الولايات المتحدة الأمريكية منع كل من يضع كفالة أو ضمانات الطلب الأول وهذا بناء على القانون الفدرالي 1879 م، هذا ما أدى بالبنوك الأمريكية إلى ابتكار ما يسمى برسالة الاعتماد (القرض). حيث كان يستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن مع التطور الذي شهدته التجارة الدولية، خاصة في الآونة الأخيرة انتشر في جل أنحاء العالم، وهذا طبعا بعد اعتراف غرفة التجارة الدولية به سنة 1983 م من خلال 400 اعتماد مستندي، ورسالة القرض مدة صلاحيتها يشترط فيها أن تكون معلومة وقابلة للتجديد، وتستعمل منها إلا ثلاث وثائق وهي :الفاتورة التجارية ، وثيقة نقل، وثيقة عدم الدفع وهذا ما يفرقها عن الاعتماد المستندي.

ثامنا: ضمانات تغطية القروض

يحرر هذا الضمان لصالح المصدر من طرف المستورد أو بنكه، كما يمكن أن يحرر هذا الضمان من طرف البنك المركزي لبلد المستورد، وهذا الضمان مستعملا كثيرا في القروض من اجل ضمان تسديد القروض للدائن من طرف المدين، وقيمته تساوي القرض الكلي مضاف إليها الفائدة والنفقات، ومدته تمتد إلى غاية تسديد القرض[1].

الفرع الثالث: أهمية الضمانات البنكية الدولية في التجارة الخارجية

لقد أصبحت الضمانات البنكية وسيلة معتمدة في الأسواق العالمية والتجارة الدولية نظرا لأهميتها الكبيرة في التجارة الخارجية. ولتوضيح أكثر لأهمية الضمانات البنكية الدولية سوف نعرض عنصرين هامين و أساسيين وهما:

أولا: الضمان وسيلة للتمويل الدولي

يعتبر الضمان وسيلة للحد من خطر محتمل سواء من طرف المصدر أو من طرف المستورد، ومن هذا المنطلق فإن الضمانات الدولية أصبحت العنصر الرئيسي لتشجيع التمويل الدولي فهي تشجع المصدرين على عقد الصفقات مع المستوردين الأجانب، ونظرا للعدد الهائل والضخم للتعاملات التي تجري يوميا في العالم فإن إصدار الضمانات يعرف رقي كبيرا، و من هنا أمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية بإنشاء علاقات أكثر عمقا وكذا موطدة بشكل

[1] آسيا قاسيمي، **تحليل الضمانات في تقييم حلول تقديم القروض في البنك، حالة القرض الشعبي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 117.

منظم لذا نتج عن هذه الظاهرة تطور الصادرات وهذا ما يفسر تشدد المستوردين والتطور المتزايد في المنافسة القائمة بين البلدان المصدرة و يظهر في النقاط التالية:

- عدم طمأنينة المصدر على بضائعه التي قام بإرسالها إلى بلد أجنبي إلا بوجود ضمانات تدل على انه سيتم الدفع بمجرد إرساله للبضاعة، و ذلك المستورد من جانبه لن يقوم بالدفع ما لم توجد ضمانات على انه سيستلم البضاعة خالية من أي عيب، و في الأخير توفير كل من الشروط و المتطلبات لعقد أي صفقة دون أن يكون هناك أي مشكل.
- تهدف خاصية التمويل الدولي لاكتساب الموارد الاقتصادية والحصول عليها وتخصيصها وتوزيعها بهدف تحقيق التوزيع الأمثل، فالشركة متعددة الجنسيات ترغب وتعمل على تحقيق مستوى من الموارد والعوائد المالية بالنسبة لكامل هيئاتها الدولية، وحسب اختلاف مواقع هذه الهيئات من الدول.

ثانيا: الضمان وسيلة للتأكد

زيادة على اعتبار الضمان وسيلة للتمويل الخارجي، فهو يلعب كذلك دور وسيلة للتأكد فهي تساعد المصدر الأجنبي والمستورد على معرفة ما مدى الثقة المتبادلة بينهما، وهذا راجع لكون الصفقة التي يستعملونها تسري على جناح دون أي مشكل ويمكن إثبات الضمان على أنه وسيلة للتأكد من خلال الوثائق المحررة ما بين المصدر والمستورد كما لا ننسى بأن الضمانات الدولية تعمل على إرساء الطمأنينة في نفوس المتعاملين التجاريين، من خطر قد يواجههم إذ تم التعامل بينهم بالإضافة إلى كل هذه النقاط التي تظهر هذه الأهمية من خلال بنود العقد الذي يقوم عليه الضمان الدولي، من أجل تحقيق الأمان و السعي إلى إتمام الصفقة التجارية من دون مشاكل والتي بدورها تعمل على تبرير الرقي في مستوى تطور التجارة الخارجية[1].

[1] فراح كاسية، كيشو سامية، **الاعتماد المستندي كتقنية دفع، تمويل وضمان للتجارة الخارجية مع دراسة حالة تطبيقية لدى البنك الخارجي الجزائري – وكالة حيدرة–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014، ص 42.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب الأساسية للتجارة الخارجية، واستخلصنا في الأخير مفهوم التجارة الخارجية والتي تعتبر تبادل تجاري مع الخارج وبمثابة المحرك الرئيسي للاقتصاديات لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، ومن أسباب قيام هذه الأخيرة أنه ليس لكل دولة نفس الإمكانيات لإنتاج كل السلع والخدمات وهذا ما نتج عنه التخصص الدولي في الإنتاج لأن عالمنا اليوم في غاية التنوع.

كما تعرضنا لمفهوم تمويل التجارة الخارجية واستنتجنا الدور المحوري الذي يلعبه في عمليات التجارة الخارجية، وتبرز أهمية التمويل أيضا في كونه يسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية بين الوحدات الاقتصادية.

كما اتضح أنه هناك العديد من التقنيات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية والهدف منها جميعا هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيلها وتطويرها، والمتمثلة في تقنيات التمويل قصير الأجل وتقنيات متوسطة وطويلة الأجل.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا بالاعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

في هذا الإطار سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى النهوض باقتصادها للتخلص من شبح التبعية الاقتصادية بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا، منتهجة في ذلك خططا تنموية وبرامج اقتصادية بما أتيح لها من موارد مادية وبشرية، وكان لقطاع التجارة الخارجية الحظ الأوفر من هذه المخططات والبرامج الاقتصادية لما تكتسيه من أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث قامت بعدة تغييرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية و خاصة الاقتصادية منها سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدراتها التنافسية كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات. كما أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر اعتبر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل بنية التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2011-2021.

المبحث الثالث: إمكانية مواجهة نقاط الضعف للتجارة الخارجية.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

لقد تم اعتماد تدخل الدولة الجزائرية على مستوى التجارة الخارجية تدريجياً بدء بالمراقبة،ثم تلتها مرحلة الاحتكار، وأخيراً مرحلة التحرير .و قد اعتمدنا على هذا التقسيم لأّنه ينطبق مع التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري وسنتناول في هذا المبحث تحليل كلّ فترة في نقطة خاصة.

المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة. من أجل تحقيق هذه الرقابة، عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:

الفرع الأول: الرقابة على الصرف

استمر العمل بنظام الرقابة على الصرف في الجزائر حتى بعد الاستقلال، أين بدأت تظهر الأغراض الأولى للانفصال من منطقة الفرنك الفرنسية، حين رغبت الجزائر في تغيير علاقاتها مع فرنسا، فقررت وضع رقابة صارمة على تعاملاتها المالية مع الدول الأعضاء داخل المنطقة، ومع تزايد تسرب رؤوس الأموال نحو بلدان المنطقة، نتج عنه رد فعلي حمائي للاقتصاد الوطني، تجسد في وضع رقابة شديدة على جميع المبادلات المالية والتجارية مع الخارج بهدف حماية اقتصادها القومي من المؤثرات الخارجية[1]. خاصة وان الجزائر عرفت خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

الفرع الثاني: الرسوم الجمركية

و في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية[2]، وفي 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية[3].

---

[1] ليندة بلحارت، **طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 04، العدد 06، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2009، ص 206.

[2] صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 33.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 80، الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963، ص 4.

حيث الطريقة عملها كانت تعتمد على تصنيفين:

- بالنسبة للمنتج وذلك حسب طبيعة وجهة المنتج؛
- بالنسبة للبلد وذلك حسب الأصل والمصدر الجغرافي للمنتج.

الفرع الثالث: نظام الحصص للاستيراد

حددت في هذا النظام القيود الكمية بصفة نهائية عن طريق التفاوض في إطار اتفاقيات ثنائية تجارية و هذا بمرسوم 63 -188 الصادر في 16 ماي 1963و الذي يهدف إلى:

- حماية الإنتاج الوطني الذي كان في مرحلة الانطلاق.
- تحسين وضعية الميزان التجاري.

فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و1964 ، عرفت الجزائر أول عجز في الميزان التجاري سنة1965 بقيمة 167 مليون دج ، و يعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات ، ونسجل أيضا أن أكبر عجز في هذه المرحلة كان في سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج، ويعود هذا أساسا إلى الزيادة في الواردات بشكل ملموس وخاصة من سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة، وهذا تلبية لاحتياجات البلاد ، من جهة أخرى نلاحظ أن صادرات المواد الغذائية سجلت تراجعا ابتداء من سنة 1965 وهي سنة تأمين الأراضي الزراعية.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار التجارة الخارجية

في هذه المرحلة أصبحت الدولة تمارس الرقابة على التجارة الخارجية عن طريق تدخلها الفعلي والكلي باحتكارها للتجارة الخارجية قصد حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة ا لأجنبية انطلاقا من تأميم الاستيراد وإحكام الرقابة الصارمة عليها، و ذلك بتنظيم التجارة وإدخال تعديلات عليها. ولقد تمثلت هذه التعديلات في المجالات التالية:

الفرع الأول: تأميم الاستيراد

فمع ظهور المخطط الرباعي (1970 – 1973) شهد الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة تميزت بحركة التأميمات التي مست بدورها مجال التجارة الخارجية، حيث شهدت هذه الفترة حل المجموعات المهنية للشراء و قد جاء هذا الحل بعد البعد بين أعضائها من جهة، و مطالبة المؤسسات الحكومية سلطة الاحتكار من جهة ثانية. وخلال هذه الفترة أصبحت المؤسسات الاشتراكية تشرف على 80 في المائة من التجارة الخارجية، فنجد مثلا شركة SONACOME في مجال

الميكانيك وشركة SNMC في مجال مواد البناء ...الخ. إن توسيع هيمنة المؤسسات الحكومية جاء هدفها للتحكم أ كثر في التدفقات التجارية إلا أنه طرح بعض المشاكل كغياب برامج محددة للاستيراد من طرف المؤسسات، و سوء نوعية المنتجات والخدمات المقدمة. حيث دفعت هذه السلبيات إلى إتباع نظام جديد يقوم على نظام شامل للاستيراد إذ عمم نظام الحصص و شكل ضمنيا ميزانية شاملة بالعملات الصعبة تمنح بمراعاة:

- المداخيل المسبقة (مثل إيرادات الصادرات ، مداخيل القروض الأجنبية...)؛
- نفقات متوقعة (دفع مسبق عند الاستيراد ، دفع الفوائد و سداد القروض)؛
- برامج الاقتراض على المدى القصير و المتوسط المتفاوض عليها من طرف المؤسسات.

الفرع الثاني: نظام الرخص الشاملة أو الإجمالية للاستيراد

يعتبر هذا الإجراء من الوسائل المتعددة لبسط احتكار الدولة على التجارة الخارجية، ويتمثل في تطبيق فعلي لنظام التصريح الكلي للاستيراد و هذا ابتداء من فبراير وفقا للمرسوم 74 - 12 المؤرخ في 12 جانفي 1974 وذلك بمنحهم رخصا للاستيراد (رخصة إجمالية للاستيراد)، وتمنح هذه الرخصة سنويا من طرف الدولة للمؤسسات العمومية أو المتعاملين الخواص لمواجهة بعض الاحتياجات غير المغطاة من ميزانية العملة الصعبة. إن كل من البرنامج العام للاستيراد والرخص الإجمالية للاستيراد إذ جاءت لتبرز الأهمية الاقتصادية للدولة ووضعت على أساس برامج مدمجة إلى مخطط التنمية على المدى المتوسط المؤسسات العامة والخاصة. لكن رغم الرقابة الممارسة من طرف الجهاز المصرفي وإدارة الجمارك إلا أن هناك سوء التنسيق بين المؤسسات والإدارة من جهة ومشاكل إعداد البرنامج العام للاستيراد من جهة أخرى. كما أدى هذا النظام لعدة مشاكل: كعدم انتظام في استيراد السلع، وعجز آلية التخطيط في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسوق الوطنية.

الفرع الثالث: احتكار الصادرات

تشير المادة الأولى من القانون رقم 78 - 02 المؤرخ في 11 فبراير 1978 على أن تصدير واستيراد ا لمنتجات والتجهيزات والخدمات من الاختصاص النهائي للدولة. وتنص المادة الثانية من نفس القانون على أن العقود والصفقات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لا يمكن إبرامها إلا من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها، ويمنع التصدير إلا على المؤسسات الأخرى ذات القطاع المسير ذاتيا أو ذات القطاع التعاوني أو المؤسسات المختلطة أو الخاصة. ولم يترك هذا القانون المجال للمؤسسات الخاصة للقيام بعمليات الاستيراد أو التصدير إلا في حدود ضيقة جدا. وكذا نصت المادة 18 منه على الحل

الفوري وبقوة القانون للمؤسسات الخاصة بالتصدير و في مهلة 6 أشهر للمؤسسات الخاصة التي تتخذ التصدير كنشاط ثانوي لكي تغير غرضها الاجتماعي. وفي نفس السياق، نصت المادة 22 على السماح للمؤسسات الخاصة بالقيام بصفة انتقالية، ومؤقتة عندما يتعلق الأمر بسلع لم تبادر الدولة بعد بإنشاء هيئات أو مؤسسات للقيام بذلك. وفي هذا الصدد تم وضع برنامج عام للتصدير يتم تحقيقه بدفع رخصة سنوية تقدم للمؤسسات العمومية. مع بداية 1980 حاولت السلطات تنويع صادراتها خارج المحروقات بكل ما توفر من الموارد والإمكانيات، ألا إنه بصدور المرسوم 91 – 37 ألغت سياسة الاحتكار و تحرير الصادرات وكان الأمر في إطار سياسة و توجيه للتجارة الخارجية بدأت طريقها نحو التحرير و استمرت لغاية اليوم.[1]

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة

إن انخفاض أسعار البترول في عام 1986 أكد على محدودية سياسة المركزية المتبناة من طرف السلطات العمومية. ونظرا للصعوبات الخارجية أصبح من الصعب وضع حيز التطبيق لميكانيزمات فعالة لتخصيص العملات الأجنبية.كما أن الصدمة البترولية التي أدت إلى انخفاض معدلات التبادل للجزائر بنسبة 50 بالمائة دفعت السلطات الجزائرية إلى الرفع الحساس من مستوى القروض على مستوى الأسواق الأجنبية من أجل الاحتفاظ بمستوى استهلاك العائلات (بسبب الانخفاض الحساس للواردات). هذه الاختلالات على مستوى الاستيراد خلقت صعوبات كبيرة للمؤسسات الوطنية التي لم تكن قادرة على التموين بالمدخلات و قطع الغيار مما أدى إلى تشجيع نمو قوي لسوق موازي للعملات الصعبة.

هذه الوضعية حفزت على تبني برنامج واسع من الاستقرار وإعادة التكييف الهيكلي الذي مس من بين القطاعات نظام التجارة الخارجية وطرق عمل سوق الصرف. لقد صدر قانون النقد والقرض في 14 أ فريل 1990 ليحدث تعديلا في مجال الاحتكار، ذلك أن المادة 183 منه تنص على أنه يسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر من أجل تموين كل نشاط غير مقنن أو مشار إليه صراحة بنص أو قانون. وهكذا ساوى هذا القانون بين رجال الأعمال الوطنين والأجانب. ونشير في هذا المجال، إلى أن بداية الانفتاح الحقيقي على التجارة الخارجية أقرته المادة 41 من قانون المالية التكميلي لعام 1990، وكذلك منشور وزير الاقتصاد رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 والذي حدد طرق منح الاعتماد لتجار الجملة وكذا الحقوق والواجبات المتعلقة بهم. ولقد منح هذا المنشور للمستثمرين وتجار الجملة الحاصلين على امتياز والمعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض، امتيازا لاحتكار الاستيراد في مجال نشاطهم التجاري شريطة أن

[1] زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، **"تسهيل التجارة " وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5، جامعة وهران، الجزائر، 2008، ص 47-49.

يكونوا اثنين فأكثر. ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي و جزئي.

ثم تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى تميزت بصدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 - 02 - 1991 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد والتصدير. وأصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة " تاجر بالجملة " أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد وهو تسجيل المتعامل التجاري في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وذلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تبقى تتطلب تسجيلها ضمن قائمة شروط الإدارة التجارية. كما يمكن هذا المرسوم الوكلاء وبائعي الجملة الحصول على هياكل التخزين. إلا أن صدور هذا المرسوم تزامن مع صدور التعليمة رقم 03/91 الصادرة عن بنك الجزائر في أفريل 1991 والتي تضبط شروط تمويل عمليات الاستيراد، والتي سوف تحد من حرية التدخل و ذلك بغرض البحث عن تمويلات خارجية وبتحديد سقف لا يقل عن مليوني دينار. وعلى هذا الأساس أصبح النظام البنكي المنظم الوحيد للتجارة الخارجية التي أصبحت بدورها رهنا لمعايير تجارية مثل قبول حسم المعامل التجاري بالدينار، وتوفير التمويلات الخارجية[1].

[1] زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، **تسهيل التجارة " وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

المبحث الثاني: تحليل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2011-2021

تتمثل أهمية قطاع التجارة الخارجية في أنه أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر إحدى المؤشرات التي تعبر عن مدى التطور الاقتصادي لدولة ما، وذلك من خلال التطورات الهيكلية بشقيها المتمثلة في الصادرات والواردات والميزان التجاري، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث للاطلاع تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2011-2021.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011- 2021

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول.

الفرع الأول: التحفيزات الممنوحة للتصدير في الجزائر

في إطار توجه السلطات العمومية إلى تنويع المبادلات التجارية والخروج من التبعية الشبه كلية لمورد النفط؛ قامت الدولة الجزائرية بإعطاء العديد من التحفيزات المتمثل فيما يلي:

أولا: الصندوق الخاص لترقية الصادرات

تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) موجب قانون المالية لسنة 1996 . كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية،[1] من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و ذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض و كذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض و الصالونات في الخارج حسب عتبات التمويل التالية:

بعنوان المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات المتخصصة في الخارج:

[1] موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، المتاح على: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe المطلع عليه: 2022/03/26.

- 100٪ في حالة المشاركة ذات الطابع الاستثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد؛
- 50٪ في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي؛
- 80٪ في حالة المشاركة في المعارض و الصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.

يمكن أن تجدر الإشارة إلى أن الإعلانات المعدة يجب أن تذكر في لغة مستعملة في التجارة الدولية، وعند الإقتضاء في لغة البلد المستضيف للتظاهرة، كل المعلومات المتعلقة بالتظاهرة من اسم المعرض وفترته ومكانه ..الخ.

بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:

- 50٪ في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج؛
- 50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة؛
- ٪ 50 في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور.

ثانيا: التسهيلات الجمركية

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة ، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية و إدارية. تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي :

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي؛
- زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك(TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛
- تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) ؛
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

ثالثا: التسهيلات البنكية

يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو خدمات مقرها في الجزائر، و تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير، و بتقديم وثائق إثبات تتمثل في:

- شهادة توطين التصدير؛
- استعادة و إعادة عائدات للتصدير؛
- حكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية؛
- أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف معاملينا الاقتصاديين.[1]

رابعا: إجراءات أخرى

وتتمثل فيما يلي:

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام) حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار؛
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها؛
- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا للاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير، وبالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات؛
- إنشاء ملف وطني للمصدرين على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين (يعتبر مصدر كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ 01مليون دينار على الأقل)، حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام، المتوفر سواء على مستوى ALGEX ، LA CACI أو SAFEX، الاستفادة الخاصة من إجراءات الصرف، وكذا المعالجة الاستثنائية في حالة طلب المعونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات؛
- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه؛
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج للتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.

[1] موقع وزارة الشؤون الخارجية ، المتاح على: http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx المطلع عليه: 2022/03/26.

- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع؛
- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل لإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير؛
- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات[1].

الفرع الثاني: أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات

تمثل البلدان الخمس الأوائل المصدر إليها أكثر من نصف قيمة صادرات الجزائر خلال سنة 2020، كما هو مدرج في الجدول التالي:

[1] سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 200-2014-**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص 146-147.

جدول رقم(2-01): أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات لعام 2020

أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات	القيمة:م.دولار	الحصة النسبية: %	الحصة التراكمية: %	نسبة التغير:%
إيطاليا	3444,18	14,47	14,47	-25,48
فرنسا	3257,06	13,69	28,16	-35,55
إسبانيا	2341,37	9,84	38,00	-41,40
تركيا	2121,44	8,91	46,91	-5,59
الصين	1164,82	4,89	51,81	-28,97
تونس	1032,74	4,34	56,15	-23,55
هولندا	1025,93	4,31	60,46	-31,80
اليونان	821,34	3,45	63,91	173,55
ماليزيا	778,66	3,27	67,18	1043,59
البرازيل	726,98	3,05	70,24	-41,49
بلجيكا	680,46	2,86	73,10	-20,60
الهند	656,42	2,76	75,86	-56,82
المملكة المتحدة	636,78	2,68	78,53	-72,31
مالطا	627,03	2,63	81,17	9,96
كوريا الجنوبية	573,35	2,41	83,58	-58,28
بقية دول العالم (115)	3908,03	16,42	100	
المجموع الكلي	**23796,60**	**100**		

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر الفترة سنة 2020 ص 39.

حيث تمثل إيطاليا الزبون الرئيسي للجزائر بحصة نسبتها 14,47% تليها كل من فرنسا، إسبانيا، تركيا والصين على التوالي بالنسب التالية 13,69%، 9,84%، 8،91% و 4,89%.

الفرع الثالث: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2021

يمثل لنا الجدول الموالي تطور صادرات الجزائر من الفترة 2011 إلى غاية 2021.

جدول رقم(2-02):تطور الصادرات الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

السنة	الصادرت خارج المحروقات	%	صادرات المحروقات	%	مجموع الصادرات
2011	2062	2,81	71427	97,19	73489
2012	2026	2,87	69804	97,13	71866
2013	2165	3,28	63752	96,72	65917
2014	2582	4,11	60304	95,86	62886
2015	2063	5,46	35724	94,54	37787
2016	1780	5,93	28246	94,07	30026
2017	1890	5,44	32873	94,56	34763
2018	2925	6,99	38872	93	41797
2019	2580	7,2	33244	92,8	35824
2020	2021	9,3	19524	90,7	21545
2021	3015	11,42	23387	88,58	26402

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، المتاحة على الموقع الالكتروني:

www.Bank-of-algeria.dz

الشكل رقم(2-01): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

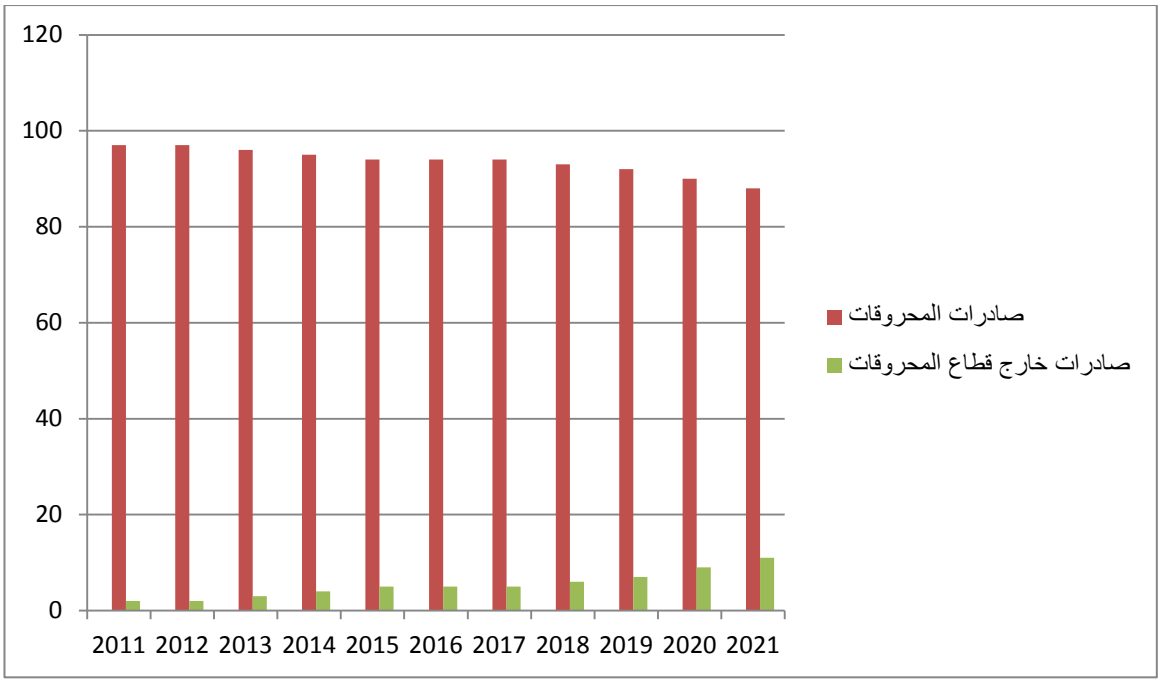

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-02)

يتبين لنا من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، حيث أن الصادرات خارج المحروقات لا تغطي إلا نسبة قليلة فقط، وهذا ما ينعكس بالسلب على حصيلة الميزان التجاري من جهة والاقتصاد الوطني ككل، خاصة وأن قطاع المحروقات يعاني من تذبذبات في أسعار البترول.

ومن الملاحظ أن النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع أسعاره وتقلباته، وكذلك مرتبط بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية .وعلى الرغم مما تمثله الصادرات خارج المحروقات من تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، إلا أن هذا لا ينطبق على الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية؛ فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 10 % لعدة سنوات .كما أنها لم تتجاوز نسبة 1 % في السنوات السابقة، على الرغم من الخطط والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات، وما تنفقه في سبيل ذلك وما تبذله من مجهودات للنهوض بالقطاعات المنتجة.

كما هو ملاحظ أن المحروقات تمثل أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2018 بحصة 93,13 % من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 15,26%مقارنة بسنة 2017 أما بالنسبة للصادرات "خارج المحروقات " التي لا

تزال هامشية، والتي تقدر نسبتها ب 6,87 % من القيمة الإجمالية للصادرات؛ أي ما يعادل 2,83 مليار دولار، فقد سجلت زيادة قدرها 46,13 % مقارنة بسنة 2017 .كما نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة السابقة حيث انتقلت من 1526 مليون دولار سنة 2010 إلى 2582 مليون دولار سنة 2018، ثم انخفضت سنة 2020 إلى 2021 مليون دولار بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي.

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن الصادرات الجزائرية تتميز بالأحادية كون أن المحروقات تمثل حصة الأسد من صادراتها والتي تجاوزت حدود 90 % من حجم الصادرات الكلية طيلة السنوات السابقة.

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2021

سنتطرق في هذا المطلب للتطور الذي مرت به الواردات الجزائرية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021.

الفرع الأول: أهم احتياجات السوق الجزائري

الجزائر من البلدان التي تمتلك ثروة اقتصادية كبيرة تجعل من واحدة من أغنى البلدان في الموارد الطبيعية ولكن رغم ذلك اتجهت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى استيراد المواد الغذائية بشكل واسع حيث تعدت حجم الواردات مبلغ 26.73 مليار دولار واليوم سنتعرف فيما يلي ما تستورده الجزائر.

أولا: استيراد المواد الغذائية

إن أغلب المواد الغذائية الموجودة في الأسواق الجزائرية هي مواد غذائية مستوردة، حيث تقدر حجم المواد الغذائية المستوردة في الجزائر سنويا 80.4 % وذلك بما يقدر ب 11 مليار دولار سنويا. من أكثر المواد الغذائية التي تستوردها الجزائر هو السكر حيث تستورد الجزائر السكر بنسبة 100% وذلك بقيمة 4.13 مليار دولار. وثاني أكثر السلع الاستهلاكية هي البقوليات والطحين بنسبة 85% بحجم صادرات وصل إلى 1.356 مليار دولار. وتستورد اللحوم البيضاء وهي الدواجن وغيرها بنسبة 90%، ومن اللحوم الحمراء بنسبة 18%، وكانت نسبة الأسماك المستوردة 11% حتى أن الجزائر تستورد 57% من احتياجاتها من الحليب بقيمة 69.73 مليار دولار. كما أنها تستورد القهوة والشاي بقيمة 223 مليار دولار سنويا. ووصلت قيمة الفاكهة الطازجة والمجففة مبلغ 199 مليون دولار سنويا، وحجم استيرادها الصويا صوص ومشتقاته وصلت إلى 419 مليار دولار سنويا .

ثانيا: استيراد الآلات والبلاستيك: إن الآلات التي يتم العمل بها في مصانع الغزل والنسيج وكذلك مصانع آلات صنع البلاط والبلاستيك تعدت قيمتها في عام 2015، 17.46 مليار دولار.

ثالثا: استيراد السيارات: تستورد الجزائر معظم السيارات وقد بلغت قيمة استيرادها للسيارات 1.41 مليار دولار .

رابعا:استيراد المواشي: تستورد الجزائر كمية كبيرة جدا من اللحوم الحمراء وهذا ما جعلها تفكر في التراجع عن استيراد اللحوم واستيراد المواشي كالأبقار والماعز بدلا منها كتوفير وبلغ حجم استيراد المواشي 170 مليون دولار[1].

الفرع الثاني: أهم الدول المستورد منها

يوضح الجدول التالي توزيع الواردات حسب الشريك التجاري، أكبر خمسة دول المستورد منها تمثل 47,17% من إجمالي الواردات خلال سنة 2020.

[1] **ماذا تستورد الجزائر من الخارج**، مقال متاح على: /ماذا-تستورد-الجزائر https://www.fekera.com/178106/ مطلع عليه: 2022/02/15 15:07.

جدول رقم(2-03): أهم الدول المستورد منها

أهم الدول المستورد منها:	القيمة	الحصة النسبية:%	الحصة التراكمية:%	نسبة التغير:%
الصين	5782,35	16,81	16,81	-24,46
فرنسا	3646,30	10,60	27,42	-14,77
إيطاليا	2424,79	7,05	34,47	-28,89
ألمانيا	2228,59	6,48	40,95	-21,34
إسبانيا	2139,20	6,22	47,17	-26,98
تركيا	1478,43	4,30	51,47	-33,95
الولايات المتحدة	1400,98	4,07	55,54	-1,25
الأرجنتين	1384,04	4,02	59,56	-23,64
البرازيل	1336,36	3,89	63,45	17,62
روسيا	857,99	2,49	65,94	45,98
الهند	731,88	2,13	68,07	-24,45
بولندا	579,86	1,69	69,76	-1,84
مصر	559,55	1,63	71,38	-4,23
السعودية	552,57	1,61	72,99	-11,65
كندا	494,52	1,44	74,43	-13,01
بقية العالم (166 دولة)	8794,24	25,57		
المجموع	**34391,64**	**100**		

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر الفترة سنة 2020 ص 38.

وعلى الرغم من انخفاض قيمة الواردات من الصين بنسبة 24,46%، إلا أن هذه الأخيرة برزت كمورد رئيسي للجزائر خلال السنة الجارية، حيث ساهمت بنسبة 16,81% من إجمالي واردات الجزائر، وتليها على التوالي كل من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وإسبانيا بالنسب التالية: 10,60%، 7,05%، 6,48% و 6,28%.

الفرع الثالث: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2021

نتطرق في هذا الفرع إلى تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2021 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-04):تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2011-2021)

السنوات	الواردات (مليون دولار)
2011	47,247
2012	50,376
2013	54,852
2014	58, 580
2015	51, 702
2016	47, 089
2017	45, 957
2018	38, 240
2019	44 ,632
2020	47 ,355
2021	27 ,973

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، المتاحة على الموقع الالكتروني:

www.Bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (2-02): تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

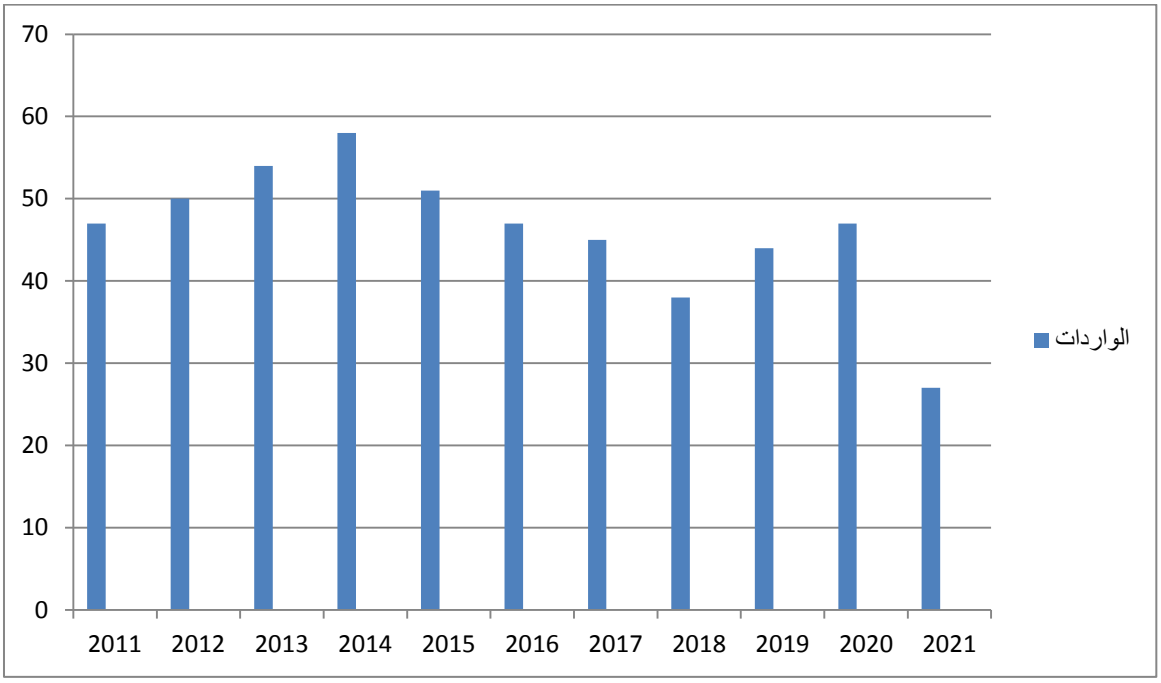

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-04)

ما يمكن ملاحظته من الشكل والجدول أعلاه هو التزايد المستمر والصعودي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2014، حيث كانت عام 2011 تقدر ب 47,24 مليون دولار لتصبح عام 2014 تقدر ب 58.5 مليون دولار، وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الجزائرية.

وتعود للانخفاض خلال الفترة 2015-2018، حيث كانت عام 2015 تقدر ب 51,70مليون دولار لتصبح في 2018 تقدر ب 38,24 مليون دولار ، وذلك راجع إلى اعتماد الدولة على سياسة الحد والتخفيض من قيمة الواردات إثر سياسة التقشف التي قامت بها الدولة الجزائرية علو الواردات نتيجة انخفاض أسعار البترول.

وارتفعت مجددا سنة 2019 لتقدر ب 44,63 مليون دولار. لتعود للانخفاض مجددا خلال الفترة 2020-2021 وذلك بسبب الأزمة الصحية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي. ومن ناحية أخرى للإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتأطير التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2011-2021

في هذا المطلب سوف نقوم بتحليل تطور الميزان التجاري الجزائري لتغطية الصادرات والواردات بصفة عامة خلال الفترة 2011-2021.

الفرع الأول: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

ان كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري على الرغم من أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق، وهذا من خلال محاولتها التقليل من واردتها قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها.

أولا: التوازن في الميزان التجاري

يعرف التوازن بأنه الحالة التي يكون فيها جانبي الميزان في حالة تعادل وتساوي تام، أي الصادرات تساوي الواردات. فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار)، و الذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج[1]).

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكرها في الجدول التالي:

[1] العمري سيليا، **أثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2018**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020، ص 58-60.

جدول رقم(2-05): العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

	عوامل اقتصادية	عوامل غير اقتصادية
01	التضخم ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادات المحلية.	عوامل طبيعية كالاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.
02	تغيير أسعار الفائدة له أثر كبير على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، والعكس عند الانخفاض وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل أرس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعرين.	التقدم التكنولوجي وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أنه يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فان التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

المصدر: العمري سيليا، أثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2018، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2011-2021

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا موجبا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 وبالمقابل مسجلا رصيدا سالبا خلال الفترة من 2015 إلى 2021 وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-06): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2011-2021

السنوات:	الصادرات:	الواردات:	الميزان التجاري:
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	54852	10122
2014	62886	58580	4306
2015	34668	51702	-17034
2016	30026	47089	-17063
2017	34763	45957	-11194
2018	34126	38240	-4114
2019	35 824	44 632	-8808
2020	21545	47 355	-25810
2021	26402	27 973	-1571

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، المتاحة على الموقع الالكتروني:

www.Bank-of-algeria.dz

الشكل رقم(2-03): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2011-2021)

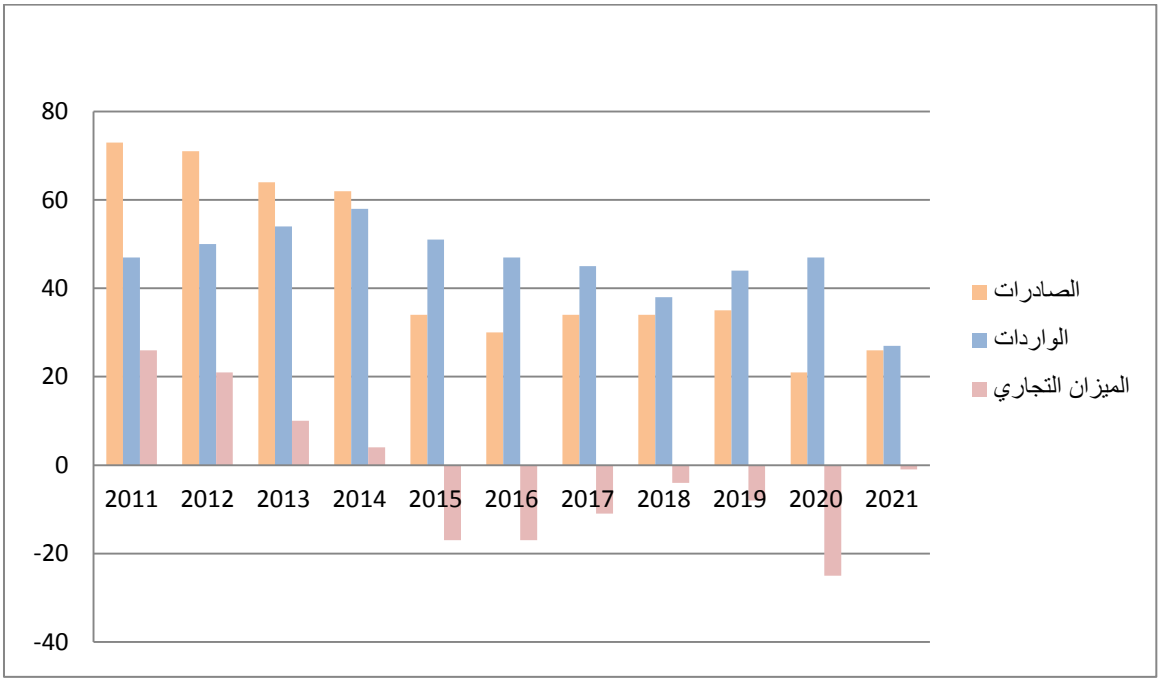

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-06).

نلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا خلال السنوات 2011-2014، حيث حقق عام 2011 رصيدا موجبا يقدر ب 26,242 مليار دولار، وينخفض عام 2012 و2013 و2014 إلى 21,49 مليار دولار، و 10,12 مليار دولار، 4,30 مليار دولار على التوالي.

كما عرف الميزان التجاري رصيدا سالبا خلال السنوات 2015-2021، بداية من رصيده السالب الذي يقدر ب 17,03 مليار دولار سنة 2015 و17,06 مليار دولار سنة 2016. ليتراجع برصيد سالب يقدر ب 11,19 مليار دولار سنة 2017، و 4,11 مليار دولار في سنة 2018. ليعاود الصعود مجددا ليبلغ 8,8 مليار دولار في سنة 2019، و 25,81 مليار دولار في سنة 2020. وهذا يرجع إلى انخفاض قيمة الصادرات بسبب تراجع وانهيار أسعار النفط التي أصبحت بدورها غير كافية لتغطية قيمة الواردات، إضافة إلى الأزمة الصحية التي ضربت العالم التي أدت إلى الإغلاق الاقتصادي الكلي.

أما في عام 2021 فشهدت تراجع محسوس برصيد سلبي حيث وصلت إلى 15,71 مليار دولار.

المبحث الثالث: إستراتيجيات مواجهة نقاط الضعف للتجارة الخارجية الجزائرية

إن قلت المتحصلات المتأتية من الصادرات غير النفطية والاعتماد الشبه الكلي على الصادرات من النفط، لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إرساء مفاهيم التوسع في الإنتاج وإرساء قواعده، لاعتماد صناعات مخصصة للتصدير وتفعيل دور القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر للدور الفاعل الذي راحت تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: بناء إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات

إن تحقيق تنمية حقيقية لابد أن تأخذ بعين الاعتبار التشخيص العلمي الحقيقي للوضعية دون التستر وراء الأرقام الوهمية، فحسب ما تطرقنا له سابقا يبين بشكل جلي أن الجزائر لم تتقدم في مجال تنويع الصادرات خارج المحروقات بسبب تركيز استثمارها في القطاعات التي لا تمثل قوة تنافسية، كما أن التنمية لم تركز على القطاعات التي تعرف عجزا خاصة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة اللذان يكلفان الدولة فاتورة كبيرة سنويا من الواردات، هذا ما سوف نحاول التطرق إليه فيما يلي.

الفرع الأول: بناء قطاع الصناعة التحويلية

إن بناء إستراتيجية التصدير يجب أن يكون من خلال بناء قطاعات إنتاجية تقدم قيمة مضافة وقاعدة اقتصادية صلبة ومتجددة، ويمثل قطاع الصناعة التحويلية احد الخيارات التي نراها مهمة لبناء الإستراتيجية. إذ يعتبر خيارا مصيريا بالنسبة للجزائر لكي تتمكن من تكوين قوة اقتصادية جديدة تمكنها أن تعوض قطاع المحروقات مستقبلا.

ومن اجل بناء قطاع كفء للصناعة التحويلية يتطلب على الدولة الجزائرية القيام ب:

أولا: بناء الاستثمار الصناعي

تتطلب عملية تنمية وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي إجراءات عديدة أساسية، أهمها:

- التعاون مع هيأت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشغيل لتحفيز الشباب المبادر للاستثمار في مجال الصناعة؛
- القيام بالترويج للاستثمار الصناعي في السياسة الحكومية للاستثمار؛

- إنشاء وحدات خدمة المستثمر الصناعي، تقوم بتقديم المشورة الفنية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، وإعداد دراسات السوق، وتوفير المعلومات عن موردي الآلات والمعدات والمواد الأولية؛
- وضع خطة استثمارية للمواد الأولية المتوفرة محليا؛
- وضع خطة للاستثمارات الصناعية المطلوبة تشجع على الاستثمار في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والقدرة التنافسية، الصناعات التحويلية الزراعية الصغيرة في الريف والمناطق النائية، والاهتمام بإقامة المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، تدعيما للجهود المشتركة في مجال تنمية الصناعة الوطنية....الخ.

ثانيا: بناء إستراتيجية لصادرات الصناعة التحويلية

تعتبر الصادرات التحويلية هي البديل الأساسي لتعويض الصادرات النفطية الجزائرية وبالتالي فان الاهتمام بها وتعزيز قدراتها حاجة ملحة في الوقت الحالي للاقتصاد الجزائري، وان بناء إستراتيجية تصديرية تكون بإتباع الخطوات التالية:

- وضع خطة للترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق العربية والإفريقية؛
- تنظيم المعارض بصفة دورية عن المنتجات الجزائرية؛
- العمل على وجود بعثات تجارية دائمة في الأسواق الكبرى؛
- إقامة الندوات المتعلقة بأساليب ومتطلبات التصدير؛
- التوعية والتخطيط للاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية مع الدول والتجمعات الاقتصادية، من اجل زيادة الصادرات؛
- وضع برنامج لتطوير الشراكات بين المؤسسات التجارية المنتجة، وشراكات استثمار مباشرة بين شركات اجنبية وشركات جزائرية.[1]

الفرع الثاني: بناء القطاع الزراعي

يمثل القطاع الزراعي المجال الثاني المهم للتنمية في الجزائر، مع ارتفاع التكلفة الغذائية إلى أعلى مستوياتها في السنوات الأخيرة، فلقد سخرت الدولة الكثير من الجهد والمال لتطوير القطاع إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى متواضعة، ويحتاج القطاع إلى إعادة نظر جوهرية تتطلب القيام بما يلي:[2]

[1] بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2013 ، ص 170- 173.

[2] بوقندورة عواطف، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2014، ص 132- 133.

- على مستوى التنمية الفلاحية، فان الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها الدولة تنصب في تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والتربة المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي بحسب كل مادة (حبوب، حليب، بطاطا، اللحوم الحمراء والبيضاء...) وغيرها من الإجراءات الأخرى؛
- دعم القطاع الفلاحي وذلك بجعل المزايا المقدمة تكون من خلال النتائج وليس بتوزيع المساعدات عشوائيا كما حصل في برنامج الدعم الفلاحي الذي استهلك الكثير من المال دون أن يحقق ماهو مرجو منه؛
- وضع السياسات والبرامج الزراعية، يجب أن تكون وفق دراسة علمية واضحة، فانه لا ينبغي البحث عن الزيادة في إنتاج الأغذية وذلك على حساب تأكل قاعدة الموارد الطبيعية. وان المطلوب هو اتخاذ إجراءات فعالة لإحياء التربة وموارد المياه، والمخزون السمكي، والغابات والغطاء النباتي الأخضر الذي لحقت به الأضرار بالفعل جراء الممارسات الزراعية السابقة قليلة الحذر؛
- زيادة التركيز على حماية الموارد الطبيعية من اجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين وتهيئة الأراضي القابلة للزراعة عن طريق الأساليب الزراعية الأمثل؛
- زيادة العمل على تحسين التسويق الدولي للمنتجات الزراعية، فارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي سيؤدي إلى توجيه جزء منه إلى السوق الدولي، وهنا تبرز أهمية ومكانة التسويق الدولي كأحد أهم الوسائل في تنمية الصادرات وترقيتها.[1]

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

منذ مطلع الثمانينات قامت الجزائر بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية بغرض إعادة المؤسسة الاقتصادية إلى اختصاصها وكذا استعادة النمو الاقتصادي، إلا أنه ورغم مرور عشرية من الزمن لم تحفف النتائج المرجوة مما أدى بالدولة الجزائرية إلى فتح باب الخوصصة كحلقة من سلسلة إصلاحات اقتصادية طويلة، ترمي إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وفتح المجال أمام اقتصاد السوق.

الفرع الأول: دوافع تفعيل الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر

لعل أن هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة وتفعيل القطاع الخاص في الجزائر يمكن إيجازها فيما يلي:

[1] سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات– دراسة حالة واقع تسويق التمور في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 57.

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وميكانيزماته بهدف إنعاشه؛
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية والتي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية؛
- القناعة السياسية بأن الخوصصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين؛
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها الاقتصادية؛
- انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينات، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات والتي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

وللخوصصة تأثيرا كبيرا على سوق العمل في المدى الطويل والمدى القصير، ففي المدى القصير تعمل في اتجاه زيادة معدل البطالة جراء إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والتي تتميز بوجود عمالة فائضة. أما على المدى الطويل فتؤدي الخوصصة إلى القضاء على البطالة بشكل تدريجي، و ذلك بسبب ظهور شركات و فروع جديدة بسبب المنافسة الناتجة عن الخوصصة، وهذا ما يؤدي إلى انتعاش اقتصادي، حيث أن زيادة فرص العمل يؤدي إلى زيادة في الدخل والرفاهية و توزيع الثروة و هذا بدوره يؤدي إلى رفع الميل الحدي للادخار وتحسين مجال التمويل.

كما أن الخوصصة تؤثر إيجابا على المالية العامة للدولة و ذلك بتقليص النفقات التي كانت توجه لدعم القطاع العام و بالتالي تخفيض العجز، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات المترتبة عن بيع المؤسسات، و الضرائب التي تفرض عليها بعد تحويلها للقطاع الخاص، كما أن الخوصصة تؤدي إلى تخفيض عبء المديونية الخارجية بتحويل جزء من الديون إلى استثمارات. [1]

الفرع الثاني: أهداف تفعيل القطاع الخاص في الجزائر

في مجملها تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والسياسية لغرض تفعيل القطاع الخاص من خلال إبراز مكانته في دفع العجلة التنموية نذكر منها: [2]

- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء؛

[1] بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **دعم وتنمية القطاع الخاص كخيار استراتيجي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، عدد 07، 2018، ص 75- 76.

[2] بن عبد العزيز محمد، بن علي نحمد، **دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتحضير لمرحلة ما بعد البترول**، مجلة القانون العقاري والبيئة،مجلد 05، عدد01، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص 6- 7.

- تحسين نوعية الإنتاج؛
- الفعالية في اتخاذ القرارات؛
- التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بفرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية؛
- تخفيض العجز من ميزانية الدولة؛
- خلق بيئة أكثر ملائمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبي؛
- رفع الكفاءة والفعالية في المؤسسات الاقتصادية؛
- الاستغلال الأمثل للموارد النادرة و العادلة في توزيعها بسبب المنافسة (بين القطاع العام والخاص).

الفرع الثالث: سبل تفعيل الاستثمار في القطاع الخاص من أجل ترقية التجارة الجزائرية خارج المحروقات

لعل ما تم تسجيله من انخفاض في مساهمة الاستثمار في القطاع الخاص في المبادلات التجارية خارج المحروقات بنسبة لا تتجاوز 03 % من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الخارج يستدعي إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع، ويمكن إجمال أهم السبل الكفيلة بزيادة فعالية هذا القطاع والرفع من تنافسية من خلال ما يلي:[1]

- تكييف القانون التجاري بما يخدم مصالح المستثمرين والمصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية؛
- إيجاد قانون موحد يعلو كل القوانين والتشريعات الوطنية، وينظم كل المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية بما يسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويشجع الاستثمار الخاص؛
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل؛
- تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثلات التجارية والدبلوماسية والتي تهدف أساسا إلى ترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص؛
- تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض سعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له؛
- إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصديري الجزائري.

[1] بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **دعم وتنمية القطاع الخاص كخيار استراتيجي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، مرجع سبق ذكره، ص 90- 91.

المطلب الثالث: المنهج المتكامل لتنشيط الصادرات في الأسواق الدولية

من اجل أن تكون للصادرات الجزائرية مكانة في الأسواق الدولية التي تتسم بالمنافسة الشرسة، لابد من توفر منهج متكامل لتنشيط ذلك من خلال إيجاد سياسات تتكامل بينها.

الفرع الأول: السياسات الحكومية

إن تحقيق ذلك يتطلب على المستوى السياسات الحكومية العمل على المحاور التالية:[1]

أولا: تنسيق ادوار مشتركة ومتكاملة بين كل من وزارات الصناعة والزراعة والسياحة والاقتصاد والجامعات ومراكز البحوث، لتحديد المنتجات التي تتمتع بمزايا تنافسية للتركيز على تأهيلها وتنميتها لتكون رأس حربة للصادرات؛

ثانيا: تعزيز الدعم السياسي الرسمي المستمر للمصدرين، وذلك من خلال التنسيق المستمر بين وزارات الاقتصاد والخارجية من أجل الترويج للصادرات لدى الأطراف الحكومية والتجارية بالأسواق الخارجية المستهدفة، فضلا عن افتتاح معارض بها تعزيز البعثات التجارية إلى هذه الدول؛

ثالثا: لابد من بذل جهود على مستوى وزارات الاقتصاد والخارجية العربية، لحث الدول العربية الداخلة في اتفاقات تجارية ثنائية، ومناطق تجارة حرة، على الحد من عدد السلع التي تدرجها هذه الدول على القوائم السلبية؛

رابعا: إبرام الاتفاقات التي تستهدف زيادة عد السلع المعفاة من الجمارك بين الدول العربية غير الداخلة في اتفاقات التجارة الحرة أو التبادل التجاري، ووضع النظم الكفيلة باعتماد شهادات الفحص الصادرة لكل بلد لدى البلد الآخر؛

خامسا: تكليف مكاتب التمثيل التجاري الملحقة بالسفارة الجزائرية بإعداد دراسة مبدئية مفصلة عن الأسواق المستهدفة، بدءا بأسواق الدول العربية تتعلق بحجم الطلب وخصائص المنتج.....الخ وتقديمها إلى غرفة التجارة والصناعة؛

سادسا: حث وحدات الجهاز المصرفي على تهيئة تمويل مناسب وشروط ميسر للصادرات (مثل سعر الصرف وفترات السماح) والاشتراك مع الشركة ضمان الصادرات لتأمين المصدرين ضد المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية؛

سابعا: السعي إلى إنشاء الاتحاد الجمركي لزيادة حجم الصادرات العربية–عربية.

[1] مصطفى بابكر، **الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات**، مجلة جسر التنمية، العدد 50، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص 04 -07.

الفرع الثاني: على مستوى الإدارة في الشركات الجزائرية

يلعب سعي الإدارة في الشركات بالارتقاء بمكانة الصادرات الدولية دورا مهما، وهذا يتطلب عدة مقومات متكاملة يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: التوجه التسويقي

- تحلي مدراء الشركات بالتوجه التسويقي، والتي تكون نقطة البدء في صياغة خطط وبرامج الشركة، للوقوف على حاجات وتوقعات العملاء بكل السوق من الأسواق المستهدفة؛
- يكرس التوجه التسويقي دراسات التسويق والسوق كنشاط رئيسي ضمن أنشطة إدارة التسويق بالشركات، ويجب أن يكون من أهم أهداف بحوث التسويق إنشاء نظام معلومات متكامل ومحدث يفيد في صيغ القرارات التسويقية.

ثانيا: تحليل البيئة الخارجية للشركة

تحليل البيئة الخارجية للشركة لتحديد الفرص السوقية التي يمكن استغلالها في التصدير والتهديدات التي تتضمنها هذه البيئة، وكذا تحليل البيئة الداخلية لتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف.

ثالثا: التغليف الفاعل للسلع

الاهتمام بالتغليف الفاعل للسلع أي التغليف الذي يتناسب وحاجات وتوقعات العملاء المستهدفين، ويلقى قبولا سيكولوجيا وماديا من جانبهم ويحفظ على السلعة خصائصها الأصلية بالإضافة إلى تبيين كامل وواضح للبيانات الكافية عن المنتج (المكونات، مكان الصنع، تاريخ الإنتاج، تاريخ انتهاء الصلاحية.[1]

الفرع الثالث: على مستوى غرفة التجارة والصناعة

يصعب تجاهل أو إغفال دور هذه الغرفة في تنمية الصادرات الجزائرية، وفيما يلي أهم مقومات فاعلية هذا الدور:

أولا: المساهمة في تنظيم كل اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر والخارج مثل المعارض والندوات والمهام التجارية التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج؛

ثانيا: توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة؛

[1] بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة**، مرجع سبق ذكره، ص 181-183.

ثالثا: يمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية؛ [1]

رابعا: إنشاء لجان أو غرف تجارية مشتركة من رجال الأعمال وأولئك المؤثرين في الدول ذات الأسواق المستهدفة، يهيئ تعاونها فرصا مشتركة للمبادلات التجارية، ويمكن الإفادة في هذا الصدد من الجهود والاتصالات الدبلوماسية؛

خامسا: إنشاء شركات جزائرية للتسويق وأخرى مشتركة مع شركات أجنبية في الدول المستهدفة أسواقها، تسهم في زيادة فرص وأحجام المبادلات التجارية بين الدول، وذلك من خلال دراسة الأسواق وتهيئة المزيج التسويقي المناسب (منتج، ترويج وتنويع) لكل سوق بما يناسب خصائصها وتوقعات العملاء بها.[2]

[1] بدر الدين خليل، بلخير خليل وأخرون، **دور عرفة التجارة والصناعة في تنمية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص 65.

[2] بوقندورة عواطف، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 140.

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكننا القول أن التجارة الخارجية أصبحت قطاعا حيويا هاما بعد قطاع المحروقات إذ نجد أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا لها، وذلك من خلال مختلف الإصلاحات والإجراءات التي مست مختلف مجالات التصدير والتوريد.

ونجد أن من بين الإجراءات الجوهرية التي قامت بها الجزائر للنهوض بقطاع التجارة هو التحرير التام لها والتحول إلى اقتصاد السوق والعمل على توفير اللازم لسيرورتها، وذلك عبر مختلف الآليات والأساليب التي تراوحت بين فرض الاعتماد المستندي كحتمية لتمويل التجارة الخارجية ذلك لأن الاعتماد المستندي من أنجع التقنيات الحديثة للضمان والوفاء في التجارة الخارجية لما يوفره من ثقة وأمان لكل من المصدر والمستورد. بعد ذلك تم إدخال بعض الاستثناءات للتخفيف من معاملات الاعتماد المستندي، تليها بعض التعديلات الأخرى على آليات تمويل التجارة الخارجية، وأخيرا فتح المجال لتعدد طرق تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثالث

تمهيد

إن توسع العلاقات بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية أدى إلى تعقيد العمليات التجارية وزيادة مخاطرها، مما تطلب ضرورة تدخل الهيئات المالية من اجل ضمان السير الحسن لهذه العلاقات، وذلك من خلال ضمان حقوق الأطراف التجارية المختلفة من مستورد ومصدر، وتمويل العمليات التجارية من خلال التقنيات والوسائل.

وبعد تفشي ظاهرة تبييض الأموال والتهرب الضريبي الذي ساد الدولة الجزائرية، وتم تحويل أموال ضخمة إلى الخارج دون تسجيل لدخول البضاعة إلى الأراضي الجزائرية، تدخل المشرع بفرض تقنيات تمويل ودفع في التجارة الخارجية بهدف مراقبة كل الصفقات التي تبرم.

سنتطرق في هذا الفصل إلى نماذج عن تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتاحة في الجزائر، لذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية في الفترة (2011-2021)

المبحث الثاني: نماذج عن تطبيق الاعتماد المستندي في البنوك الجزائرية

المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

المبحث الأول: تحليل التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية في الفترة (2011-2021)

سنتعرف إلى التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات الجزائرية للفترة من 2011 إلى 2021 حيث يتميز الاقتصاد الوطني بعدم التنوع وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر في الفترة من (2011-2021)

يمكن شرح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-01):التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

الفترة	الطاقة		المواد الغذائية		المواد الأولية		المواد نصف المصنعة		التجهيزات الفلاحية		التجهيزات الصناعية		السلع الاستهلاكية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2011	71662	97,10	357	0,48	162	0,22	1495	2,03	-	-	36	0,05	16	0,02
2012	70571	97,18	314	0,43	167	0,23	1519	2,09	-	-	30	0,04	18	0,02
2013	63662	96,72	402	0,61	108	0,16	1608	2,44	-	-	25	0,04	18	0,03
2014	58362	95,41	323	0,53	110	0,18	2350	3,84	2	0,003	15	0,02	10	0,02
2015	33081	94,15	239	0,68	105	0,30	1685	4,80	-	-	17	0,05	11	0,03
2016	27917	94,00	327	1,10	84	0,28	1299	4,37	-	-	53	0,18	18	0,06
2017	33203	94,51	349	0,99	73	0,21	1410	4,01	-	-	78	0,22	20	0,06
2018	38897	94,61	373	0,91	93	0,23	1626	3,96	-	-	90	0,22	33	0,08
2019	32926	94,09	408	1,17	96	0,27	1445	4,13	-	-	83	0,24	36	0,10
2020	21541	90,52	443	1,27	72	0,20	1611	460	-	-	91	0,26	39	0,10
2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، المتاحة على الموقع الالكتروني:

www.Bank-of-algeria.dz

الشكل رقم(3-01): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

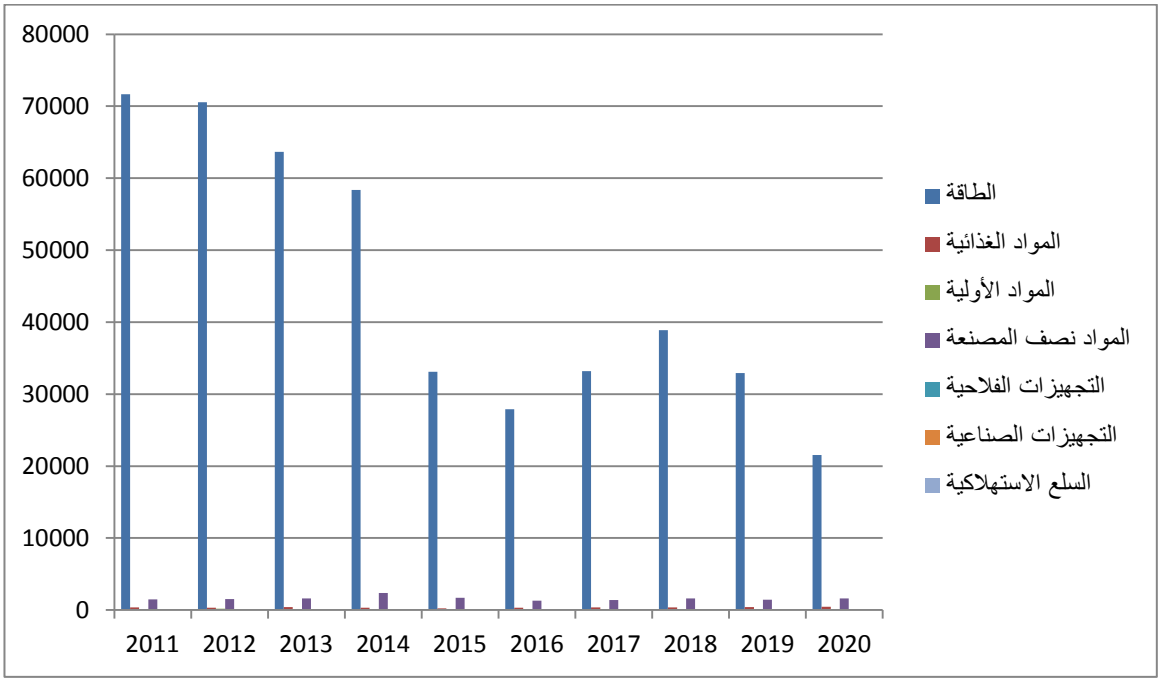

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-01)

نلاحظ من الشكل والجدول أعلاه أن الاقتصاد الوطني مقيد بقطاع واحد هو قطاع المحروقات، بسبب حصته العالية من الصادرات ، والتي تساهم بما بين 93 و 94 في المائة من الصادرات الجزائرية ، في حين أن القطاعات الأخرى تتمثل في المواد الغذائية والمواد الأولية، والمنتجات نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية، لا تزال مساهمتها ضئيلة.

- **المنتجات النصف مصنعة**: تحتل المرتبة الأولى من باقي المنتجات الأخرى غير النفطية، وتتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، حيث عرفت هذه الأخيرة تذبذب مستمر في السنوات من 2011 إلى 2020، حيث شهدت ارتفاعا في قيمتها من 2011 إلى 2014، لتبدأ بالانخفاض من سنة 2015 إلى 2019، وهذا التذبذب راجع إلى أن نمو هذه المنتجات متعلق بنمو الصادرات النفطية؛
- **المواد الغذائية**: تحتل هذه الأخيرة المرتبة الثانية، وتتمثل أساسا في التمور والخضر حيث عرفت استقرارا في قيمتها خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى جهود الدولة في دعم هذا القطاع من خلال التسهيلات والمزايا الممنوحة، ولكن مع تراجع أسعار النفط انخفضت لتبلغ 239 مليون دولار سنة 2015؛
- **المواد الأولية**: تأتي في المرتبة الثالثة، تتمثل في الفوسفات، الحديد، الزنك، النحاس، وهذه الصادرات مردها إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلال حقيقي؛

- **التجهيزات الصناعية:** تأتي في المرتبة الرابعة، تتمثل في منتجات التجهيز والوسائل المستعملة في البناء والصحة والأشغال العمومية؛
- **السلع الاستهلاكية:** تأتي في المرتبة الخامسة، والتي شهدت تذبذب مستمر طيلة فترة الدراسة؛
- **التجهيزات الفلاحية:** تأتي في المرتبة الأخيرة وهي شبه منعدمة وتتكون منتجاتها من الجرارات والأجهزة الميكانيكية.

حيث أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات راجع إلى عدة أسباب حالت دون تحقيق الهدف المنشود وهو ترقية الصادرات خارج المحروقات نذكر منها:

- ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر وعدم تنوعها، كما أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة وهذا راجع الى ضعف تسيير المؤسسات الاقتصادية؛
- افتقار السلع الجزائرية إلى المعايير الدولية خاصة في مجال القيود المفروضة لاحترام البيئة وكذلك في مجال الجودة والنوعية وهذا راجع لغياب المنافسة للسلع الوطنية؛
- غياب إستراتيجية محددة تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتي تعتبر جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات؛
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والتي تحول دون بقائهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول؛
- غياب ادني تنظيم وتنسيق للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات؛
- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.

الصدمة النفطية لسنة 2014 أثبتت مدى عجز الاقتصاد الوطني في مواجهة التقلبات في أسعار البترول، كون الصادرات الجزائرية تهيمن عليها الصادرات النفطية، فيما باقي القطاعات غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية وعلى تلبية السوق المحلي.

المطلب الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة من (2011-2021)

يمكن شرح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-02): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

الوحدة: مليون دينار

الفترة	الطاقة		المواد الغذائية		المواد الأولية		المواد نصف المصنعة		التجهيزات الفلاحية		التجهيزات الصناعية		السلع الاستهلاكية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2011	1164	2,46	9805	20,73	1776	3,75	10431	22,05	229	0,48	15951	33,72	7944	16,79
2012	4955	9,84	9023	17,91	1839	3,65	10629	21,10	329	0,65	13604	27,00	9997	19,84
2013	4356	7,93	9572	17,43	1766	3,22	10810	19,69	449	0,82	15745	28,68	12205	22,23
2014	2851	4,89	11005	18,87	1884	3,23	12740	21,84	657	1,13	18906	32,41	10287	17,64
2015	2352	4,55	9329	18,06	1508	2,92	11512	22,29	579	1,12	16593	32,13	9773	18,92
2016	1292	2,76	8224	17,60	1559	3,34	11482	24,57	501	1,07	15394	32,94	8275	17,71
2017	1992	4,32	8438	18,32	1528	3,32	10985	23,85	611	1,33	13992	30,38	8513	18,48
2018	977	2,01	8199	16,88	1814	3,73	10468	21,55	537	1,11	12824	26,40	9312	19,17
2019	1369	3,07	7694	17,24	1921	4,30	9840	22,05	437	0,98	10845	24,30	7934	17,78
2020	1160	2,66	10263	23,54	2915	6,69	10101	23,17	261	0,60	11610	26,63	7290	16,72
2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، المتاح على الموقع الالكتروني: www.Bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج الشكل التالي:

الشكل رقم (3-02): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

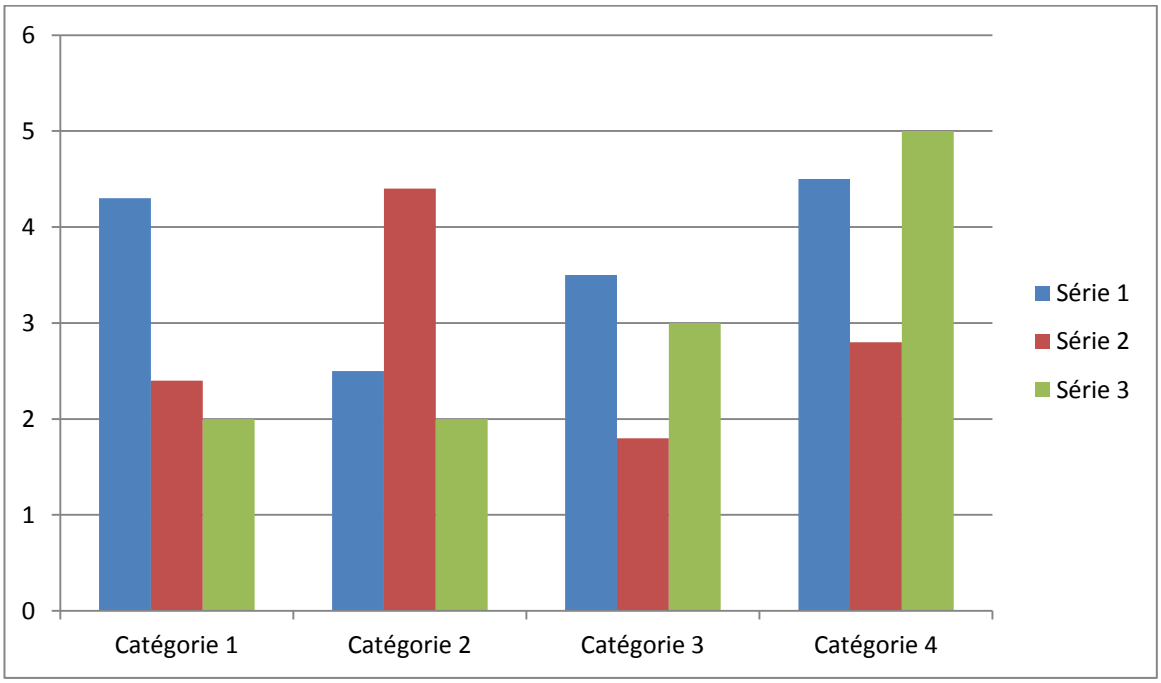

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (3-02)

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2011-2021) ويتعلق الأمر بكل من التجهيزات الصناعية، المواد النصف مصنعة، المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب:

- **التجهيزات الصناعية**: تحتل سلع التجهيز الصناعي الحصة الأكبر من حجم الواردات الجزائرية طيلة فترة الدراسة، وهذا ما يدل على توجه الدولة نحو النهوض بالقطاع الصناعي للبلاد، بالإضافة إلى إرساء هياكل قاعدية صناعية كبرى، ما يتطلب تجهيزات ومعدات صناعية مختلفة، حيث نلاحظ تطور ملحوظ في قيمة واردات التجهيز الصناعي أين بلغت أكبر قيمة لها سنة 2014 بحوالي 18906 مليون دولار وهو ما يعكس توجه الدولة إلى إرساء قاعدة صناعية وتجسيد استثمارات عملاقة، وبعد سنة 2014 انخفضت قيمة الواردات إلى غاية سنة 2019 وذلك راجع إلى تداعيات انخفاض أسعار البترول ما نجم عنه تبني الجزائر عدة إجراءات بهدف التحكم في الواردات وتجميد العديد من المشاريع؛
- **المواد النصف مصنعة**: تأتي واردات السلع نصف المصنعة في المرتبة الثانية حيث عرفت تزايد من 2011 إلى 2014، لتبدأ بالانخفاض من سنة 2015 إلى2019 وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بغرض

تقييد الواردات وذلك جراء انخفاض أسعار المحروقات وكذا التحسن الملحوظ في القطاع الزراعي نتيجة الجهود المبذولة من الدولة لتطوير القطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات لتشهد ارتفاعا ضئيلا سنة 2020؛

- **المواد الغذائية:** تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في جانب الهيكل السلعي للواردات، حيث نلاحظ أن قيمة الواردات الغذائية عرفت تذبذب في قيمة الواردات من سنة 2011 إلى سنة 2013، وبلغت أعلى قيمة لها قي سنة 2014 أين بلغت 11 مليار دولار وهي قيمة مرتفعة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفي سنة 2015 إلى غاية 2019 انخفضت قيمة الواردات وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بغرض تقييد الواردات وذلك بحظر بعض السلع والعمل بنظام الحصص لسلع أخرى لمواجهة الأزمة الاقتصادية جراء انخفاض أسعار المحروقات وكذا التحسن الملحوظ في القطاع الزراعي نتيجة الجهود المبذولة من الدولة لتطوير القطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات لتعاود الارتفاع قليلا سنة 2020؛
- **السلع الاستهلاكية:** تأتي السلع الاستهلاكية في المرتبة الرابعة، فقد كانت بالمثل مع بقية المنتجات الأخرى، حيث شهدت ارتفاع كبير في قيمتها خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 قدرت ب 12205 مليون دولار وذلك راجع إلى تنامي الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة السيارات وغبرها، لتنخفض بعد ذلك سنوات 2014 إلى غاية 2020 ويرجع هذا الانخفاض إلى حظر العديد من المنتجات.

فيما يخص الواردات السلعية من المواد الأولية والطاقة فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي، لتأتي في المرحلة الأخيرة التجهيزات الفلاحية التي سجلت نسبا ضئيلة مقارنة مع الموارد الأخرى.

المطلب الثالث: إجراءات لتقليص فاتورة الاستيراد ودعم المنتج المحلي

تدخل الحكومة الجزائرية في سباق مع الزمن لخفض فواتير الاستيراد من خلال تنفيذ عدة إجراءات جديدة على عمليات الاستيراد استجابة للأزمة المالية والاستنزاف السريع لاحتياطيات البلاد من العملة الصعبة. وتعمل الحكومة الجزائرية على تقليص تدفقات النقد الأجنبي إلى الخارج وتشجيع المنتج المحلي وذلك باتخاذ العديد من الأساليب القانونية.

الفرع الأول: اعتماد نظام الرخص لحماية المنتج المحلي

راهن المشرع على نظام الرخص لحماية الإنتاج المحلي وتخفيض قيمة الواردات إلى حين تحسن أسعار المحروقات، غير أن تواصل الأزمة الاقتصادية والسياسية في كثير من الدول العربية، وانخفاض أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب عليها خاصة من طرف الصين، حال دون تحسن ميزان المدفوعات، مما اضطر المشرع لفرض قيود كمية أخرى، ذلك أن الدول تعتمد بالإضافة إلى سياسات حمائية إلى اقتصاد يتمتع بميزة تنافسية، تدعمه سياسة حمائية.

فبالرغم من انتهاج الجزائر مجموعة من السياسات التجارية إلا أن التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية قد بقيت تتميز بنفس الاختلالات في البنية السلعية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات قبل وبعد انتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية، وهذا يعتبر عجزا عن إيجاد البديل الاقتصادي لسياسة الصادرات وعدم نجاعة سياسة الإصلاح الاقتصادي في تقوية تنافسية المؤسسات الاقتصادية المحلية، وهذا ما يستدعي البحث عن سياسات ناجعة تحقق التنمية المحلية.

قد ترتب عن تطبيق نظام الرخص خفض نسبة واردات السيارات ما نسبته 71,35 % وكبح الواردات الكمالية، غير أن احتياطي الصرف سجل تدهورا مستمرا حيث انتقل من 94.178 مليار دولار نهاية سنة 2015 وواصل انخفاضه ليصل 121,9 مليار دولار سنة 2016[1]، حيث لم يساهم نظام الرخص وحده في كبح نزيف العملة.

الفرع الثاني: منع استيراد بعض المنتجات المصنعة محليا كإجراء لخفض فاتورة الاستيراد

أدى عدم فعالية نظام الرخص إلى لجوء المشرع إلى منع استيراد عدة منتجات شملت 5 بنود تعريفية، وذلك بصفة مؤقتة[2]، وذلك لخفض فاتورة الاستيراد من خلال منع استيراد بعض المنتجات المنتجة محليا، وقد أخذت هذه الإجراءات طابع كمي. ويعتبر إجراء المنع إجراء مؤقتا يتم مراجعته تدريجيا دون المساس بالضرائب والرسوم الأخرى المطبقة على استيراد أو

[1] محمد لوكال، **التطورات المالية والنقدية سنة 2015 ،وتوجهات 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية**، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني ، أفريل 2017 ،ص 9.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 19 -12 المؤرخ في 24 جانفي 2019 ، المعدل للمرسوم لتنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 جانفي 2018.

تسويق هذه المنتجات بحيث يمكن الحفاظ على هذه الضرائب أو الرفع من نسبها، ويطبق إجراء المنع المؤقت من الاستيراد على عدة من بينها الفواكه الطازجة الخضر الطازجة، اللحوم...الخ[1].

وبالعودة إلى قانون المالية لسنة 2021، فإنه تضمن تخفيض الواردات إلى 28 ملياراً و210 ملايين دولار، أي بـ 10 ملايين دولار مقارنة مع 2020، ما يشير إلى أن خطوة لحكومة إنما تندرج في سياق تقليص فاتورة الاستيراد من خلال تشجيع المنتوج المحلي الذي عانى منافسة غير نزيهة خلال فترة من الزمن. وبناءا على تعليمات مشتركة لوزارتي التجارة والمالية، أُرسلت إلى الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، تطلب توقيف عملية التوطين البنكي لواردات الأحذية والألبسة، في خطوة جديدة لترشيد النفقات وتشجيع المنتج المحلي ووضع حد لنزيف العملة الصعبة. ورغم ذلك أبرز رئيس جمعية المصدرين الجزائريين، أن تحديد قائمة للمواد الممنوعة من الاستيراد خلال 2021، من شأنه أن يحدث أزمة، بخاصة أنه من الصعب "استئصال" مبلغ 10 ملايين دولار من الواردات، لأنه مبلغ ضخم. موضحاً أن فاتورة الواردات في 2020 تراجعت بشكل كبير بفعل غلق حركة النقل الجوي والبحري، وفرض إجراءات الحجر الصحي، إذ أدى الأمر إلى توقف عدد من النشاطات الاقتصادية التي كانت ترفع فاتورة استيراد المواد الأولية، وهو ما يجعل تقليص الواردات بشكل أكبر، أمراً صعباً يحتاج إلى كثير من الدقة، لمعرفة ماهية المواد الجديدة الممنوعة من دخول الجزائر، مشدداً على أن رفع الإنتاج المحلي من شأنه أن يعوض عدداً كبيراً من المواد المستوردة من الخارج، مع العلم أن إجراء الحكومة لتقليص الواردات يدخل في إطار تشجيع المنتوج المحلي[2]

[1] زمام امال، **دور نظام الرخص في حماية الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 57، 2020، ص 189-190.

[2] علي ياحي، **الجزائر تقلص فاتورة الاستيراد وتوقعات بغضب أوروبي**،جريدة اندبندنت بالعربية، 23 يوليو 2021، المتاح على الموقع الالكتروني : www.independentarabia.com

المبحث الثاني: نماذج عن بعض البنوك في تطبيق الاعتماد المستندي في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى نماذج عن بعض البنوك الجزائرية في تطبيق تقنية الاعتماد المستندي، فاخترنا نموذج عن البنوك التقليدية، ونموذج عن البنوك الإسلامية خاصة وان الجزائر تكثف توجهها إلى الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: تحليل دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية لبنك البركة الجزائرية خلال الفترة (2011-2021)

في هذا المطلب سنقوم بدراسة دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

الفرع الأول: نشأة بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط عام وخاص، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية والتي تتكون من 10 بنوك، وبنك تحت التأسيس، ومكتب تمثيلي بإندونيسيا، وهي بذلك موزعة على 12 بلدا، حيث يبلغ رأسمالها 1,5 مليون دولار.

يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، بحي بوتليجة هويدف فيلا رقم 01 و 03 الجهة الجنوبية بن عكنون، الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له.

أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفالحة والتنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين)، في إطار قانون 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 وللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

الفرع الثاني: تطور الاعتمادات المستندية في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2021)

سنقوم تحليل حجم الاعتمادات المستندية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2021) من خلال الجدول والشكل المواليين:

[1] https://www.albaraka-bank.dz/ consulté le : 25/05/2022

الجدول رقم(3-03): تطور الاعتمادات المستندية في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2021)

الوحدة: ألاف دينار جزائري

السنوات	الاعتمادات المستندية
2011	46006312
2012	47610439
2013	46998383
2014	58059050
2015	54676706
2016	57847675
2017	65991844
2018	54990118
2019	48811368
2020	34347668
2021	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري، المتاحة على الموقع:

www.albaraka-bank.dz .

الشكل رقم(3-03):تطور الاعتمادات المستندية في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2021)

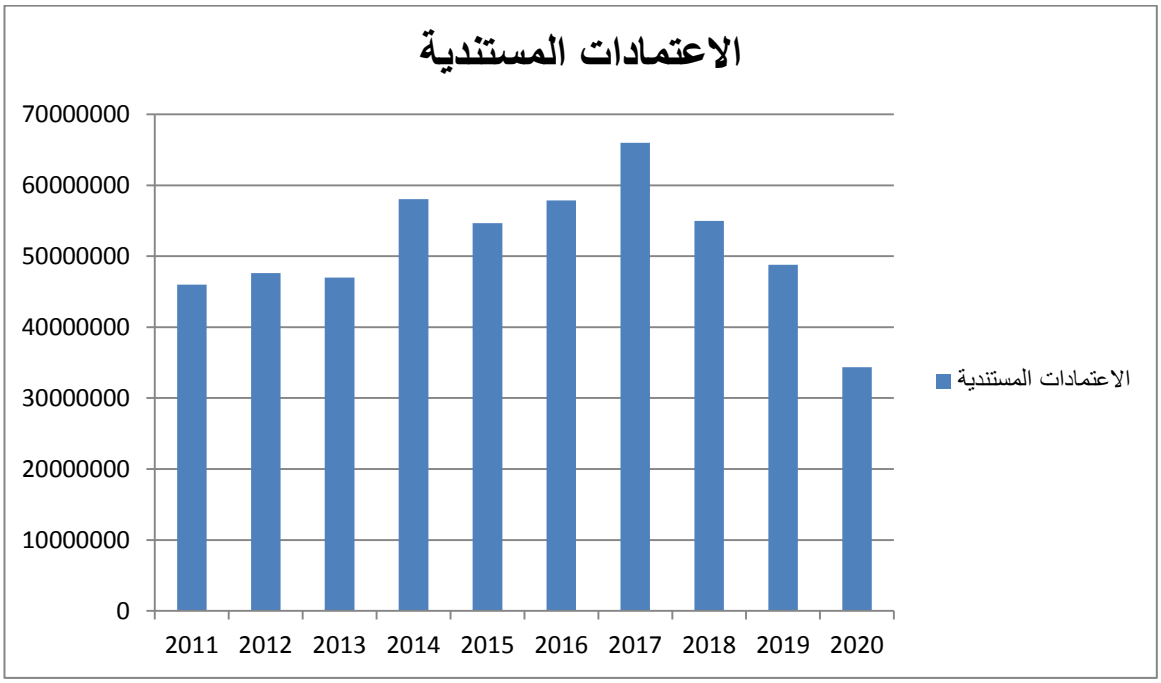

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-03)

بالاعتماد على الجدول والشكل أعلاه نلاحظ تذبذب في حجم الاعتمادات المستندية خلال الفترة (2011-2021) وهذا له علاقة بتطورات حجم التجارة الخارجية.

نلاحظ زيادة في حجم الاعتمادات المستندية خلال الفترة 2011-2012 بالرغم من الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي جراء الأزمة العالمية؛

- سنة 2013 كان هناك انخفاض طفيف في حجم الاعتمادات حيث قدرت ب 46998383 دج مقابل 47610439 دج في سنة 2012؛
- سنة 2014 كانت هناك زيادة في حجم الاعتمادات المستندية مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت 58059050 دج، مع أن هذه السنة عرفت أزمة نفطية أثرت على الاقتصاد العالمي ولكن ذلك لم يؤثر على معاملا الاعتمادات المستندية؛
- سنة 2015 عرفت انخفاض في حجم الاعتمادات المستندية حيث قدرت ب 54676706 دج؛

- سنة 2016 كانت هناك زيادة في حجم الاعتمادات المستندية حيث بلغت ما قيمته 57847675 دج مقارنة مع سنة 2015؛
- سنة 2017 عاد حجم الاعتمادات للارتفاع مجددا لتبلغ قيمته 65991844دج؛
- سنتي 2018 و2019 كان هناك انخفاض في حجم الاعتمادات المستندية حيث قدرت ب 5499011دج و48811368 دج على التوالي؛
- سنة 2020 عرفت أزمة صحية عالمية بدورها أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي خاصة قطاع التجارة الخارجية، ومع ذلك لم ينخفض حجم الاعتمادات المستندية بشكل كبير جدا مقارنة مع سنة 2019 حيث بلغت ما قيمته 34347668دج.

من خلال المعطيات الواردة أعلاه في المطلب الأول والثاني نلاحظ أن البنوك الإسلامية في الجزائر احتلت مكانة هامة بالمقارنة مع البنوك الأخرى، وذلك من خلال النسبة المعتبرة لمساهمة الاعتمادات المستندية لهذه البنوك في التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: تحليل دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021).

الفرع الأول: لمحة عن بنك السلام الجزائر

تأسس بنك السلام الجزائري في 08 جوان 2006 ،وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه في 20أكتوبر 2008 برأسمال مكتتب ومدفوع قدره 7,2 مليار دينار جزائري أي ما يعادل (100) مليون دولار أمريكي ليصبح بذلك من أكبر المصارف في شمال إفريقيا، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته الصرفية الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي تتمتع به الجزائر مقارنة بالدول العربية، كما عزز التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأسمال بنك السلام الجزائر إماراتي.[1]

[1] ادير سعاد، **واقع تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر،2020، ص60.

الفرع الثاني: حجم الاعتمادات المستندية في بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

سنقوم في هذا الفرع بتحليل حجم الاعتمادات المستندية لبنك السلام الجزائر من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (3-04): تطور حجم الاعتمادات المستندية في بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

الوحدة: ألاف دينار جزائري

السنوات	الاعتمادات المستندية
2011	12004027
2012	19508879
2013	25554492
2014	13737238
2015	9310106
2016	11175518
2017	14170164
2018	16819714
2019	18610065
2020	-
2021	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، المتاحة على الموقع:

www.alsalamalgeria.com

الشكل رقم (3-04):تطور حجم الاعتمادات المستندية في بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

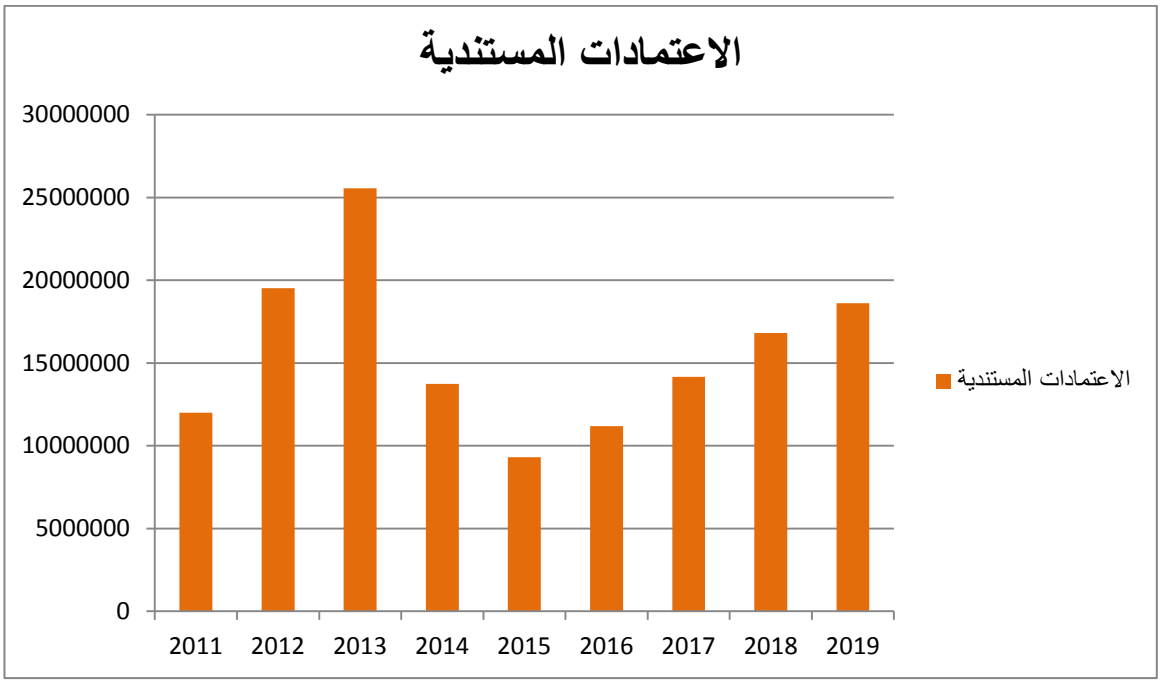

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-04)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ :

- زيادة في حجم الاعتمادات المستندية في إطار تمويل التجارة الخارجية خلال السنوات 2011 و 2012 والتي تعتبر بحق انجازا في مسيرته التنموية بالنظر إلى الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية ليبلغ حجم الاعتمادات 12004027 دج و 19508879 دج على التوالي؛
- سنة 2013 وفي مجال التجارة الخارجية فقد بلغ عدد الاعتمادات المفتوحة 1369 اعتمادا بزيادة قدرت بنسبة 1.23% مقارنة مع سنة 2012؛
- سنة 2014 تم تنفيذ 7694 عملية بمبلغ فاق 128 مليار دج، ويستفيد المصرف من 57 خط تعزيز لعملياته الخارجية بمبلغ إجمالي قدره 250 مليون دولار؛
- خلال سنة 2015 تمت معالجة 2157 اعتماد مستندي أي ما يبلغ قيمته 250 مليون دولار؛
- سنة 2016 قدر عدد الاعتمادات المستندية المعالجة 1979 عملية بقيمة 559 مليون دولار؛
- سنة 2017 قدر عدد الاعتمادات المستندية ب 1959 عملية بقيمة 480 مليون دولار؛

- سنة 2018 و 2019 كانت هناك زيادة في حجم الاعتمادات المستندية في إطار عمليات تمويل التجارة الخارجية، وهذا يرجع أساسا إلى توسيع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات.

المطلب الثالث: تحليل دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2011-2021)

في هذا المطلب سنقوم بدراسة دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية في بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2011-2021).

الفرع الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية .

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة ، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الإستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.[1]

[1] كوثر فراح، **النظام المصرفي الجزائري ودوره في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2021، ص 63.

الفرع الثاني: تطور حجم الاعتمادات المستندية في لبنك الجزائر الخارجي بنك خلال الفترة (2011-2021)

سنقوم في هذا الفرع بتحليل حجم الاعتمادات المستندية لبنك السلام الجزائر في الشكل والجدول المواليين:

جدول رقم(3-05): تطور حجم الاعتمادات المستندية في لبنك الجزائر الخارجي بنك خلال الفترة (2011-2021)

الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	الاعتمادات المستندية
2011	420 545 470 646,51
2012	464 177 934 926,30
2013	421 286 951
2014	570 228 584
2015	978 788 228 381,38
2016	1 015 660 632 187,92
2017	773584023805,57
2018	567508327433,60
2019	526074806241,33
2020	639412406740,91
2021	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي، المتاحة على الموقع:

www.bea.dz

من الجدول السابق نستنتج الشكل التالي:

شكل رقم(3-05): تطور حجم الاعتمادات المستندية في لبنك الجزائر الخارجي بنك خلال الفترة (2011-2021)

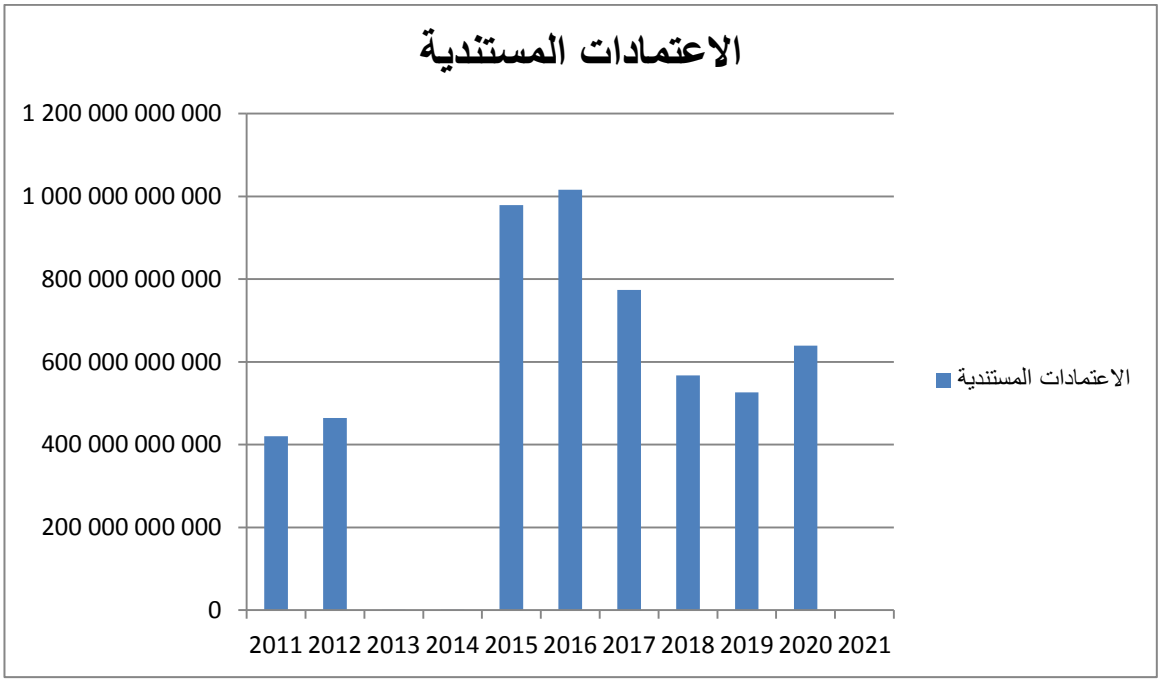

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-05)

بالاعتماد على الجدول والشكل أعلاه نلاحظ عدم استقرار في حجم الاعتمادات المستندية خلال الفترة (2011-2021).

- نلاحظ في سنة 2011-2012 زيادة جيدة في حجم الاعتمادات المستندية خلال الفترة 2011-2012 حيث بلغت 646,51 470 545 420 دج و926,30 934 177 464دج على التوالي؛
- أما في سنة 2013-2014 شهدا حجم الاعتمادات المستندية تراجع كبير جدا حيث بلغت 951 286 421دج و 584 228 570دج على التوالي؛
- سنة 2015 و2016 عرف حجم الاعتمادات انتعاشا ليرتفع ويصل إلى أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة 381,38 228 788 978دج و 187,92 632 660 015 1دج على التوالي؛
- أما سنة 2017 عاود الانخفاض مجددا قدرت قيمته ب 773584023805,57دج بسبب بعض الإجراءات التي فرضتها الحكومة آنذاك؛

- سنة 2018 و 2019 استمر حجم الاعتمادات المستندية بالانخفاض لتبلغ قيمته على التوالي 567508327433,60دج و 526074806241,33دج؛
- نلاحظ سنة 2020 ارتفاع في حجم الاعتمادات المستندية ليبلغ قيمة 6394124067740,91 دج حيث كان متوقع أن تتأثر بجاحة كورونا و تنخفض.

المبحث الثالث: اثر تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية على حجم التصدير والاستيراد

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2021، وسنعتمد في ذلك على النصوص التي سنها المشرع الجزائري من خلال قوانين المالية.

المطلب الأول: الاعتماد المستندي كتقنية وحيدة وحتمية للدفع في التجارة الخارجية الجزائرية

لقد كان المستوردون قبل فرض قانون المالية التكميلي لسنة 2009 يفضلون استعمال التحصيل المستندي على الاعتماد المستندي، إلى أن قامت الدولة بإجبار المتعاملين الاقتصاديين على استخدام تقنية الاعتماد المستندي في مجال الاستيراد وهذا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وفرض الرقابة على تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، رغم أن الأصل في المعاملات التجارية الدولية هو أن الأطراف أحرار في تحديد الوسيلة التي يتم بها الدفع لمختلف المبالغ المالية ذات الصلة بالعملية، ولا يمكن لقانون معين أن يجبرهم على استخدام وسيلة من الوسائل.

الفرع الأول: أسباب فرض الاعتماد المستندي كحتمية للدفع في التجارة الخارجية الجزائرية

إن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أورد حكما خاصا بموجبه يمتنع الأطراف عن استخدام أية وسيلة دفع عدا تقنية الاعتماد المستندي، والذي نص عليه في المادة (69) على أن : "يتم دفع مقابل الواردات إجباريا فقط بواسطة الائتمان المستندي"[1].ذلك أن هذا الحكم هو قاعدة آمرة لا يجوز مخالفتها في مجال الاستيراد، ولذلك يترتب على كل متعامل اقتصادي مقيم في الجزائر يرغب في استيراد سلعة معينة أو خدمة إلزامية المرور على البنوك المعتمدة لطلب تسوية هذه المعاملة بواسطة تقنية الاعتماد المستندي دون غيرها من وسائل الدفع الأخرى المستعملة في التجارة الخارجية.[2]

[1] الجريدة الرسمية، العدد 44، القانون رقم 09-01 المؤرخ في 4 شعبان 1430هـ الموافق ل 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ص 15.

[2] بوخيرة حسين، **استخدام البنوك الجزائرية لوسائل الدفع في التجارة الخارجية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، مجلد 47، عدد02، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2012، ص 173-174.

هذا الإجراء لقي انتقادا شديدا من طرف المؤسسات لأنه جاء أساسا للتقليل من الاستيراد لكن ما حصل هو عرقلة المنتجين المحليين ولم يتمكن من التقليص في حجم الواردات مثلما كان متوقعا، فقد انخفضت فاتورة الصادرات على أن بقيت فاتورة الواردات في ارتفاع متزايد، وبالتالي فإن التعديلات التشريعية أبطأت النشاط الاقتصادي بينما كانت الجزائر تحاول رفع الإنتاج المحلي في الجزائر وجلب رأس المال وليس العكس[1].

كما يلاحظ أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لم يجسد سوى الاختيار الاقتصادي للمشرع الجزائري في إطار السياسة الجديدة للاقتصاد الوطني، على أنه لم يبلغ الهدف من إدراجه للاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للتعامل في الواردات.وتم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لدفع الواردات نظرا لعدة أسباب أهمها أن الجزائر كانت تسعى لتحقيق تنمية مستدامة في أغلب المستويات (اقتصادية، بيئية، اجتماعية)، وكذا الرفع من أهمية دور المؤسسات الوطنية في المساهمة في تطوير اقتصاد البلاد والتقليل من الواردات لتشجيع تطوير الصناعة المحلية، ويمكن حصر هذه الأسباب في النقاط الآتية:

- أن الاقتصاد الجزائري كان يتجه نحو الهاوية، ففرض الاعتماد المستندي لوضع حد نهائي لنزيف الثروة الوطنية والادخار الوطني نحو الخارج لدعم اقتصاديات الدول الأوروبية والأسيوية على حساب النسيج الصناعي الوطني[2]، فاتخذ هذا الإجراء من اجل تنظيم وضبط التجارة الخارجية والبحث عن شفافية وانضباط اكبر في عمليات الاستيراد؛
- لتوقيف حالة النزيف التي تعرضت لها العملة الصعبة منذ سنوات طويلة من جراء عمليات تجارية مشبوهة مع الخارج، فالاعتماد المستندي أحسن طريقة لفرض نوع من الرقابة على التجارة الخارجية، كما أنه ينظر إليه على أنه سلاح يوضع في يد المتعاملين الجزائريين لتوفر لهم أكبر مساحة للتفاوض على أساس أن العمليات التجارية مكتملة الضمانات ونسبة الخطر فيها أقل، كما أنه يحاول من خلال هذه التعديلات تقليص آجال دراسة طلبات الاعتماد وتحديد آجال موحدة ومعلومة لدى جميع المتعاملين[3]؛
- النمو الكبير والسريع لحجم الواردات، فالاعتماد المستندي جاء لضبط نشاط التجارة الخارجية من خلال تأمين عمليات الاستيراد ومنه تقليص حجم فاتورة الواردات؛

[1] فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الجزائر 1، الجزائر، الجزائر، 2017، ص 120.

[2] نبيلة بلغنامي، جمال الدين سحنون، **التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 325.

[3] فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

- وجود 40 ألف شكوى ضد الجزائر، لدى المحاكم الأجنبية نتيجة التلاعب بالسجلات التجارية الخاصة بعمليات الاستيراد ونتيجة استعمال التحويل الحر الذي يسهل السرقة والغش في القيمة والنوعية بتواطؤ أو جهل من الجمارك، فالاعتماد المستندي وسيلة لحماية الجزائر من المنازعات الدولية؛

- الخسائر التي تتكبدها الجزائر جراء تضخيم الفواتير، وتقييد أكثر لكافة عمليات التحويل لضمان الإبقاء على المكاسب المحققة؛[1]

- أيضا بسبب التسهيلات التي كانت تمنحها القوانين السابقة، التي أدت إلى نشوء أزيد من 28 ألف مؤسسة للتصدير والاستيراد، 25 ألف منها تمارس الاستيراد فحسب، مما جعل السوق الجزائرية مفتوحة على كل ما هو آت من الخارج بغض النظر عن مصدره ونوعيته، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة قبل فرض الاعتماد المستندي دخول إلى السوق الجزائرية مواد ومنتجات غير صالحة للاستهلاك وعتاد مستخدم وقديم، بعيد عن المقاييس المتعامل بها؛

- الخسارة التي تتكبدها الخزينة العمومية بسبب التهرب الضريبي الناجم عن انتشار السوق الموازية بما لا يقل عن 300مليار دينار جزائري سنويا، في حين أن % 90 من السلع المقلدة مستوردة من الخارج، وهي تسبب خسارة لا تقل عن 30 مليار دينار جزائري، إلى جانب الأمراض الخطيرة الناجمة عن طبيعة تلك المنتجات؛

- حماية نشاط التصدير والاستيراد من المتحايلين على اقتصاد الدولة بصفة قانونية؛

- ضرورة اعتماد إستراتيجية جديدة وفعالة في مجال الإنتاج الوطني، وضمان توفير منتج ذو نوعية جيدة لأن السوق حاليا مفتوح ويعتمد على التنافس، والأجدر هو القادر على البقاء؛

- لإضفاء أكبر قدر من الشفافية على تسيير القطاع الاقتصادي وترقية الاستثمار الموفر لمناصب الشغل والثروة.[2]

الفرع الثاني: استثناء بعض المعاملات الخارجية من استعمال الاعتماد المستندي (قانون المالية لسنة 2010)

لقد جاء في طيات هذا القانون إجراءات جديدة للتخفيف من معاملات الاعتماد المستندي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستورد قطع الغيار أو المواد الداخلة في الصنع، وتتمثل هذه الإجراءات في وضع قانون المالية التكميلي لسنة 2010 في مادته (44) التي تعدل وتتم أحكام المادة 22 والمتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة

[1] وهيبة صوطة، راوية قالمي، **آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري – دراسة فترة 2010–2016–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018، ص 104.

[2] نبيلة بلغنامي، جمال الدين سحنون، **دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2015، ص 57-58.

2009، وتحرر كما يأتي: "يتم دفع مقابل الواردات إجباريا فقط بواسطة الائتمان المستندي. غير أنه تعفى من اللجوء إلى الائتمان المستندي الواردات من المواد الداخلة في الصنع وقطع الغيار التي لمؤسسات المنتجة، شريطة أن:

أولا: تستجيب هذه الواردات بصورة حصرية لمتطلبات عملية الإنتاج؛

ثانيا: لا تتجاوز الطلبيات المجمعة السنوية المحققة في هذا الإطار مبلغ مليوني دينار جزائري بالنسبة لنفس المؤسسة.

تكلف السلطة النقدية بالسهر على الاحترام الصارم لهذا التحديد".[1]

ويبقى الهدف من إجبارية استخدام الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع في مجال الاستيراد، التقليل من فاتورة الاستيراد من الخارج التي تزايد حجمها، لكن تم إعطاء تسهيلات للمؤسسات الصغيرة التي تستخدم تقنية الاعتماد المستندي كمنحها مهلة لدفع مبلغ الاعتماد في شكل مدفوعات وقد تصل المهلة لسنة، بالإضافة إلى السماح لها باستيراد المواد التي تحتاجها للإنتاج ويتعلق الأمر بالمواد الأولية والنصف المصنعة، وهو ما من شأنه الرفع من مردودية هذه المؤسسات وجعلها قادرة على مواجهة السوق.

الفرع الثالث: انعكاسات فرض الاعتماد المستندي كحتمية للدفع في التجارة الخارجية الجزائرية

لقد ظهرت بعد حوالي سنة من فرض الاعتماد المستندي انعكاسات فرضه كوسيلة وحيدة لتمويل عمليات التجارة الخارجية في الجزائر على المستوردين وعلى الاقتصاد الجزائري، وسيتم عرضها فيما يلي:

أولا: الانعكاسات على المستوردين

- **زيادة أعباء الاستيراد** :ارتفاع الأعباء و التكاليف المتعلقة بالواردات، وبالأخص المدفوعة للبنوك الأجنبية؛
- **تمديد الفترة الزمنية)مدة العملية** :(الاعتماد المستندي يفرض آجال زمنية أكبر، من بداية إمضاء العقد إلى غاية استلام السلع المستوردة(إجراءات معقدة و أطول)؛
- **أهمية التكاليف المصرفية** :هذا الأمر يتطلب تعبئة الموارد المالية للشركات وخلق التوترات على التدفق النقدي مما يضطر أصحابها إلى الحصول على السيولة في أقصر الآجال مهما كانت التكلفة، للسماح للبنوك المحلية بتكوين المخصصات الضرورية لتغطية مخاطر الاستيراد، وهذا من شأنه الحد من السيولة في الأجل القصير؛

[1] الجريدة الرسمية، عدد 49، رقم 10-01 المؤرخ في 16 رمضان 1431هـ الموافق ل 26 غشت متضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، ص 13-14.

- يكون المستوردون مجبرون على التعامل مع لا يقل من 5 إدارات منها :الجمارك، المؤسسات المصرفية المحلية، الممولين الخارجيين، المؤسسات المصرفية الخارجية . لكن المستوردون يستفيدون منه في أنه أكبر ضمان للشفافية في مجال التعاملات التجارية الدولية.

ثانيا: انعكاسات على الاقتصاد الجزائري:

توحي الملاحظة الميدانية بعد إقرار فرض إجراء الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية بتخبط المؤسسات الإنتاجية الوطنية في جملة من المتاعب قد تدفع بها إلى الغلق، فمن حيث وتيرة الإنتاج أثر الاعتماد المستندي بشكل سلبي، إذ حد من تدفق المواد الأولية الأساسية لتموين عملية الإنتاج، وهو ما يهدد بتوقف العجلة الاقتصادية، باعتراف العديد من المتعاملين في مختلف المجالات.

كان لاعتماد القرض المستندي حتى ولو كان عن حسن نية، كانت له تبعات سلبية على الآلة الإنتاجية وحتى الخدماتية منها، وتجلت هذه المتاعب على عدة أصعدة منها بطء تدفق المواد الأولية من الأسواق الخارجية، مرورا بصعوبة تمويل المؤسسات لعمليات الاستيراد بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عن العملية، وانتهاء بالتعقيدات البيروقراطية.[1]

المطلب الثاني: التعديلات المدخلة على تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

أدرج المشرع الجزائري تقنيات أخرى لتمويل التجارة الخارجية عدا الاعتماد المستندي، نتطرق لها في الآتي.

الفرع الأول: إدراج التحصيل المستندي والتحويل الحر في تمويل التجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي لسنة 2011)

من بين الأسباب التي دفعت المشرع الجزائري إلى إدخال تعديلات على تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية بعض القضايا التي وقعت بسبب فرض تقنية الاعتماد المستندي نذكر أهمها:

أولا: قضية معهد باستور: انتهاء صلاحية بعض التلقيحات والأودية حيث ارجع بعض المختصين في قطاع الصحة ان الندرة المتكررة والانقطاع لبعض الادوية لبعض الأدوية إلى بطء الإجراءات الجمركية المتعامل بها والتي قد تصل الى 06

[1] نبيلة بلغنامي، جمال الدين سحنون، **التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 327.

أشهر حتى أكثر من ذلك حيث تصل بعض المواد منتهية الصلاحية. وقد تم ربطها أيضا بالتدابير الجديدة المتخذة في التجارة الخارجية والمتمثلة في التعامل بالاعتماد المستندي؛

ثانيا: الصيدلية المركزية للمستشفيات: أما في ما يخص هذه الهيئة فان تفسير تذبذب التمويل بالأدوية راجع للتعامل بالاعتماد المستندي والتي يرضخ لإجراءاته الممولون الذين يتعاملون مع الصيدليات التابعة للمستشفى. كما حدد على ان هدا الاجراء يصعب من مهمة الصيدلة المركزية والتي لا يمكن لها ضمان مخزون للأدوية لمدة 06 أشهر، وأن هذا القطاع لا يمكن ان يخضع في تعاملاته لنفس المواد؛

ثالثا: قضية بعض المتعاملون في تهريب العملة إلى الخارج: لقد تم تعيين الفرقة الاقتصادية لولاية الجزائر للتحقيق في هذه القضية حيث أن هؤلاء المتعاملون برروا دلك لدى ضبطهم وتقديمهم الى العدالة أن البيروقراطية وطول الاجراءات البنكية فيما يخص الاعتماد المستندي هو سبب ذلك. كما أرجع نفس الممولون ذلك أيضا للقيد بالتوطين البنكي المفروض على عمليات الاستيراد على التراب الجزائري والذي يسبق دفعهم للمبلغ أولا وأيضا بالنسبة للتخليص الجمركي.[1]

أدرج التعديل الذي جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2011 التحصيل المستندي وذلك حسب ما جاءت به المادة 23 منه، والتي نصت على أنه: "يتم دفع مقابل الواردات الموجهة للبيع على حالها إجباريا بواسطة التسليم المستندي أو الائتمان المستندي. يمكن مؤسسات إنتاج السلع والخدمات دفع مقابل واردات التجهيز والمواد الداخلة في الصنع وقطع الغيار والتجهيزات الجديدة المساعدة على رفع الإنتاجية التي تقوم المؤسسات المنتجة، شريطة أن تستجيب هذه الواردات بصورة حصرية لمتطلبات الإنتاج وأن لا تتجاوز الطلبيات السنوية معة المحققة في هذا الإطار مبلغ أربعة ملايين دينار جزائري بالنسبة لنفس المؤسسة. تكلف السلطة النقدية بالسهر على الاحترام الصارم لهذا التحديد.

لا يعفى هذا الاستثناء المؤسسات المعنية من التزام توطين العملية مهما تكن طريقة الدفع، تستثنى الواردات المتعلقة بالخدمات من إلزامية الائتمان المستندي، تحدد السلطة النقدية والوزير المكلف بالمالية، عند الحاجة، كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة." [2]

ويلاحظ أن هذا الشرط المتعلق بالإنتاج هو الجديد الذي جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2011، على أن لا تتجاوز الطلبات السنوية المجمعة مبلغ أربع ملايين دينار جزائري بالنسبة لنفس الشركة، وتسهر السلطة النقدية على

[1] Nissa HAMMADI,le journal liberté,N 5665 14-04-2011,

[2] الجريدة الرسمية، العدد 40، قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 شعبان 1432ه الموافق ل 20 جويلية 2011م، متضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ص 9.

المراقبة الصارمة لهذا الحد من المبلغ المرخص به، وما يستخلص من رفع إجبارية التعامل بالاعتماد المستندي بالنسبة لبعض المنتجين مع استبعاد المؤسسات الإنتاجية من إجبارية دفع وارداتها عن طريق الوسيلة الوحيدة المستعملة وهي الاعتماد المستندي، هو إدخال بعض المرونة في المعاملات التجارية.

وهذا الإعفاء الذي نصت عليه المادة (23) يخص التجهيزات الجديدة والتي تساعد على تطوير وتحسين الإنتاج والتي تتراوح مابين (2) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايين دينار جزائري، وكذلك استيراد الخدمات، أما بالنسبة لطرق تنفيذ هذه الأحكام فهي محددة من طرف سلطة النقد ووزارة المالية.[1]

ولا يستبعد هذا الترخيص أي شركة معنية به من إجبارية توطين هذه العمليات مهما كان الدفع، وعليه أصبح مسموح لمؤسسات الإنتاج والخدمات من استيراد تجهيزاتها بما فيها المواد الأولية وكذلك المواد الأخرى المستعملة في ذلك الإنتاج والمواد ذات الطابع المستعجل وذلك إما باستعمال التحصيل المستندي أو الاعتماد المستندي، لكن يستبعد من الدفع عن طريق الاعتماد المستندي استيراد الخدمات.

كما يمكن اللجوء للتحويل الحر بالنسبة لقطع الغيار والتجهيزات الحديثة، لكن يخضع هذا التحويل لشرط مزدوج:

- أن تكون هذه المواد من الواردات الضرورية في الإنتاج؛
- أن لا تتعدى الطلبات المتكررة لها سنويا مبلغ أربعة ملايين دينار جزائري[2].

الفرع الثاني: تعديلات أخرى على طرق تمويل التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا الفرع إلى التعديلات الأخرى التي أدخلت على طرق تمويل التجارة الخارجية، المتمثلة في تعديل 2013 المتعلق بالائتمان المستندي والتسليم المستندي وتعديل 2015 المتعلق بالرسم على التوطين البنكي.

أولا: الائتمان المستندي والتسليم المستندي (تعديل 2013)

وفي سنة 2013 تدارك المشرع الجزائري عدم جدوى الاعتماد المستندي والذي طيلة مدة إجبارية العمل به ساهم في زيادة فاتورة الاستيراد عكس ما كان متوقع منه، حيث نصت المادة (81) من قانون المالية لسنة 2014 والتي تعدل وتتم أحكام المادة (69) والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وتحرر كالأتي:

[1] فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

" لا يتم دفع مقابل الواردات الموجهة للبيع على حالها إلا بواسطة الائتمان المستندي أو التسليم المستندي".[1]

وعليه نص هذه المادة يبين أنه يتم دفع المعاملات الخارجية عن طريق التحصيل المستندي ولكن فقط بالنسبة للمواد المنتهية، حيث لقي هذا النص اعتراض على عدم تعميم التعامل بالتحصيل المستندي على جميع المواد وقد بدأت نتائج ذلك بعد مرور 04 سنوات على العمل بالاعتماد المستندي حيث تم فرض التعامل به لاحتواء التدفق الهائل للواردات وضمان الشفافية في المعاملات التجارية، فمنذ إقرار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 للاعتماد المستندي، إلا أن النتيجة المرجوة من إدراجه غير مستقرة[2].

ثانيا: الرسم على التوطين البنكي (تعديل 2015)

ولقد جاء في طيات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 المادة (73) المعدلة للمادة (02) والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، المعدلة والمتممة بالمادة 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وتحرر كما يأتي: "يؤسس رسم خاص للتوطين البنكي يطبق على عمليات استيراد السلع أو الخدمات، يسدد الرسم بمعدل % 0.3 من مبلغ عملية الاستيراد، عند كل طلب لفتح ملف التوطين لعملية استيراد السلع أو البضائع، دون أن يقل مبلغ الرسم عن 20000 دينار، تحدد تعريفة الرسم ب 3% الباقي بدون تغيير".[3]

ولم يتم تعديل أو مراجعة التقنية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية ويستمر سريان المادة (81) من قانون المالية لسنة 2014، إلا أنه يلاحظ انخفاض طفيف في قيمة الواردات من 58330 مليون دينار سنة 2014 إلى 51646 مليون دينار سنة 2015[4].

[1] الجريدة الرسمية، العدد 68، قانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر 1435 هـ الموافق ل 30 ديسمبر 2013م، متضمن قانون المالية لسنة 2014، ص 23.

[2] فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 40، الامر رقم 15-01 المؤرخ في 7 شوال 1436هـ الموافق ل 23 جويلية 2015م، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ص 21.

[4] النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2017 ، مرجع سبق ذكره، ص28 .

الفرع الثالث: فتح المجال لتعدد طرق تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

إن إقرار الاعتماد المستندي في البداية كان يعد كوسيلة للرقابة على تحويل العملات الصعبة وبالتالي يتضح أن إجبار الدولة للمتعاملين الاقتصاديين المقيمين في الجزائر باللجوء إلى هذه التقنية يسمح لها عن طريق بنوكها معرفة الوضعية المالية لكل مستورد.

أولا: حماية الاقتصاد الوطني من المستوردين الوهميين

يقوم المستورد بتقديم ملفه أمام البنك ليقوم بفحصه ودراسته معمقا لاكتشاف أي خلل به، لأن البنك في جميع الأحوال سوف لن يقبل بتحويل رؤوس الأموال لهذا المستورد، إذا تأكد أن الأموال المراد تحويلها لا تقابلها بضاعة سيتم استيرادها، وهذا هو المشكل الذي كانت تعرفه الجزائر سابقا حيث كانت تقوم بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج عن طريق صفقات وهمية تأكد لاحقا بأنها لا تمثل بضاعة إلا بعد التحقيقات التي قامت إدارة الجمارك وبهذا الشكل وبواسطة تقنية الاعتماد المستندي تستطيع الدولة مراقبة كل خروج للمبالغ المالية بالعملة الصعبة وتحافظ بذلك على ميزان المدفوعات من الأزمات التي قد يتعرض لها ومكافحة جريمة تبييض الأموال،، من خلال معرفة مصدر الأموال التي يتم التعامل بها ومن ثم إعطاء مكانة للبنك ليؤدي دوره في عملية تسديد الصفقات التجارية الخارجية[1].

أما دور الاعتماد المستندي في المجال الاقتصادي فيمثل أداة مهمة لتمويل التجارة الخارجية، فهو يضمن حماية الإطراف المتعاملين به من خلال وضع مركز البنك الائتماني الذي يكون محل ثقة لكل منهم، فيتمكن المستورد من الحصول على البضاعة حسب ما تم الاتفاق عليه سلفا بعد أن يتأكد البنك من المستندات المقدمة من طرف البائع ومطابقة مضمونها لتعليمات المشتري، ومن جهته يضمن المصدر حصوله على ثمن البضاعة من البنك واستبعاد خطر عدم الدفع[2].

فالهدف من السياسة الصارمة التي لجأت إليها الدولة من خلال هذا التقييد هو حماية الاقتصاد الوطني من المستوردين المخالفين والوهميين بفرض الرقابة على تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

ثانيا: أسباب فتح المجال لتعدد طرق تمويل التجارة الخارجية

رغم ايجابيات الاعتماد المستندي إلا أن الملاحظة توحي بأن المؤسسات الإنتاجية الوطنية وقعت في جملة من المتاعب قد تدفع بها إلى الغلق، وذلك بعد إقرار فرض إجراء الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية.

[1] بوخيرة حسين، **استخدام البنوك الجزائرية لوسائل الدفع في التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2] درياس زيدومة، **الاعتماد المستندي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2011، ص 191.

فمن حيث وتيرة الإنتاج أثر الاعتماد المستندي بشكل سلبي، إذ حد من تدفق المواد الأولية الأساسية لتموين عملية الإنتاج، وهو ما يهدد بتوقف العجلة الاقتصادية وباعتراف العديد من المتعاملين الاقتصاديين في مختلف المجالات، فكان للاعتماد المستندي تبعات سلبية على الآلة الإنتاجية وحتى الخدماتية منها، وتجلت هذه المتاعب على عدة أصعدة منها بطء تدفق المواد الأولية من الأسواق الخارجية، مرورا بصعوبة تمويل المؤسسات لعمليات الاستيراد بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عن العملية، وانتهاءا بالتعقيدات البيروقراطية التي تواجه المتعاملين في الوصول إلى قنوات التمويل عبر البنوك[1].

تتضمن هذه الآلية ارتفاع قيمة العمولات وطول المدة التي تستغرقها العملية وتأثير القرارات على خزينة المؤسسات، فبالنسبة لارتفاع قيمة العمولات يعتبر المستوردون أن التدابير أثرت سلبا على المؤسسات الجزائرية لفائدة البنوك، خاصة الأجنبية منها والممونين الأجانب، وأن حجم الكلفة والأعباء يرفع من مديونية المؤسسات التي ستدفع مثل هذا المتعامل إلى القرض البنكي في غالب الأحيان أكثر من السابق، وتتحمل المؤسسة بالتالي أقساطا أكبر من الفوائد لصالح البنك دون أن تحل مشكلة الاستيراد لأنها ازدادت قيمة وحجما [2].

ثالثا: فتح المجال أمام المتعامل لاختيار التقنية المناسبة لتمويل تجارته الخارجية

فنتيجة لذلك أقر المشرع الجزائري العودة إلى الحالة التي كانت قبل إقرار الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة وإجبارية في عمليات تمويل التجارة الخارجية في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، ويظهر ذلك من خلال المادة 111 من قانون المالية لسنة 2017. حيث نصت المادة على أن" :تلغى أحكام المادة (69) والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المعدلة والمتممة".[3]

أي أن المادة تشير إلى تعدد وسائل الدفع التي يمكن استعمالها في المبادلات التجارية الدولية وفتح المجال لاختيار الآلية المناسبة حسب رغبة المتعامل لتمويل تجارته الخارجية، إلا أنها لا تضاهي الاعتماد المستندي حيث يبقى الوسيلة الوحيدة والأكثر استعمالا في العالم، نظرا للخصائص التي يتميز بها وأيضا من خلال ملائمة استعماله من طرف جميع المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها كبيرة أو صغيرة أو متوسطة، وكذا ملائمته مع جميع أنواع العقود والبضائع والعمليات التجارية الدولية بأي صنف من أصناف الاعتماد المستندي المتعارف عليها في التجارة الخارجية.

[1] نبيلة بلغنامي، جمال الدين سحنون، **التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 326.

[2] نفس المرجع، ص 129.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 77، القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438ه الموافق ل 28 ديسمبر 2016م، المتضمن قانون المالية لسنة 20 ;17، ص 47.

وعليه يبقى الاعتماد المستندي يحظى بالمكانة التي تجعل منه الوسيلة الوحيدة لضمان وأمان المتعاملين به كما يساهم في منح الاستقرار وتشجيع المبادلات التجارية الدولية، لأنه وسيلة أكيدة وفعالة في تمويل عمليات التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: أثر تقنيات التمويل المعتمدة على تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

سنتطرق في هذا المطلب لدراسة تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بعد فرض تقنية الاعتماد المستندي كتقنية وحيدة للتعامل في التجارة الخارجية سنة 2009، واثر التقنيات الأخرى المدرجة بعد التعديلات.

الفرع الأول: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2005-2009) قبل فرض تقنية الاعتماد المستندي

في هذا الفرع سندرس تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2005-2009) قبل فرض تقنية الاعتماد المستندي وذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-06): تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2005-2009) قبل فرض تقنية الاعتماد المستندي

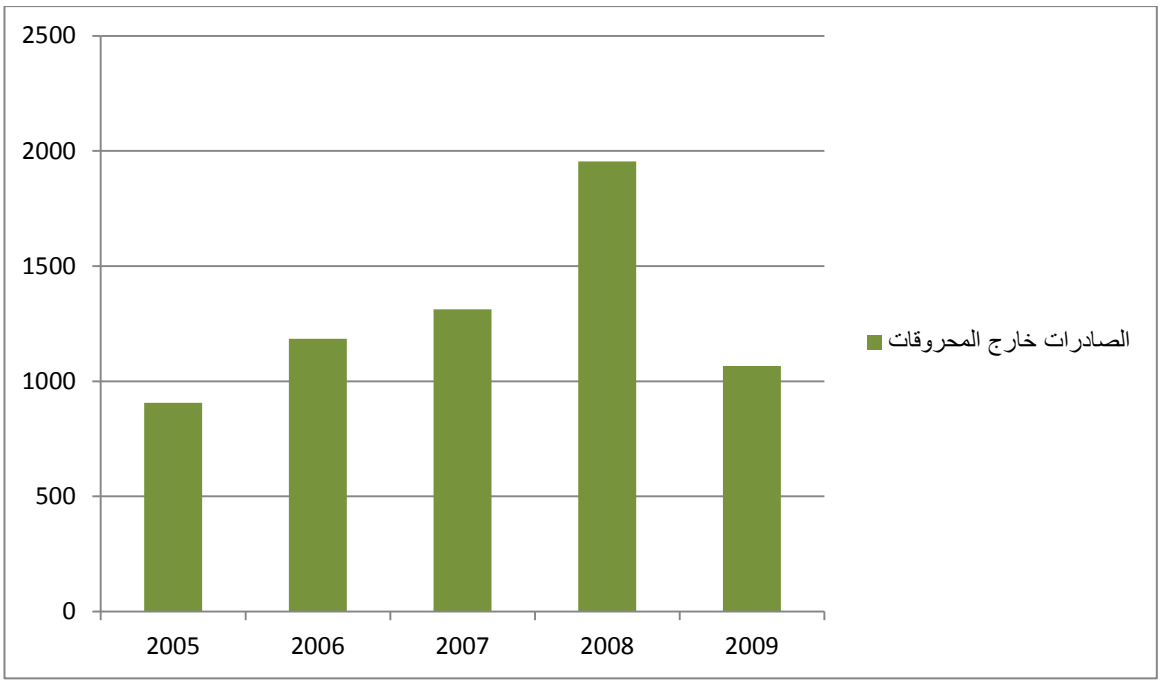

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، المتاحة على الموقع الالكتروني:

www.Bank-of-algeria.dz

بالاعتماد على الشكل رقم (3-06)نلاحظ أن حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات شهد تطورا محسوسا في الفترة (2005-2008) حيث قفزت من 907 مليون دولار إلى 1954 مليون دولار، وسبب هذا الانتعاش يرجع إلى تزايد جهود الدولة في تنمية وتنويع الصادرات وذلك بطرحها لجملة من الحوافز في إطار سياستها التنموية المنتهجة خلال الفترة 1999-2007 والمتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو الاقتصادي. أما سنة 2009 فشهدت انخفاض لتبلغ قيمتها 1066 مليون دولار، وهذا راجع إلى انعكاسات الأزمة المالية التي شهدها العالم أيضا إلى فرض الدولة الجزائرية التعامل بتقنية الاعتماد المستندي التي عملت على تقييد المعاملات التجارية.

الفرع الثاني: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2009-2011) بعد فرض تقنية الاعتماد المستندي

في هذا الفرع سنتطرق إلى دراسة حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2009-2011) بعد فرض تقنية الاعتماد المستندي. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-07): تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2009-2011) بعد فرض تقنية الاعتماد المستندي

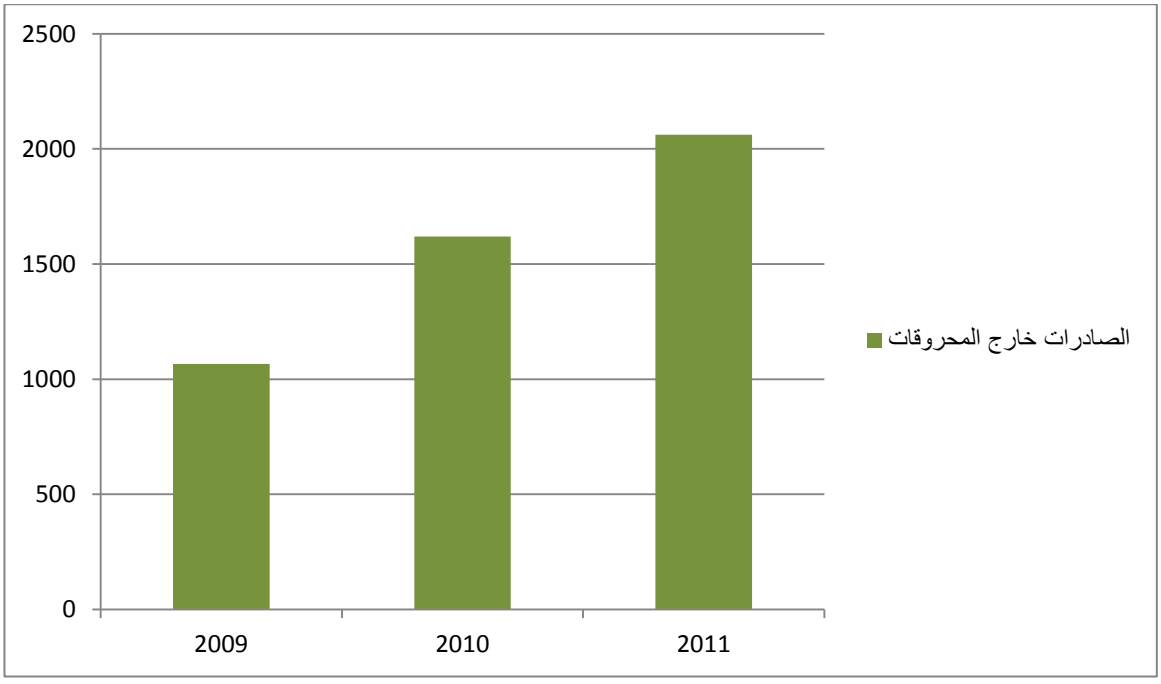

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، المتاحة على الموقع الالكتروني:

www.Bank-of-algeria.dz

من خلال الشكل السابق رقم(3-07) نلاحظ أن الجزائر بعد فرض تقنية الاعتماد المستندي كتقنية وحيدة للتمويل والدفع في التجارة الخارجية سنة 2009 شهدت الصادرات خارج المحروقات انخفاضا مقارنة بالسنة التي قبلها حيث بلغت 1066 مليون دولار، وكانت الجزائر قد فرضته بغرض التحكم أكثر في المعاملات التجارية. ولكن هذا أدى إلى العديد من المشاكل التي ذكرناها مسبقا أعاقت عملية التصدير ما دفع بالدولة الجزائرية بإدخال تعديلات أخرى. حيث في سنة 2010 بلغت قيمة الصادرات 1619 مليون دولار، وهذا راجع إلى استثناء بعض المعاملات من استخدام الاعتماد المستندي.

أما في سنة 2011 فبلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2062 مليون دولار، في هذه السنة قررت الدولة الجزائرية إدخال تقنيات أخرى للتمويل والدفع في التجارة الخارجية المتمثلة في التحصيل المستندي والتحويل الحر وهو ما انعكس إيجابا على قيمة الصادرات.

الفرع الثالث: تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2011-2021) بعد إدخال تعديلات أخرى على تقنيات تمويل التجارة الخارجية

يمثل الشكل التالي تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2011-2021) بعد إدخال تعديلات أخرى على تقنيات تمويل التجارة الخارجية:

شكل رقم (3-08):تطور حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2011-2021) بعد إدخال تقنية التحصيل المستندي والتحويل الحر

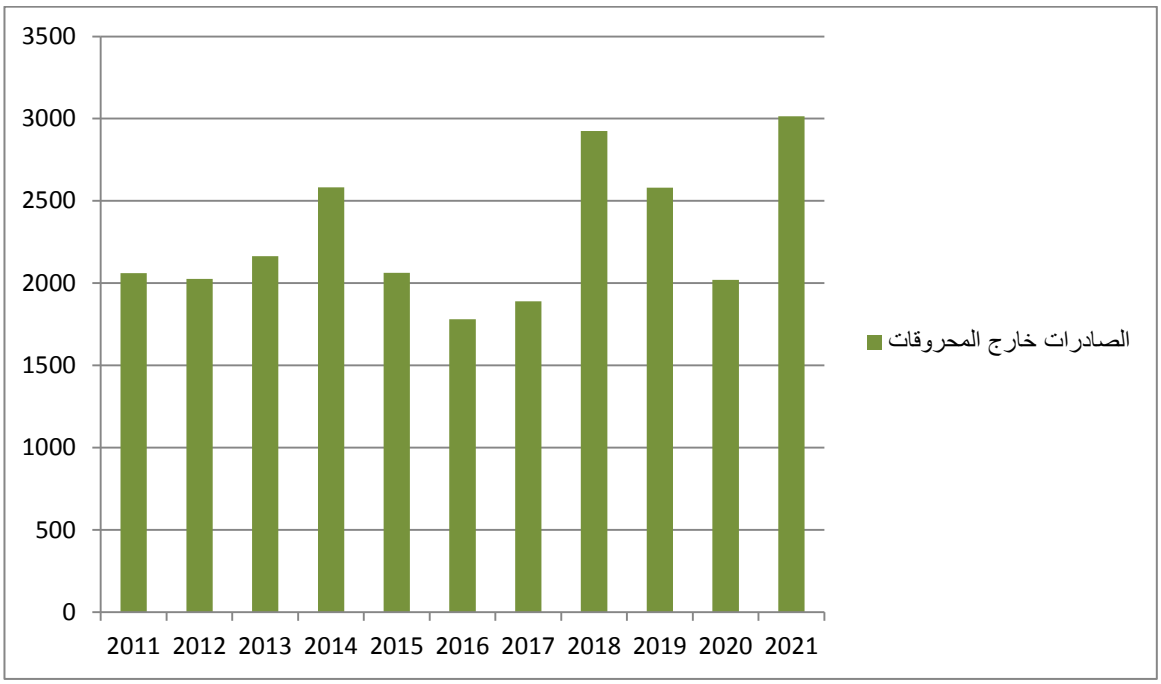

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، المتاحة على الموقع الالكتروني:

www.Bank-of-algeria.dz

بالاعتماد على الشكل السابق رقم (3-08) نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات شهدت تذبذب مستمر بين انخفاض وارتفاع. حيث سجلت سنة 2012 قيمة 2026 مليون دولار لتستمر في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 قيمة 2582 مليون دولار هذا بسبب عدة عوامل من بينها التعديلات التي قامت بها الدولة الجزائرية كإدخال تقنية التحصيل المستندي والتحويل الحر على بعض المعاملات.

لتعاود الانخفاض سنة 2015 وتستمر في الانخفاض حتى سنة 2017. أما سنة 2018 فشهدت قفزة في قيمة الصادرات لتبلغ 2925 مليون دولار وتستمر في الارتفاع إلى إن تبلغ أعلى قيمة لها في فترة الدراسة المتمثلة في 3015 مليون دولار وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات عن طريق الدعم والحوافز والبرامج التنموية وغيرها.

وأخيرا يمكن أن نستنتج مما سبق أن الاعتماد المستندي لم يحقق الأهداف المطلوبة بل سار عكس المتوقع وأثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني من حيث تهريب الأموال وتضخيم فواتير الاستيراد.

خلاصة الفصل

في الأخير يمكننا القول أن التجارة الخارجية أصبحت قطاعا حيويا هاما بعد قطاع المحروقات إذ نجد أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا لها، وذلك من خلال مختلف الإصلاحات والإجراءات التي مست مختلف مجالات التصدير والاستيراد.

ونجد أن من بين الإجراءات الجوهرية التي قامت بها الجزائر للنهوض بقطاع التجارة هو التحرير التام لها والتحول إلى اقتصاد السوق والعمل على توفير اللازم لسيرورتها، وذلك عبر مختلف الآليات والأساليب التي تراوحت بين فرض الاعتماد المستندي كحتمية لتمويل التجارة الخارجية ذلك لأن الاعتماد المستندي من أنجع التقنيات الحديثة للضمان والوفاء في التجارة الخارجية لما يوفره من ثقة وأمان لكل من المصدر والمستورد. إلا انه بالرغم من هذه المزايا إلا انه لا يخلو دائما من المخاطر التي تبرز أساسا فسوء النية المحتملة من احد الطرفين. ما دفع بإدخال بعض الاستثناءات للتخفيف من معاملات الاعتماد المستندي، تليها بعض التعديلات الأخرى على آليات تمويل التجارة الخارجية، وأخيرا فتح المجال لتعدد طرق تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

خـــــاتمة

تعتبر التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة، خاصة في هذا العصر الذي طغى عليه الاستهلاك بكل أنواعه مع ارتفاع المستوى المعيشي وزيادة الطلب على الكماليات، مما أدى إلى احتدام المنافسة على الأسواق الخارجية من الدول المتقدمة وشركاتها العالمية على حساب دول العالم الثالث، والتي ترى فيها سوقا لتصريف فوائضها من سلع وخدمات.

كما تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم القطاعات التي ركزت عليها الجزائر، حيث عملت جاهدة على النهوض بها بإتباع سياسة السوق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية والبحث عن أفضل الآليات لتمويلها. خاصة وأن التجارة الخارجية أصبحت همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة وبفضلها ينو الاقتصاد الوطني حيث أصبح التركيز على إيجاد الطرق المثلى للتمويل من أكبر وأهم انشغالات الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات قصد السير الحسن لعمليات التجارة الخارجية.

حيث يعتبر الاعتماد المستندي التقنية المثلى للتعامل في التجارة الدولية فهي تعتبر ضمان لحصول كل من المصدر والمستورد على حقوقه. بالإضافة إلى أن تقنية الاعتماد المستندي تخضع في سيرها لما يطلق عليه بالأصول والأعراف مما يؤكد مصداقيتها وانتظامها للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الخارجية.

هذا ما دفع بالجزائر لفرض تقنية الاعتماد المستندي كآلية وحيدة للدفع في التجارة الخارجية وتعد هذه الخطوة ذات أهمية اقتصادية كبيرة لدفع الواردات في مجال التجارة الخارجية.

بناءا على ما تقدم توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها فيما يلي:

❖ **نتائج الدراسة**

- ✓ التجارة الخارجية هي كل نشاط اقتصادي متعلق بالصادرات والواردات السلعية وانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى؛
- ✓ تحتل التجارة الخارجية مكانا مؤثرا وحيويا في دائرة النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تمول التجارة الخارجية عن طريق مجموعة من التقنيات تمثلت في التقنيات قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل؛
- ✓ التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصاد الوطني والدولي فهي تعمل على دفع عجلة التنمية؛
- ✓ رغم تعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية، إلا أن تقنية الاعتماد المستندي هي التقنية المتعامل بها بكثرة؛
- ✓ حاولت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بقطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال إجراءات وإصلاحات عديدة قامت بها كالتحرير الجزئي للتجارة الخارجية، ما ستدعى توفير مصادر تمويلية مختلفة؛
- ✓ فرضت الجزائر الاعتماد المستندي كآلية وحيدة وحتمية سنة 2009، لكن سرعان ما أجرت بعض التعديلات وأضافت آليتي التحصيل المستندي والتحويل الحر؛

✓ تعتبر تقنية الاعتماد المستندي أنجع آلية لتمويل التجارة الخارجية ولا يمكن الاستغناء عنها، وذلك لكثرة واختلاف القوانين المنظمة لها مما تجعلها أكثر ضمانا وتنظيما، وهو ما دفع بالمشرع الجزائري لفرض التعامل به؛

✓ بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتطور الذي شهده قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، إلا أن قطاع النفط لا يزال هو المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية.

اختبار الفرضيات:

1- من خلال الدراسة تبين لنا **عدم صحة الفرضية الأولى** والتي تنص على:**" فرض التعامل بالاعتماد المستندي يؤدي إلى مراقبة دقيقة للتجارة الخارجية ويساعد على تحكم الدولة في حجم الصادرات والواردات"**، ذلك لأن الاعتماد المستندي لا يساعد على المراقبة الدقيقة للتجارة الخارجية بنسبة 100% بل ساعد على تهريب رؤوس الأموال وتبييض الأموال و تضخيم فواتير الاستيراد.

2- من خلال الدراسة تبين لنا **صحة الفرضية الثانية** والتي تنص على: **" تطور تقنيات تمويل التجارة الخارجية يرفع حجم التصدير والاستيراد في الجزائر"**، حيث تبين أن كل ما تم تطوير تقنيات التمويل وإدخال تقنيات تمويل جديد في الجزائر ساعد ذلك في رفع حجم التصدير والاستيراد؛

3- من خلال الدراسة تبين لنا **صحة الفرضية الثالثة** من خلال الدراسة تبين لنا **صحة الفرضية الثانية** والتي تنص على : **"يعاني قطاع التجارة الخارجية في الجزائر من العديد من المشاكل رغم جهود الدولة في ترقية القطاع"**، حيث تبين لنا أن قطاع التجارة الخارجية شهد العديد من المحاولات للنهوض به وتطويره ولكن دون الوصول إلى النتائج المرجوة، حيث لم يتغير هيكل المبادلات التجارية فلازالت المنتجات النفطية مهيمنة على القطاع؛

❖ **اقتراحات وتوصيات الدراسة**

- العمل على تطوير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال وضع إستراتيجية وطنية تشجع كافة المؤسسات للتصدير؛
- نشر الوعي الثقافي للمصدرين والمستوردين للتعرف على مختلف القوانين الدولية وتقنيات تمويل التجارة الخارجية؛
- استمرارية العمل بتقنية الاعتماد المستندي؛ فهي الطريقة المثلى للوفاء بالثمن في عقود التجارة الخارجية، مع اتخاذ ببعض الاحتياطات لضمان قيام هذه العملية بوظيفتها الائتمانية؛
- عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية ومواصلة تنويع الاقتصاد مع تفعيل النمو خارج المحروقات؛
- إعادة الاعتبار للاقتصاد الإنتاجي من خلال التنويع الاقتصادي ودعم الاستثمار بما فيه الخاص والأجنبي؛
- تبني وسائل التجارة الخارجية الالكترونية لأنها تساعد في تسهيل عملياتها.

❖ **آفاق الدراسة**

بعد طرحنا للدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول موضوع تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتاحة في الجزائر، وخاصة أنه موضوع يحظى باهتمام واسع مؤخرا في الجزائر:

- مساهمة التجارة الخارجية في ترقية الاقتصاد الوطني؛
- تقنيات تمويل التجارة الخارجية الحديثة المتاحة في الجزائر؛
- ما مدى فعالية تمويل التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني؛
- دور التجارة الالكترونية في توسيع حجم المبادلات الدولية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
2. عبد القادر خليل، **الاقتصاد البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017.
3. عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى،، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
4. محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. بلقاسم طراد، حدة رايس، **سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021.
2. بوخيرة حسين، **استخدام البنوك الجزائرية لوسائل الدفع في التجارة الخارجية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، مجلد 47، عدد02، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2012.
3. جمال الدين سحنون، نبيلة بلغنامي، **دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2015.
4. درياس زيدومة، **الاعتماد المستندي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2011.
5. رقية جبار، **التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات القانونية، العدد02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2021.
6. زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، **"تسهيل التجارة " وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5، جامعة وهران، الجزائر، 2008.
7. زقاي حفيظة، معمر حيتالة، **أهمية الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 7، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.
8. زمام أمال، **دور نظام الرخص في حماية الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 57، 2020.

9. زيتوني عبد الكريم، بديار احمد، **اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL** ، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 1، جامعة غيليزان، الجزائر، 2022.

10. صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.

11. عبد الله ليندة، **اعتبار الاعتماد المستندي آلية لمكافحة جريمة تبييض الأموال**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 55، العدد 01، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2018.

12. ليندة بلحارت، **طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 04، العدد 06، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2009.

13. مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)**،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور، بالجلفة، الجزائر، 2019.

14. مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، وآخرون، **تنوع العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية ما بين التقليدية والإلكترونية**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، لمركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر.

15. مصطفى بابكر، **الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات**، مجلة جسر التنمية، العدد 50، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

16. نبيلة بلغنامي، جمال الدين سحنون، **التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1. ادير سعاد، واقع تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر،2020.

2. آسيا قاسيمي، **تحليل الضمانات في تقييم حلول تقديم القروض في البنك، حالة القرض الشعبي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.

3. أمينة ايدري، **دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، بورقلة، الجزائر، 2012.

4. إيناس جواد حسن ألملاعبي، **آلية التعامل بالاعتمادات المستندية لدى المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015.

5. بدر الدين خليل، بلخير خليل وأخرون، دور عرفة التجارة والصناعة في تنمية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.

6. بلحوسين عفيف، **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010/2016**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.

7. بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2013.

8. بوشايب حسينة، **واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2001 .

9. بوضياف فاطمة، **آليات البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.

10. بوقندورة عواطف، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2014.

11. بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الجزائر، 2012.

12. خالدي ابراهيم، **تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل دراسة تطبيقية حول تطبيق أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل في بنك الجزائر الخارجي و بنك البركة –وكالة بسكرة–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

13. دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر، 2012.

14. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

15. سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 200–2014**–، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.

16. سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2003.

17. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات– دراسة حالة واقع تسويق التمور في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

18. شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2006.

19. شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2012.

20. شيلالي حكيم، منان منور، **صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

21. علودة نجمة دامية، **دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014.

22. عمر حمودي، عبد العزيز ميلودي، **دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق التحصيل المستندي – دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة 2018–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

23. العمري سيليا، **أثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980–2018**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.

24. فراح كاسية، كيشو سامية، **الاعتماد المستندي كتقنية دفع، تمويل وضمان للتجارة الخارجية مع دراسة حالة تطبيقية لدى البنك الخارجي الجزائري – وكالة حيدرة–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014.

25. فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الجزائر 1، الجزائر، الجزائر، 2017.

26. قبيل صالح، **آليات تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أولاد جلال**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020.

27. قسوري فهيمة، **المسؤولية المدنية في الاعتماد المستندي**، أطروحة دكتورة في الحقوق،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014.

28. كوثر فراح، النظام المصرفي الجزائري ودوره في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2021.

29. لوناس حجيلة، **دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في القانون الخاص، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2016.

30. منصورية غازي، **تقنيات بنكية في تمويل التجارة الخارجية : دراسة حالة بنك لولاية مستغانم 104 BEA**،مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017.

31. نصيرة أرفيس، عبد العظيم زبيري، **تقنيات تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة تقنيات قصيرة الأجل في بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة المسيلة 047**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

32. هدروق ماليكة، **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.

33. وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.

34. وهيبة صوطة، راوية قالمي، **آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري – دراسة فترة 2010-2016–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018.

رابعا: المؤتمرات، الملتقيات والأيام الدراسية

1. كتوش عاشور، ڤورين حاج قويدر، **مداخلة بعنوان: دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية– حالة مؤسسة SNVI–**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

خامسا: التقارير

1. إحصائيات بنك البركة، النشرة الثلاثية 2021/2011، المتاحة على الموقع: www.albaraka-bank.dz
2. إحصائيات بنك الجزائر الخارجي، النشرة الثلاثية 2021/2011، المتاحة على الموقع: www.bea.dz
3. إحصائيات بنك الجزائر، النشرة الثلاثية 2021/2011، المتاحة على الموقع الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2021FR.htm
4. إحصائيات بنك السلام، النشرة الثلاثية 2021/2011، المتاحة على الموقع: www.alsalamalgeria.com
5. وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر الفترة سنة 2020.

سادسا: المداخلات

1. محمد لوكال، التطورات المالية والنقدية سنة 2015 ،وتوجهات 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني ، أفريل 2017.

سابعا: المحاضرات

1. أكبر عمر محي الدين الجباري، **التمويل الدولي**، الأكادمية العربية المفتوحة في دنمارك، 2009.
2. حفاف وليد، **مطبوعة دروس في مقياس تقنيات تمويل التجارة الدولية**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021.

3. عبد المالك هبال، **محاضرات في مقياس تقنيات تمويل التجارة الدولية**، السنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

4. وصاف، **التمويل الدولي وعناصره**، سلسلة محاضرات في التجارة الدولية، جامعة يسكرة، الجزائر، 2020.

5. ألفت ملوك، **سياسة التجارة الخارجية**، محاضرات التجارة الزراعية الدولية.

القوانين والتعليمات

1. المادة 644 من القانون المدني الجزائري، 2007.

2. الجريدة الرسمية، العدد 80، الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963.

3. الجريدة الرسمية، العدد 77، القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438هـ الموافق ل 28 ديسمبر 2016م، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

4. الجريدة الرسمية، العدد 40، قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 شعبان 1432هـ الموافق ل 20 جويلية 2011م، متضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

5. الجريدة الرسمية، عدد 49، رقم 10-01 المؤرخ في 16 رمضان 1431هـ الموافق ل 26 غشت متضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

6. الجريدة الرسمية، العدد 72، قانون رقم 11-16 المؤرخ في 4 صفر 1433 هـ الموافق ل 29 ديسمبر 2011م، متضمن قانون المالية لسنة 2012.

7. الجريدة الرسمية، العدد 68، قانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر 1435 هـ الموافق ل 30 ديسمبر 2013م، متضمن قانون المالية لسنة 2014.

8. الجريدة الرسمية، العدد 40، الامر رقم 15-01 المؤرخ في 7 شوال 1436هـ الموافق ل 23 جويلية 2015م، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

9. المادة 69 من القانون رقم 01/09 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي 2009.

10. الجريدة الرسمية، العدد 44، القانون رقم 09-01 المؤرخ في 4 شعبان 1430هـ الموافق ل 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

ثامنا: المواقع الالكترونية

1. أمال دوخ، **دور البنوك في تمويل العقود الدولية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة متاحة على الموقع: www.memoireonline.com المطلع عليه بتاريخ: 2021/03/22.
2. موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، المتاح على: www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe المطلع عليه: 2022/03/26.
3. موقع وزارة الشؤون الخارجية ، المتاح على: www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx المطلع عليه: 2022/03/26.
4. كتاب الاعتماد المستندي، المتاح على الموقع: https://books-library.net المطلع عليه بتاريخ: 2022/03/21.
5. **ماذا تستورد الجزائر من الخارج**، مقال متاح على: /ماذا-تستورد-الجزائر https://www.fekera.com/178106/ مطلع عليه: 2022/02/15 15:07.
6. عمليات التحصيل، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، الأمم المتحدة، المتاح على: https://tfig.itcilo.org/AR/contents/collections.htm المطلع عليه: 2022/04/1

تاسعا: المواقع الرسمية

1. www.albaraka-bank.dz
2. www.alsalamalgeria.com
3. www.bea.dz
4. www.fekera.com
5. www.independentarabia.com